

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، وعلوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
تخصص: مالية مؤسسة
من إعداد الطالبة :
عازب الشيخ صفاء
بعنوان

دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة
دراسة حالة خزينة ولاية ورقلة
خلال الفترة (2015-2017)

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2018/05/15

امام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	الأستاذ / رجم خالد
مشرفا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	الأستاذ / قريشي خير الدين
مناقشا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	الأستاذ / بوختالة سمير

المؤطر بالمؤسسة:

- شلغام هشام

- بوزيت علي

الموسم الجامعي: 2017/2018

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، وعلوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم التسيير
تخصص: مالية مؤسسة
من إعداد الطالبة :
عازب الشيخ صفاء
بعنوان

دور الخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة دراسة حالة خزينة ولاية ورقلة خلال الفترة (2015-2017)

نوقشت وأجيزت بتاريخ: 2018/05/15

امام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	الأستاذ / رجم خالد
مشرفا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	الأستاذ / قريشي خير الدين
مناقشا	(جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	الأستاذ / بوختالة سمير

المؤطر بالمؤسسة:

- شلغام هشام

- بوزيت علي

الموسم الجامعي: 2017/2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم)

سورة البقرة (32)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب
اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك

"الله جل جلاله"

إلى من كلله الله بالهيئة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى
من أحمل أسمه بكل انخاس .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لتري ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار وسنبقى كلما تك لجوم أهنديها اليوم وفي الغد
وإلى الأبد.

والذي العزيز

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والثقاني .. إلى

بسمته الحياة وسس الوجود

إلى من كان دعائها سنجاحي وحنانها بلسر جراحي إلى أغلى الجباب

أمي الحبيبة

إلى أجزاء ذاتي وحبات وجداني ومعقل أمانتي أخواتي لبنى ، فاطمة الزهراء ..

إلى كل الأهل والأصدقاء والزملاء ..

إلى كل من سعنهم ذكرتي ولم تسعهم مذكرتي ..

إلى كل هؤلاء أهدي عملي هذا ..

شكراً وتقديراً

"كن عالماً .. فإن لم تستطع فكن معلماً ، فإن لم تستطع فأحب العلماء ، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث و جهد و اجتهاد تكلفت بإجازه هذا البحث، فحمد الله عز وجل على نعمه التي من نها علينا فهو العلي القدير، كما لا يسعنا إلا أن نخص بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساذ المشرف "قريشي خير الدين" والأساذ الموطر "هشام شلغام" والأساذ "عرابة الحاج" ما قد مالنا من جهد و نصح و معرفة طيلة اجازة هذا البحث

كما أقدم بالشكر الجزيل لكل من أسهم في تقديم يد العون لإجازه هذا البحث و نخص بالذكر كل الأعوان و موظفين الخزينية العمومية للولاية .

اما الشكر من النوع الخاص فنحن نتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف

إلى جانبنا ، ومن وقف في طريقنا و عنقل مسيرة بحثنا .

البحث بحثنا ، فلولا وجودهم لما أحسننا بمنحة العمل و حلاوة البحث ، و لما وصلنا

إلى ما وصلنا إليه فلهم منا كل الشكر ..

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور لخزينة العمومية في تنفيذ ميزانية الدولة و التي رأينا فيها كل المفاهيم التي تحيط بالخبزينة العمومية ، و تناولنا في هذه الدراسة أيضا الأهمية البالغة للخزينة العمومية في الدولة ماليا ، إقتصاديا ، إجتماعيا ، سياسيا ، ودورها في تحقيق السير الرشيد للنفقات و كذلك دورها المالي و الإقتصادي في الدولة .

كما تناولنا في الجانب التطبيقي للدراسة إلى دورها في تنفيذ الميزانية وكذلك معرفة حجم الإيرادات و النفقات التي تشهدها الخزينة الولائية ، و للوصول للأهداف و نتائج الدراسة تم إستخدام المقابلة كأداة للبحث في الدراسة الميدانية و قد إعتدنا في تحليل البيانات على أدوات التحليل الإقتصادي المبني على مفاهيم المالية العامة ، و في الأخير خلصت الدراسة في أنه قد يكون هناك تناسب الى حد ما خلال فترة الدراسة في الميزانية وذلك بالنسبة للإيرادات و النفقات .

الكلمات المفتاحية : أداء ، إيرادات ، نفقات

Abstract

This study aimed to know the role of the public treasury in the implementation of the state budget, in which we saw all the concepts surrounding the public treasury. In this study we also discussed the importance of the public treasury in the state financially, economically, socially and politically. As well as its financial and economic role in the country.

In addition, we discussed the role of the study in the implementation of the budget, as well as the size of the revenues and expenditures in the state treasury. In order to reach the objectives and results of the study, the interview was used as a research tool in the field study. The study concluded that there may be some degree of proportionality during the study period in the budget for income and expenditure

Keywords: Performance, Revenues, Expenses

قائمة المحتويات

III.....	إهداء
IV	شكر و تقدير
V.....	ملخص الدراسة
XII.....	قائمة المحتويات
XIII.....	قائمة الجداول
XIV.....	قائمة الأشكال البيانية
XV	قائمة الملاحق
XVI.....	قائمة الرموز والاختصارات
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة للخزينة العمومية

- 3 -	المبحث الأول : الإطار النظري للخزينة العمومية
- 23 -	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للخزينة العمومية

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لخزينة ولاية ورقلة

- 30 -	المبحث الأول : تقسيم المؤسسة و أدوات الدراسة
- 38 -	المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية لولاية ورقلة
- 50 -	الخاتمة
- 53 -	قائمة المصادر والمرجع
- 57 -	الملاحق
- 93 -	الفهرس

قائمة الجداول

- الجدول رقم (2-1): تطور مستوى الإيرادات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية -38-
- الجدول رقم (2-2): تطور مستوى النفقات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية -39-
- الجدول رقم (2-3): نسب الإستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية -40-
- الجدول رقم (2-4): تطور مستوى الإيرادات لميزانية التجهيز لمختلف المديريات على مستوى الولاية -41-
- الجدول رقم (2-5): تطور مستوى النفقات لميزاني التجهيز لمختلف المديريات على مستوى الولاية -42-
- الجدول رقم (2-6): نسبة إستهلاك مديرية الاشغال العمومية لميزانية التجهيز -43-
- الجدول رقم (2-7): نسبة إستهلاك جامعة ورقلة لميزانية التجهيز -43-
- الجدول رقم (2-8): نسبة إستهلاك مديرية محافظة الغابات لميزانية التجهيز -43-
- الجدول رقم (2-9): نسبة إستهلاك مديرية الهندسة و البناء و التعمير لميزانية التجهيز -44-
- الجدول رقم (2-10): نسبة إستهلاك مديرية الشباب و الرياضة لميزانية التجهيز -44-

قائمة الأشكال البيانية

- 10- الشكل رقم (1-1) : موارد و إستخدامات الخزينة العمومية
- 21 - الشكل رقم (2-1) : أشكال الفساد
- 32 - الشكل رقم (3-1) : الهيكل التنظيمي لخزينة الولاية لولاية ورقلة

قائمة الملاحق

- 57 - الملحق رقم 1: ميزانيات التسيير لسنة 2015
- 64 - الملحق رقم 2: ميزانية التسيير لسنة 2016
- 70 - الملحق رقم 3: ميزانية التسيير لسنة 2017
- 77 - الملحق رقم 4: ميزانيات التجهيز لسنة 2015
- 82 - الملحق رقم 5: ميزانيات التجهيز لسنة 2016
- 87 - الملحق رقم 6: ميزانية التجهيز لسنة 2017

قائمة الرموز والاختصارات

المصطلح باللغة الفرنسية	المصطلح باللغة العربية	الإختصار
Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري	BNA
ALGERIE poste	بريد الجزائر	ECCP



المقدمة



مقدمة

توطئة :

تعتبر الخزينة العمومية الخلية الأساسية في القطاع المالي للدولة، فإذا كان المال عصب الحياة فإن الخزينة العمومية هي العمود الفقري في هيكل الدولة، فهي مكلفة بالتسيير المالي والحركة المالية للدولة وذلك عن طريق تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

الخزينة العمومية تعتبر من أهم المنشآت المالية المكلفة بتسيير مالية الدولة فعلى عاتقها يقع عبأ تسجيل العمليات المالية وذلك عن طريق تحصيل الموارد المالية لإنفاقها في مختلف الميادين الإقتصادية و الإجتماعية، فمن المداخل التي تدعم الخزينة العمومية هي الجباية وهي على أنواع منها الضرائب المباشرة و الغير المباشرة و الجباية البترولية.

وتعتبر الخزينة العمومية لولاية ورقلة صراف و ممول للدولة وهي أداة لتطبيق الميزانية لحفظ أكبر التوازنات المالية و النقدية وذلك بإجراء عمليات الصندوق و البنك و المحاسبة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة على التمويل و تحريك الإقتصاد والمالية، حيث أن مصادر إيرادات الخزينة لولاية ورقلة هي أملاك الدولة و التي تعتبر التنازل على العقارات بالإضافة إلى الضرائب المحلية أي الضرائب عادية و غير العادية أي البترولية و من مصادرها أيضا الجمركة.

إذ يعبر أداء الخزينة العمومية على حجم الإيرادات و النفقات اي هي مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المالية العمومية لكافة القطاعات العمومية اي عمليات الإيرادات و النفقات و من خلال ما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية التالية :

إلى أي مدى تساهم خزينة الولاية في تنفيذ الميزانية خلال الفترة الزمنية (2015-2017) ؟

بالنظر الى طبيعة الأداء المتعلق بالخزينة العمومية فإن هذه الأخير يرتبط أساسا بحجم الإيرادات و النفقات التي تشهدها الخزينة الولائية خلال فترة الدراسة وعلى هذا الأساس يمكن تجزئة السؤال الرئيسي الأول إلى أسئلة فرعية التالية :

1- إلى أي مدى تعتبر إيرادات الخزينة العمومية مناسبة لتحقيق أداء جيد خلال الفترة (2015-2017)؟

2- إلى أي مدى تعتبر نفقات الخزينة العمومية مناسبة لتحقيق أداء جيد خلال الفترة (2015-2017) ؟

3- هل هناك تناسب بين الإيرادات و النفقات خلال الفترة (2015-2017) ؟

نظرا لخصوصية المنطقة فإننا نعتبر أنها منطقة ذات موارد هامة إضافة إلى أنها تشهد تحركات كبيرة لغرض تحقيق التنمية الأمر الذي يجعلنا نفترض مايلي :

- 1- تعتبر إيرادات الخزينة العمومية الولائية مناسبة لتحقيق الأداء الجيد .
- 2- حجم النفقات التي تشهدها الخزينة العمومية لولاية ورقلة تحول دون تحقيق توازن .
- 3- لا يمكن تحقيق التوازن في ظل هذه الفترة .

مبررات اختيار الموضوع

- هناك أسباب ذاتية أي قناعة الشخصية و الرغبة للبحث عن هذا الموضوع وذلك من أجل المعرفة الجيدة في صلب الموضوع .
- الرغبة في الإطلاع أكثر في ما يتعلق بكل جوانب الخزينة العمومية.

أهداف الدراسة و أهميتها :

- إن أهمية الموضوع تكمن في أنه يحاول تسليط الضوء على كل ما يتعلق بالخزينة العمومية ، و يكمن هدف الدراسة في :
- معرفة مدى ملائمة أدوات التقييم الخاصة بالخزينة العمومية .
 - معرفة الوضعية المالية لخزينة ولاية ورقلة خلال فترة 2015-2017.

حدود الدراسة :

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية :

- ◀ الحدود المكانية : تتمثل الحدود المكانية في ولاية ورقلة و ذلك في الخزينة العمومية للولاية .
- ◀ الحدود الزمانية : طبقت هذه الدراسة على السنوات الثلاث 2015-2016-2017

منهج البحث و الأدوات المستخدمة

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة و المشكل المطروح و إثبات أو نفي الفرضيات المقترحة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وذلك عن طريق وصف و تحليل الدراسات السابقة بالإضافة إلى وصف التقنية المدروسة ، و إضافة إلى منهج دراسة الحالة و هو أحد المناهج المستخدمة ضمن المنهج الإستقرائي ، و يعتمد منهج الدراسة الحالية على تحليل الخزينة العمومية لولاية ورقلة ، و ذلك بالاعتماد على أدوات أهمها جمع المعلومات عن طريق المقابلة ، و تحليل المعلومة عن طريق أدوات تحليل الاقتصادي المبني على المفاهيم المالية العامة .

صعوبات الدراسة

لا تخلو البحوث العلمية من الصعوبات مهما كانت بساطتها حيث تواجه أي باحث و تتمثل في :

- نقص الدراسات و المقالات المتعلقة بالموضوع
- قلة المراجع المتعلقة بالخزينة العمومية
- صعوبة تلقي المعلومات بالقدر الكافي نظرا لحساسية المكان و السرية المهنية و هذا ما صعب المأمورية .

مرجعية الدراسة

تم الاعتماد على مراجع مختلفة من بينها الكتب و المذكرات المتعلقة بالموضوع و الدراسات السابقة ، و بالإضافة الى المقابلة و النصوص و القوانين المتعلقة بالموضوع ووثائق المؤسسة .

هيكل الدراسة

للإحاطة بجوانب الموضوع و تحقيق أهداف الدراسة و للإجابة عن الإشكالية المطروحة بصورة واضحة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية و التطبيقية للخزينة العمومية وتم التعرض في المبحث الأول إلى الإطار النظري للخزينة العمومية و في المبحث الثاني تناولنا الدراسات السابقة ، أما الفصل الثاني فقد خصص للدراسة الميدانية و قسم هو الآخر إلى مبحثين ، المبحث الأول تناول تقديم المؤسسة و أدوات الدراسة و المبحث الثاني دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية ، و في الأخير خاتمة تتضمن أهم النتائج و توصيات الدراسة .

الفصل الأول



الإطار النظري و الدراسات السابقة

للخزينة العمومية



تمهيد

تعتبر الخزينة العمومية الهيكل الأصلي و المركزي في القطاع المالي فهي تشمل و تشرف على جميع العمليات المالية و مختلف النشاطات في مختلف القطاعات سواء بصفتها الخزينة المركزية للدولة أو الخزينة الولائية التي تتمثل دورها في تنفيذ الميزانية و مخططاتها في مجال الإيرادات و النفقات ، وفي هذا الفصل نستعرض أهم المفاهيم النظرية للخزينة العمومية و نستعرض أيضا الدراسات السابقة و ذلك بتقلم مبحثين :

المبحث الأول : الإطار النظري للخزينة العمومية

◀ المطلب الأول : ماهية الخزينة العمومية

◀ المطلب الثاني : الخزينة العمومية في الجزائر

المبحث الثاني : الدراسات السابقة للخزينة العمومية

◀ المطلب الأول : عرض الدراسات السابقة

◀ المطلب الثاني : تحليل الدراسات السابقة

المبحث الأول : الإطار النظري للخزينة العمومية

إن أي نظام اقتصادي في العالم يعتمد في مراحل تهيئة مقومات الموازنة العامة على إنشاء صندوق عام للدولة ولجميع الإدارات الحكومية وتقوم هذه الأخيرة بإيداع ما تجنيه من إيرادات من مصادر المكلفة بجبايتها في هذا الصندوق حيث من المفروض أن توفر المبالغ المجمعة فيه لتسيير التخطيط المالي الذي عكسته الموازنة العامة ويطلق على هذا الصندوق اسم الخزينة العمومية .

المطلب الأول: الخزينة العمومية

نستعرض في هذا المطلب مختلف التعريفات للخزينة العمومية التي جاء بها عدة مفكرين

أولا : مفهوم الخزينة العمومية :

التعريف 1 الدكتور قبطان محمد تولى تعريف الخزينة العمومية حيث قال أن الخزينة العمومية هي هيئة لا تتمتع بالشخصية المعنوية تظم مجموع المصالح المالية للدولة ، و الجماعات العمومية التي تربطها وحدة الصندوق و مكلفة بتنفيذ ميزانية الدولة و الجماعات العمومية و تنظيم الاقتصاد عن طريق التدخلات الظرفية .¹

التعريف 2: تعرف الخزينة أنها بين النفقات و الإيرادات عبر الأزمنة.

التعريف 3: هي منشأة عمومية مكلفة بتسيير الدولة ، فهي الهوية المالية للدولة²

التعريف 4: يعرفها (Jean Marchal) : تعطي التصريحات الضرورية التي تبين مداخيل الدولة وتبين التزامات الإنفاق العام ، بالإضافة الي تحصيلها للموارد الضريبية كما تعمل علي تأمين دفع النفقات المحددة في قوانين المالية.³

التعريف 5: ان الخزينة العمومية لا تتمتع بشخصية قانونية متميزة عن شخصية الدولة بل هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة تتصرف بصفتها كأمين صندوق و بصفتها بنك و هي تتضمن التوازنات النقدية و المالية الكبرى.⁴

التعريف الشامل : تعتبر الخزينة العمومية كيان إداري تابع للوزارة المالية يقوم بالإجراءات الضرورية لتسيير مالية الدولة، حيث تعتبر الخزينة العمومية صراف وممول للدولة والتي بواسطتها يمكن أن تتمكن من حفظ أكبر التوازنات المالية والنقدية وتقوم بتحصيل مختلف الموارد الجبائية، كما تعمل مع مراسليه من الإدارات العمومية والجماعات الحمية والمؤسسات المصرفية.⁵

¹ - Mohamed kobtan – le trésor public-éditon – OPU-benaknoun – Alger-1993-p57

² - امنة قادري، الخزينة العمومية ودورها المالي و الإقتصادي في الإقتصاد الوطني ، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، سنة 2014-2015، ص5

³ - Jean Marchal ‘ avec la contribution de Maguette Durand /3ème édition / Monnaie et crédit CUAS 1967 Paris P 201

⁴ -دحمان عبد الحليم، مرجع سبق ذكره، ص 10.

⁵ -بركان كميلية، شميني نورية، المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر، مذكرة ماستر، إختصاص الحقوق، ولاية بجاية، خلال الفترة (2016-2017)، جامعة بجاية، ص11.

ثانيا : خصائص الخزينة العمومية¹

تميز الخزينة العمومية بعدة خصائص وتمثل فيما يلي:

- ◀ تعتبر الخزينة العمومية منشأة عامة مكلفة بتسيير ميزانية الدولة.
- ◀ هي عبارة عن مصلحة تابعة للدولة أي ليس لها شخصية معنوية وتقوم بالتشخيص المالي للدولة.
- ◀ الخزينة العمومية تقوم بتنفيذ قانون المالية المصادق عليه من طرف البرلمان.
- ◀ الخزينة العمومية عبارة عن شخص إداري فهي تعتبر بمثابة بنك صغير

ثالثا : أهمية الخزينة العمومية²

تعرف الخزينة العمومية بأهمية بالغة ومهمة من الناحية المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية، وسنتطرق الى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

- 1- الأهمية المالية للخزينة العمومية: تهدف الخزينة العمومية الى ضمان القدرة على مواجهة إحتياجات الصرف وتحقيق الأهداف الإقتصادية وتسمى دائما الى البحث عن التوازن بين الإيرادات والمصروفات.
- 2- الأهمية الإقتصادية للخزينة العمومية : تلعب الخزينة العمومية دورا هاما في السياسة الإقتصادية وتتمتع بقدرات عالية وامكانيات مالية ضخمة وتأثيرها على الدورة المالية وفي التوازن الإقتصادي العام، كما لها دور آخر وهو دعم السياسة النقدية التقشفية وهي إمتصاص المدخرات بدلا من الإسراف النقدي أي إمتصاص السيولة لدى البنوك.
- 3 - الأهمية الإجتماعية للخزينة العمومية: تقوم الخزينة العمومية بتقديم مبالغ مالية إلى المصلحة الإجتماعية وذلك من أجل تمويل مشاريع تزيد في العملة وتهدف الى الزيادة في القدرة الشرائية والزيادة في الدخل.
- 4- الأهمية السياسية للخزينة العمومية: للخزينة العمومية أهمية سياسية وتتمثل في الإستقلال الإقتصادي الذي يرمي الى تشجيع وتنشيط المشروعات وتمويلها وتدعيمها، حيث يؤدي الى زيادة الإنتاج وتحقيق الاستقلال الذاتي للاقتصاد الوطني.

رابعا : وظائف الخزينة العمومية³

تقسم العمليات المسموح بها في الخزينة العمومية و التي تنحصر في:

- العمليات ذات الطابع النهائي و التي تأتي في الميزانية العامة و الميزانيات الملحقه و الحسابات الخاصة.
- العمليات ذات الطابع المؤقت و المدرجة كذلك في الميزانية العامة و الميزانيات الملحقه و الحسابات الخاصة.
- العمليات المنفذة برأس مال و الخاصة بالدين العمومي على المدى الطويل و المتوسط.
- عمليات الخزانة و تحتوي من جهة على إصدار و استهلاك القروض ذات المدى القصير ومن جهة أخرى تحتوي على ودائع المتعاملين مع الخزينة.
- الخزينة العمومية تقوم بالعمليات الخاصة بالميزانية العامة وتلك المتعلقة بالخزينة بصفتها مؤسسة مالية مصرفية.

¹ - بركان كميلية، شميني نورية، المرجع السابق ، ص12.

² - المرجع السابق، ص 12-13.

³ -أمنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص6-7 .

خامسا : صلاحيات الخزينة¹

تبرز أوجه تدخل الخزينة العمومية في تنظيم مختلف النشاطات الاقتصادية و المالية لدولة من خلال أنها تتدخل في تنظيم النشاط الاقتصادي، ليس فقط باعتباره العون المكلف بتنفيذ ميزانية الدولة أو تمثيل السلطات التنفيذية من خال الرقابة المباشرة على حركة تداول النقد الدولي ، ومع ذلك فهي تعتبر المؤسسة المالية التي تتدخل من خلال إبرام قروض قابلة للتسديد، فهي تتحصل على تبسيطات من البنك المركزي و الموجهة لضمان استمرار النفقات النقدية داخل نظام التمويل و يعتبر تدخل الخزينة العمومية في عملية تخصيص المواد المالية للدولة أمرا جوهريا لضمان دائرة التمويل، ولكن الدور التدريجي لاقتطاعات الضريبية أثر على تخصيص الموارد المالية الموجهة من طرف الخزينة العمومية في عملية التحصيل الجبائي ، أمر الذي يخلق ضغوطات مالية كبيرة على دائرة التمويل.

فالخزينة العمومية تسيطر على تمويل الاقتصاد و الاستعانة بها باعتبارها الوسيط المالي الرئيسي الذي يساهم في تنشيط حركة القروض و تلعب الوساطة المالية الخزينة دورا فعال في تخصيص الموارد إلى نشاطات إنتاجية محددة من طرف السلطات العمومية إلا أن الادخار المقتطع لفائدتها يمثل عبئا إضافيا على المؤسسات العمومية، إلا أن الادخار نسبيا من الناتج الداخلي الخام، و تعتبر النفقات العمومية مصدر العجز في التمويل، فتتدخل لتحديد أنماط جديدة للتمويل تتلاءم مع قدرة المؤسسات العمومية على التسديد.

سابعاً : مصادر تمويل الخزينة العمومية

تتعدد نفقات الدولة نظرا لإختلافها، حيث تعمل الدولة جاهدة على البحث عن مختلف المصادر لتمويل وتسديد هذه النفقات، لذلك نميز بين نوعين من الإيرادات التي تحصل عليها الدولة، حيث نجد الإيرادات العادية والإيرادات غير العادية.

أولاً: الإيرادات العادية: حيث تشمل الإيرادات العادية على إيرادات الدومين العام، الضرائب والرسوم:

1-الضرائب: الضريبة هي المورد المالي العام الذي تقتطعه الدولة من الأشخاص جبرا عنهم وذلك بغرض استخدامه لتحقيق أهداف عامة، والضريبة هي فريضة إلزامية يلتزم المكلف بأدائها الى الدولة تبعا لمقدرته التكلفة بغض النظر عن المنافع التي تعود عليه . وللضريبة دور كبير من الناحية الاقتصادية حيث أصبحت من أهم الوسائل التي تستطيع الدولة من خلالها الإحتفاظ على الإستقرار الإقتصادي وأن استخدام الضريبة هو تحقيق للأهداف العامة وليست الخاصة².

2-الرسوم : الرسوم هي مورد مالي تحصل عليه الدولة ممن يكون في حاجة إلى خدمة خاصة ،تفرد الدولة بأداءها ،كالرسوم القضائية التي يدفعها من يطلب من الدولة إضهار حقه عن طريق القضاء ،و رسوم التسيير سيارة لمن يطلب من الدولة الإنتفاع بتسيير سيارته بالطرق العامة³.

و يلاحظ بأن دفع الرسم يكون في شكل طابع جبائي يلصق على الرخصة أو الوثيقة التي يستفيد الشخص من الامتياز الذي يمنح له⁴.

¹ - رابح محمد المهدي، دور الحكومة في تحسين إدارة الخزينة العمومية ، مذكرة ماستر، جامعه بسكرة، سنة 2014،ص40 .

² - بركان كميلية، شميني نورية،مرجع سبق ذكره، ص 17-18 .

³ -حسين مصطفى حسين، المالية العامة، سلسلة في دروس الإقتصاد،معهد العلوم القانونية، جامعة عنابة، الطبعة 1999، رقم النشر 04-767،01، ص 39.

⁴ -بركان كميلية، شميني نورية، المرجع السابق، ص 18.

3-الدومين العمومي: معنى الدومين هو ممتلكات الدولة ومنها ما يخضع لأحكام القانون العام، ومنها ما يخضع لأحكام القانون الخاص.¹

(أ) - **الدومين العام:** والمقصود به كل ما تملكه الدولة والأشخاص المعنوية، والذي يخضع لأحكام القانون العام، ثمنا ويخصص لتلبية الحاجات العامة، ومثال ذلك الطرق، المتاحف، الموانئ والحدائق العامة، وعادة لا تقبض الدولة من الأفراد مقابل استعمالهم لهذه المرافق.

(ب) **الدومين الخاص:** ويتكون من كل ما تملكه الدولة من أملاك، وذلك بصفتها شخص اعتباري محض ولا يخضع للقانون العام ولا يخصص للنفع العام، وبالتالي الدولة لها حرية التصرف فيه سواء بالرهن أو بالبيع، ونظرا لأهميته أصبح محل اهتمام الدولة، لأنه يدر أرباحا معتبرة للخزينة العامة.²

ثانيا : الإيرادات غير العادية

تمثل هذه الإيرادات في القروض العامة، الإعانات، الإصدار النقدي، والغرامات الجزائية

1- القروض العامة : القروض العامة هي مبلغ من المال تحصل عليه الدولة من طرف الأفراد أو المصارف أو مختلف المؤسسات المالية مع التعهد برد المبلغ المقترض ودفع الفوائد طوال مدة القرض وفقا لشروط المحددة . تعتبر القروض العامة من أهم مصادر الإيرادات العامة للخزينة، فقد تحتاج اليه الخزينة العامة بعد استنفائها لكافة إيراداتها العادية لتغطية نفقاتها المتزايدة.³

2- الإصدار النقدي : ويقصد به التمويل بالتضخم ويلجأ إليه في حالة استثنائية عندما تصبح الكتلة النقدية أقل من السلع والخدمات.⁴

عندما لا تتوفر طرق أخرى لتفادي العجز في الميزانية، تلجأ بعض الدول إلى الإصدار النقدي، فتعمل على طبع ما تحتاجه من أوراق نقدية وإصدار كمية من النقود، مما يفقد العملية قيمتها الحقيقية وتسبب التضخم المالي والاقتصادي.⁵

3- الإعانات: تعتبر الإعانات كمساعدات تقدمها الدول الأجنبية للدول الفقيرة وذلك نتيجة لتعرضها لحوادث طبيعية.⁶

4- الغرامات الجزائية: وهي غرامات تضعها السلطة العامة على الجنايات وأصحاب المخالفات وتحصل عليها نقدا⁷

ثامنا : مهام الخزينة العمومية

نستطيع حصر مهام الخزينة العمومية في النقاط التالية :

1- أمين صندوق الدولة : تحقق الخزينة عمليات رصد الإيرادات ودفع النفقات ويكون ذلك طرق المدراء و المسيرين وهم الأمر بالصرف ونائب الأمر بالصرف للإدارة العمومية نسبة للقانون العام ولا سيما المحاسبة العمومية هذه العمليات هي مجمل القواعد القانونية و المحاسبية التي تسيير المالية العامة و تتمثل هذه العمليات في استرجاع ما يخص الإيرادات ودفع النفقات⁸

¹ - حسين مصطفى حسن، المرجع السابق، ص35.

² - امنة قادري، المرجع سبق ذكره، ص13.

³ - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص19.

⁴ - المرجع السابق، ص19.

⁵ - امنة قادري، مرجع سابق، ص13.

⁶ - بركان كميلية، شميني نورية، المرجع السابق، ص19.

⁷ - المرجع السابق، ص20.

⁸ - رايس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص30.

2- مصرفي الدولة: الخزينة كونها مؤسسة مالية للدولة إلا أنها تحقق نشاط بنكي بأتم معنى الكلمة و تتمتع بمحفظة مكونة من إيداعات من الممولين ،يتمثلون في هيئات مصالح و خواص عليهم بإيداع أموالهم بموجب القانون عند المحاسبين العموميين للخزينة.¹

3- وظيفة الوصايا التقنية: تقوم الخزينة بنوع من الوصايا التقنية على المؤسسات المالية أي البنوك و شركات التأمين ، صناديق الضمان الاجتماعي و تعمل على الوصايا على المشاريع العمومية الاقتصادية الموجودة منذ زمن أو حديثة النشأة التي جاءت نتيجة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة هذه الوظيفة ليست بمعنى الكلمة في حين تتميز أيضا بوظيفة الحراسة و المراقبة وفي هذا الصدد فالخزينة تقوم بإشراف و التنظيم و إجراء العمليات التقييمية والتحليلية كما تقترح التصحيحات و التعديلات الضرورية لمشاريعها و مؤسساتها.²

4- معالجة الاختلالات المؤقتة : في حالة ما أدى وقع عجز في الميزانية أو عدم توازن بين الإيرادات و النفقات الموجودة في الميزانية تتكفل الخزينة بتغطية هذا العجز بالجوء إلى:

- الأموال المودعة في الخزينة : تتلقى الخزينة الأموال السائبة من مرفق البريد و المواصلات أي النقود ومن الهيئات والميزانيات ومن الملحق لها والجماعات المحلية بصفة المكتتبة بها في الحساب الجاري البريدي و هذا الحساب بحسب قانون المحاسبة العمومية لسنة 1793 الذي ألزم على الهيئات العمومية بوضع رصيدها في الخزينة العمومية.
- ادونات الخزينة : وماهي إلا قروض قصيرة الأجل و يصلح إيداع هذه السندات للحصول على السيولة النقدية حيث أن هذه الادونات تودع إلا على المدى القصير و تسمى بالدين العام على خلاف الدين المتجمد و الذي تودع سندات على المدى الطويل و لا توجد في الجزائر سوى سندات الخزينة التي تصدر تحت حسابات جارية.³

تاسعا : الدور الإقتصادي للخزينة العمومية

يتمثل دور الخزينة من الناحية الإقتصادية في أنها تمثل أداة هامة للسياسة الإقتصادية وذلك نظرا لقدارتها المالية الضخمة ولتأثيرها الكبير في الدورة المالية وفي التوازن الإقتصادي العام، فهي تمثل قوة عمومية وهي مطالبة بالمساهمة في السياسة الإقتصادية للدولة فهي تتدخل لدعم سياسة نقدية تقشفية أو دعم سياسة نقدية توسعية ، كما أنها تسيير العلاقات المالية مع مختلف الدول و المنظمات العالمية كما أنها تقوم بتشجيع بعض القطاعات التي تعطي لها الأولوية عن طريق منحها القروض خاصة المشاريع الكبرى التي تكون طويلة الأجل عادة ولا تقتصر هذه المهمة على الإستثمارات العمومية، بل تعمل كذلك على تمويل المشاريع الخاصة بطريقة غير مباشرة (ذلك عندما تريد المؤسسة الخاصة تمويل مشروع معين طويل الأجل فإنه تطلب هذا القرض من البنوك التجارية وعندما لا تستطيع هذه الأخيرة تحقيق هذه الطلب نظرا للمبلغ الضخم لهذا القرض فإنها تلجأ إلى البنك المركزي لتلبية هذا الطلب فإنه يلجأ إلى الخزينة العمومية يطلب مساعدتها ، ولهذا ليس لها علاقة مباشرة مع المؤسسات طالبة القرض ولكن بطريقة غير مباشرة ويظهر من خلال هذا أن الخزينة العمومية ووفق سياسة التمويل المتبعة النقدي والمالي إضافة إلى دورها في السياسة الإقتصادية وهو ما يبرز دورها في الإقتصاد، فهي المسؤولة عن تمويل الخطط الإقتصادية وخاصة في الإقتصاد المخطط كما أنها تعتبر المدعم الأساسي لسياسة توجهات الدولة في المجال الإقتصادي وذلك ببقائها كضمان لشركات الدولة.⁴

¹ - امنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص 14

² - رايس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 31.

³ - رايس محمد المهدي، المرجع السابق، ص 32.

⁴ - <http://www.droit-dz.com/forum/threads/2320>, 28/03/2018, 14:00.

المطلب الثاني: الخزينة العمومية في الجزائر

للخزينة العمومية تاريخ عريق وهذا بتغير الظروف التي عاشتها قبل وبعد الاستعمار وفي هذا نستعرض كل من تاريخها ومراحل تطورها:

أولاً: لمحة تاريخية عن الخزينة العمومية:

خلال فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر قامت فرنسا بتأسيس أول خزينة عمومية جزائرية فرنسية في 04-03-1943. وفي سنة 1959 تم تغيير اسمها إلى "الفرع الجزائري الخاص بالخزينة العمومية". و بعد الاستقلال 1962 انفصلت الخزينة العمومية الجزائرية عن الخزينة الفرنسية بتاريخ 29-08-1962.¹

ثانياً: مراحل تطور الخزينة العمومية

عرفت الخزينة العمومية أربع مراحل أساسية وتمثل في الخزينة صندوق ودائع (المرحلة الأولى) مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري وتخفيف الضغط المالي عليها (المرحلة الثانية)، سيطرة الخزينة العمومية على الدائرتين البنكية ودائرتها العامة (المرحلة الثالثة)، ومرحلة انفصال دائرة الخزينة العامة من الدائرة البنكية (المرحلة الرابعة).

1- الخزينة صندوق ودائع (1962-1966): يمكن أن تمثل الخزينة بصندوق ودائع لحساب مراسلين ذوي صيغة بنكية مع ميزة أن تسيير الخزينة لحساب هؤلاء الزبائن تعتبر واجبا وليس اختياريا وبالتالي يلعبون دورا هاما في مشاكل الخزينة حيث عرفت هذه المرحلة نظام موسع وشامل فقد شملت معظم الوكلاء الاقتصاديين الماليين وغير الماليين باستثناء البنوك الخاصة الأجنبية وكل التعاونيات العامة.²

2- مرحلة تكوين النظام المصرفي الجزائري وتخفيف الضغط المالي عليها (1966-1970): ظهر في هذه المرحلة أول بنك وطني ويسمى البنك الجزائري (BNA) وذلك في 8 جوان، 1966 وأدت هذه المؤسسة المالية الجديدة الى تقليص واختزال عمل الخزينة العمومية لأنها تعتبر بنك وطني فيجب عليها توفير التمويل في أجل قصير لعدة قطاعات مختلفة منها الزراعي، الصناعي والتجاري الذي كان يعتمد قبل ظهور هذه المؤسسة المالية (BNA) على قروض الخزينة العامة وبشكل كبير.³

3- مرحلة سيطرة الخزينة العمومية على الدائرتين البنكية ودائرتها العامة (1971-1987): تزامنت هذه المرحلة بالمخطط الرباعي الأول في إصلاحات تمويل الاستثمارات سنة 1971 مع تكوين خاص لرأس مال بحوالي 25 مليار دينار جزائري، أمام ضرورة تحديد التمويل النقدي أنشئت الخزينة العمومية نظام تداول الادخار هذا النظام يسمح لها بتجميع مصادر مالية ضرورية لمراحل التراكم.⁴

4- مرحلة انفصال دائرة الخزينة العامة من الدائرة البنكية 1987- إلى يومنا هذا: وهنا أصبحت الخزينة العامة نظاما قائما بذاته لديه قوانين ومراسيم تحكمه وتعتبر كهيئة مالية لتحصيل الإيرادات وتغطية النفقات.⁵

¹ - عبد الحميد مرغيت، أساسيات المحاسبة العمومية، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر، ديسمبر 2015، ص52.

³ - بركان كميل، شميني نورية، سبق ذكره، ص10.

³ المرجع السابق، ص10

⁴ - ونيسي وليد، دور و فعالية الصفقات العمومية في حماية الاموال العامة، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، سنة 2014-2015، ص79.

⁵ - بركان كميل، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ثالث: موارد و إستخدامات الخزينة العمومية

أ-الموارد المالية للخزينة العمومية:

1-الودائع والموارد المجمعة : وهي كالآتي:

- تحصل الخزينة من البنك المركزي.
- تسير ودائع تحت الطلب بواسطة شبائيكها وبواسطة CCP.
- تفتح الخزينة لعامة حسابات للشركات العمومية المحلية وهذا يشكل مورد حقيقي للخزينة.

2-الادخار السائل: تصدر الخزينة العمومية أودونات مجسدة ماديا للاكتتاب العام تمكنها من الحصول على الادخار الصغير للعائلات .

3-قرض الدولة : من أجل القيام بمشاريع ضخمة ذات منفعة عامة تلجأ لطلب قرض من المجتمع (قرض وطني أو دولي) عن طريق تخفيضهم (إعفاء من الخزينة ، إعفاء عائد القرض) يرفق هذا بإصدار سندات تطرح في السوق المالي.

4-اللجوء إلى المؤسسات المالية : تتحصل الخزينة العمومية على الموارد من البنك المركزي من مصدرين: -عند اختال زمني مؤقت بين موارد و مصارف الخزينة ، يساعد البنك المركزي الخزينة العامة بتقديم قروض مؤقتة أي تسبيقات. -عند وقوع عجز حقيقي و نهائي محدد في قانون المالية، في هذه الحالة تأخذ مساعدات البنك المركزي أسم قروض للخزينة العامة.¹

ب-استخدامات (نفقات) الخزينة:

هي كل الاستخدامات والنفقات التي تتعلق بتنفيذ قانون المالية و العقوبات التي تتعلق بتسيير المديونية سواء بدفع تسبيقات البنك المركزي أو دفع عوائد على النفقات وهي توجد إما جارية أو برأس المال، وهي أيضا تتضمن تمويل الجماعات المحلية ومنح قروض للمؤسسات و الخواص ولذلك مساعدات للمؤسسات العامة.²

الجدول رقم (1-1) : موارد و استخدامات الخزينة العمومية

الموارد	الإستخدامات
<ul style="list-style-type: none"> ◀ ودايع و موارد مجمعة ❖ نقود معدنية ❖ صكوك بريدية ❖ أذونات الخزينة ❖ ودايع الإدارة و المراسلين ◀ قروض في السوق المالي ◀ علاقة مع المؤسسات المالية ❖ البنوك و الشركات المالية ❖ البنك المركزي ❖ مؤسسات أخرى 	<ul style="list-style-type: none"> ◀ تمويل إدارات الدولة ❖ الجماعات المحلية 90% ◀ قروض للمؤسسات و الخواص ◀ مساعدات للمؤسسات العامة

المصدر : رايس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص35.

¹ - رايس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 33.

² - المرجع السابق، ص34

رابعا : علاقة الخزينة العمومية بالبنك المركزي:

أدخل قانون النقد و القرض نمطا جديدا لتنظيم العلاقة بين بنك الجزائر و الخزينة العمومية ،حيث تناقصت أعباء و مهام الخزينة العامة مقارنة بالفترة السابقة ، إذ أصبح تعريف العلاقة الجديدة بأبعاد الخزينة عن المركز نظام التمويل و إعادة البنك بشكل فعال إلى قمة النظام النقدي.¹

وعلى أساس هذا فان القروض التي يمكن أن تستفيد منها الخزينة العمومية قد تم تحديدها حسب المادة 46 من 10-04 المؤرخ في 26 غشت سنة 2010 الذي يعدل ويتمم الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض.²

حيث تنص المادة على ما يلي:

يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة مكشوفات بالحساب الجاري، لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 204 يوما متتاليا أو غير متتالية أثناء سنة " تقويمية، وذلك على أساس تعاقدية وفي حدود حد أقصى يعادل عشرة في المئة 10% من الإيرادات العادية للدولة المثبتة خلال السنة الميزانية السابقة"³

كما يخصص أيضا لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية بصفة استثنائية تسبقا يوجه حصريا لتسيير نشاط المديونية العمومية الخارجية حيث تحدد كيفيات تنفيذ هذا التسبيق و تسديده و لا سيما جدول استحقاق التسديد عن طريق اتفاقية بين البنك و الخزينة .⁴

وحسب المادة 47 من نفس القانون التي تنص على ما لي " يمكن بنك الجزائر أن يخضم أو يأخذ تحت نظام الأمانة، السندات المكفولة المكتتبه لصالح محاسبي الخزينة والمستحقة خلال ثلاثة (3) أشهر .⁵

كما يتولى بنك الجزائر بدون مصاريف، مسك الحساب الجاري للخزينة ويقوم بجانا بجميع العمليات المدينة والدائنة التي تجري على هذا الحساب، ينتج الرصيد الدائن للحساب الجاري فوائد بنسبة تقل ب 1% عن نسبة الرصيد المدين، ويحدد هذه النسبة مجلس النقد والقرض.⁶

خامسا : السيولة المتاحة للخزينة العمومية

مفهوم السيولة: تتوقف على مدى سرعة تحول الاستخدامات إلى سيولة، وهي نقود سائلة وجاهزة لمعاملات المؤسسة.⁷

مفهوم المتاحة: وهي قدرة عناصر الأصول على توفير النقود دون إحداث توقف في نشاط المؤسسة

إن السيولة المتاحة للخزينة العمومية من خلال تداول نقودها الخطية تعتبر كامتياز لتسيير دائرة نقدية مستقلة تمكنها من ضمان تنفيذ قوانين المالية دون استعمال النقود القانونية ماعدا فيما يتعلق بعمليات الدفع التي تتم خارج دائرتها النقدية لذلك فهي تسعى دائما للحد من تحويل نقودها إلى نقود قانونية وان اضطرت ذلك فهي تعمل أن يكون هذا التحويل في ادني الحدود وهذا لا ينطبق فقط بالنسبة لمراسلي الخزينة العمومية وإنما الجميع المنخرطين بالدائرة النقدية من مؤسسات و خواص ومحاسبين عموميين

¹ - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص 49.

² - امر رقم 10-04 مؤرخ في 26 غشت سنة، 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

³ - المادة 46 فقرة 1 من الامر رقم، 10-04 المرجع نفسه.

⁴ - المادة 46 فقرة 3، و، 4 المرجع نفسه.

⁵ - المادة 47 المرجع نفسه

⁶ - المادة 49 فقرة 2 من الأمر، 10-04 مرجع اسبق.

⁷ - امنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص 31.

ومحصلي الضرائب وغيرهم ممن لديهم حسابات بريدية جارية وكل هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحويل الأموال من حساب جاري إلى حساب آخر دون استعمال نقود البنك المركزي إن هذا التنظيم في عملية الدفع يمكن للخزينة من الاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة كل العمليات التي تتم خارج دائرتها النقدية بما أن السيولة النقدية المتاحة للخزينة العمومية تعتبر من جهة نظر مالية كحقوق على الخزينة فأن عمليات الدفع و التسديد التي تتم ضمن الدائرة النقدية للخزينة من خلال التحويلات الداخلية لها تأثير على المديونية التي تحت الطلب و الخاصة اتجاه مراكز الصكوك البريدية و بالتالي فهي تؤثر على النقود البريدية و الكتلة النقدية و يتمثل هذا التأثير في حالتين: .

الحالة الأولى: بافتراض أن الخزينة سوف تقوم بتسديد نفقة عامة تتمثل في أجور الموظفين لديهم حسابات بريدية جارية و عملية الدفع تستدعي جعل حساب هؤلاء الموظفين دائما مقابل جعل حساب المحاسب العمومي المكلف بدفع هذه النفقات مدين هذا التحويل يؤدي إلى زيادة رصيد حساب البريد و المواصلات على مستوى الوكالة المحاسبة المركزية.

و ينتج عن ذلك خلق النقود البريدية من خلال هذا التحويل و بالتالي تزداد مديونية الخزينة العمومية اتجاه مركز الصكوك البريدية ومنه تزداد الكتلة النقدية بنفس المبلغ باعتبار الودائع لدى مركز الصكوك البريدية هي مكونات الكتلة النقدية.

-لحالة الثانية: بافتراض إن الخزينة سنقوم بتحصيل إيراد معين و ليكن خزينة حيث يقوم الممول بدفعها عن طريق تحويل من حسابه البريد الجاري إلى حساب المحاسب العمومي ، هذا العملية تؤدي إلى جعل هذا الأخير دائن مقابل جعل حساب الممول مدينا وبالتالي ينخفض رصيد البريد و المواصلات على مستوى الوكالة المركزية للخزينة بنفس المبلغ المحول ومنه تنخفض الكتلة النقدية وهو ما يمكن ان نسجله في هذا الصدد ان التغيير في مديونية الخزينة تحت الطلب له تأثير على الخزينة العمومية وعلى الكتلة النقدية بما ان نسبة نقود الخزينة ضمن المجمعات النقدية ضئيلة مقارنة مع النقود البنكية مما يجعل تأثيرها غير محسوس.¹

سادسا : طرق تمويل الخزينة العمومية

1 - التمويل النقدي الخزينة العمومية: تتركز النظرية التقليدية للخزينة العمومية على دورها لمتعامل مالي للدولة أي أنها صندوق يجمع فيه كل الإيرادات الميزانية و يقوم بدفع المصاريف الملزمة على الدولة لمتعامل غير بنكي.

تسير الخزينة العمومية الديون العامة باللجوء إلى النظام المصرفي لتغطية جزء من حاجياتها للتمويل، أما التحليل الديناميكي للخزينة العمومية يؤكد على الصفة البنكية لها حيث يعتبرها بنكا بان لها إمكانية خلق النقود المعدنية و بذلك فهي تمول نقديا جزء ضئيل من استخداماتها إضافة إلى ذلك فان الخزينة العمومية تحتوي على موارد عديدة (ودائع - قروض في السوق النقدي و المالي) منبعا قد يكون نقدي أو مادي كما تتلقى مساعدات من البنك المركزي إلى الخزينة العمومية حيث تتخذ هذه المساعدات صفتين مساعدات مباشرة و غير مباشرة

❖ **مساعدات مباشرة :** و هي موضوع إنفاق بين سلطات الدولة و البنك حيث يخصص لها بند في ميزانية البنك المركزي

تكون كقروض للخزينة العامة.

❖ **مساعدات غير مباشرة:** تتمثل في مساعدة البنك المركزي للخزينة العمومية وذلك بانتهاج سياسة السوق المفتوحة التنشيطية

أي شراء سندات في السوق النقدي.

¹ - امنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

2- التمويل المالي للخزينة العمومية: إن هذه الطريقة من التمويل يتجسد في ثلاث طرق هي:

- إصدار اذونات للخزينة العمومية مكتتبه من طرف الخواص و المجسدة موضوعيا.
 - اصدار قروض للدولة.
 - اللجوء إلى ودائع أو اكتتاب اذونات الخزينة على الحساب الجاري من طرف صناديق الادخار.
- و في هذا الشأن نعلم أن الخزينة العمومية تحتاج عادة إلى أموال لتغطية العجز الناتج عن تحقيق قوانين المالية السنوية الحاجة للتمويل ، تنشأ عن الخلل بين المورد بشكل مؤقت ونهائي و يبقى للخزينة دراسة الأسلوب الذي تحصل به على الأموال ويكون ذلك عن طريق اللجوء إلى الادخار علما أن هذا يؤدي إلى تحويل الادخار من السوق.¹

سابعا :الميزانية العامة آلية أساسية لنظام عمل الخزينة العمومية

أولاً: تعريف الميزانية العامة

تعريف 1: الميزانية العامة هي الوثيقة التي تحضرها السلطة العامة كل سنة على شكل مشروع يتضمن نفقاتها و إيراداتها السنوية معتبرا أن هذه التقديرات موضوعات لا بد منها أو هي تقدير و إجازة للنفقات العامة و الإيرادات العامة في مدة غالبا ما تكون سنة. أو هي عبارة عن التقابل الذي ينشأ بين الإيرادات من جهة و النفقات من جهة أخرى.²

تعريف 2: هي وثيقة مالية تنجزها السلطة التنفيذية وتجزئها السلطة التشريعية.³

تعريف 3: وهي التعبير المالي لبرنامج العمل المعتمد الذي تعتمده الحكومة تنفيذه السنة القادمة تحقيقا أهداف المجتمع وإيجاز فإنها تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة زمنية معينة و تعتبر الميزانية بمثابة الإطار الوحيد الذي يتيح أعوان التنفيذ بالتعريف به أثناء أداء مهامه ذلك أن أي إيراد أو نفقة خارج إطار ميزانية عامة ما يعتبر مخالفة يعاقب عليها القانون.⁴

وللميزانية العامة عدة خصائص وتمثل فيما يلي: أنها وثيقة محاسبية أي لها صيغة تقنية محاسبية حيث أنها تنقسم إلى جانبين؛ جانب الإيرادات وجانب النفقات، وأنها وثيقة تقديرية وقاعدة لمراقبة الأداء أي هي مرجع أساسي لقياس حجم ونسبة ما يتم إنجازه من برامج مسطرة خلال الفترة المحددة.⁵

ثانيا : مبادئ الميزانية العامة

✓ **مبدأ السنوية:** أن تكون الميزانية موضوعة لمدة سنة ولا يهم بدايتها من /1/1* إلى غاية /31/12* ولا يهم الترتيب ولكن حددت لمدة سنة بالضبط ، وفترة السنوية هي المدة المثلى لتقديم الإيرادات والنفقات العامة ، فإذا أعدت لمدة أطول من سنة فقد لا تحقق التوقعات التي بنيت عليها لما في الحياة الاقتصادية والسياسية من تقلبات يصعب التكهّن بها لمدة أكثر من سنة ، أما إذا قلت عن السنة فإن محتويات الميزانية من نفقات وإيرادات ستكون متذبذبة ولا تكون معبرة عن مقارنتها بمثلتها في الميزانيات التي سبقتها أو تليها ذلك أن مختلف الإيرادات والنفقات التي تعتمد عليها الميزانيات تكون موسمية.⁶

¹ - رابيس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص37-38.

² - منصور الزين، محاضرة بعنوان المحاسبة العمومية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، ص13.

³ - محمد الصغير بعلي، يسري ابو العلي، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص159.

⁴ - امنة قادري، المرجع سبق ذكره، ص16

⁵ - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص23.

⁶ - امنة قادري، مرجع السابق، ص16-17.

✓ **مبدأ الوحدة:** يهدف هذا المبدأ الى ادراج كافة إيرادات الدولة ونفقاتها في بيان واحد، وذلك بمهدف اظهار عناصرها في صورة موجزة دون تشتيتها في بيانات مختلفة.¹

✓ **مبدأ التوازن:** ومعناه ان تتساوى جملة الإيرادات العامة مع جملة النفقات العامة واعتمادا على ذلك فلا تعتبر الميزانية محققة لمبدأ التوازن إذا زاد إجمالي النفقات العامة عن إجمالي الإيرادات العامة لان هذا يعبر عن وجود عجز، وكذلك في حالة زيادة الإيرادات عن النفقات العامة مما يعتبر عن وجود فائض غير مستغل.²

✓ **مبدأ الشمولية:** يجب أن تكون الميزانية شاملة لكل الإيرادات ولكل النفقات بدون استثناء وتحديدتها ضمن الميزانية العامة للدولة، وهو اظهار كافة الإيرادات والنفقات مهما كان حجمها دون أي انقاص أو اقتطاع وعدم زيادة النفقات عن الإيرادات وذكر كل الإيرادات أي كان مصدرها وجميع النفقات أي كان نوعيا أو حجمي.³

ثامنا: قواعد الميزانية العامة

1-قاعدة وضوح الميزانية : حتى تسهل الأمور على كل من البرلمان و كدالك المصالح المعنية بتنفيذها يجب أن تعرض كافة البنود المتعلقة بالإيرادات أو النفقات وفق أسس وقواعد معروفة ومعلومة مع شرط أن تتسم بالبساطة والوضوح وأن لا يتغير هذا الأساس من سنة إلى أخرى.

كما أن هذا المبدأ من شأنه أن يساعد على قراءة البيانات التي تحتوي عليها الميزانية من جهة ومقارنة بيانات السنوات السابقة لأنها مبوية بنفس الكيفية .⁴

2-قاعدة دقة الميزانية: إذ أن أي انحراف بين البيانات المتوقعة والبيانات الحقيقية من شأنه أن يؤثر على الدولة في المجال المالي والاقتصادي، لأن الحكومة قد بنت برامجها على توقعات خاطئة ، الأمر الذي سيحجرها إلى إعادة التقدير حتى تقتب إلى الحقيقة ، ولكن بناءً على مبدأ الإذن المسبق ستضطر الحكومة من جديد إلى تقديم هذه التقديرات الجديدة للبرلمان للمصادقة عليها لأنه كما جاء تعريف الميزانية على أنها ' تقدير وترخيص ' في نفس الوقت لذا وحتى تكون للميزانية مدلول يجب أن تراعي الدقة في التقدير كل من الإيرادات و النفقات ، وهذه الدقة تتجم في بعض الأحيان على أن علامة صدق على توجيهات السلطة التنفيذية وسياستها .⁵

3-قاعدة مرونة الميزانية العامة : بما أن الميزانية مجرد توقع البيانات مهما كانت دقيقة فإنها تكون مضبوطة بشكل قاطع وحتى تتكيف مع التغيرات التي يمكن أن تحدث فيجب أن تتميز بنوع من المرونة وهذا التدارك ما لم يكن في بينما الحسابان خاصة وأن النفقات يتم بناءً على قوانين صدرت في الماضي الإيرادات تتخذ بما سيقع مستقبلا كما يجب توفير نوع من التشريعات المحدد للإنفاق حتى لا ترجع الحكومة إلى البرلمان لتصحيح كل كبيرة وصغيرة لذا نجد أن قوانين المالية لبعض الدول تعمل على تحويل ونقل الإعتمادات داخل الباب الواحد .⁶

1 - بركان كميلية، شمييني نورية، مرجع السابق، ص24.

2 - محمد الصغير بعلبي، يسري ابو العلي، مرجع السابق، ص 156.

3 - بركان كميلية، شمييني نورية، مرجع سبق ذكره، ص24.

4 - قادري امنة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

5 - المرجع السابق، ص19-20.

6 - المرجع السابق، ص20.

4- قاعدة علانية الميزانية :تعرف هذه القاعدة كذلك ' مبدأ النشر ' وأساسها يرجع إلى الدولة الديمقراطية وإلى ذلك الصراع بين السلطة وأفراد المجتمع ، حيث لا تكفي أن تعرض الميزانية علي البرلمان وغن كان هو الممثل للشعب بل يجب أن يكون الرأي العام على اطلاع لمراحل إعدادها وكذلك تنفيذها ، بل وحتى علانية مناقشتها من طرف البرلمان. إلا أن هذه العلانية لا تعني المساس بمصلحة الدولة فهناك بعض البنود لا تناقش علانية و طرحها للعام لا يكون بالتفصيل مثل ما يتعلق بالشؤون الحربية ، إن درجة علانية الميزانية تتماشى وما وصل إليها النظام السياسي أن تصبح شفافية حيث هناك علاقة طردية بين هذا المبدأ والمستوى الديمقراطي الذي وصل إليه المجتمع للحد من البيانات التي تحتكر من طرف السلطات التنفيذية (دون سواها) تتعلق منها على الخصوص بالحسابات الخاصة بالخزينة.¹

تاسعا :قوانين الميزانية العامة في التشريع الجزائري

إن القواعد التي تقوم عليها الميزانية العامة في الجزائر لا تختلف كثيرا عن الأسس التي ذكرت سابقا أو الاستثناءات الخاصة بها و هي :

❖ القاعدة السنوية.

❖ قاعدة عدم تخصيص الإيرادات إلا في الحالات المحددة.

❖ قاعدة تخصيص النفقات إلا في الحالات المحددة.

❖ فكرة وحدة الميزانية

وهذه القواعد نلمسها في قانون المالية الأساسي ، فإنظاقا مما سبق نجد أن جل مبادئ الميزانية مع استثناء أنها محتمة مع تكييف البعض منه وفق ما يناسب مالية الدولة في الجزائر .ونستعرض فقط لما هو خاص بالجزائر.

1-تكييف المبدأ السنوية: قبل التطرق لمبدأ السنوية هناك قاعدة تعتبر كمنطلق للقواعد الأخرى نلمسها من خلال دراسة قانون المالية هو مبدأ العمومية ، حيث نصت عليه المادة الثامنة من قانون 17/84 لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة، نستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الميزانية العامة للدولة بلا تمييز، إن السنة المالية في الجزائر تصادف الفاتح من جانفي من كل سنة وتنتهي في آخر يوم من شهر ديسمبر ، وهذا كترجمة لعبارة سنة مدنية و الميزانية السنوية يجب إعدادها شاملة في محتواها و مضمونها لأنها يجب أن تتجمل الجزء السنوي من برنامج التنمية وبما أنها توقع فإن حدثت تطورات لم تكن في الحسبان يمكن تصحيح ذلك لما يعرف بقانون المالية التكميلي كمل أن التشريع المالي يسمح بإجراء تحولات غير أن ذلك يعد إخلالاً بمبدأ سنوية الميزانية.

2-تكييف المبدأ وحدة الميزانية العامة :إن هذا المبدأ فقد جل محتواه (تقلسم الميزانية في وثيقة واحدة) حيث نجده في الجزائر في ثلاثة أشكال هي الميزانية الملحقه وحسابات الخزينة بالإضافة إلى الميزانية العامة للدولة وهذا دون التطرق إلى المؤسسات التابعة للدولة والتي تتمتع بالشخصية المعنوية والتي لها ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة التي لا تعرض في البرلمان ومن بينها نجد ميزانية الجماعات المحلية و الولاية حيث أن هذه الهيئات لها كيان مستقل عن الدولة مزود بتنظيم وسلطات تختلف عن تنظيم الدولة، إضافة إلى مؤسسات ذات طابع إداري كالمجلس الشعبي الوطني و مجلس المحاسبة التي تتمتع بالشخصية المعنوية.²

¹ - قادري امنة، مرجع سبق ذكره ، ص20

² - مرجع السابق، ص 21-22.

عاشرا : الأعوان المكلفة بتسيير الخزينة العمومية

يتطلب تنفيذ الميزانية العامة للدولة القيام بالعمليات المالية ولكي يتم ذلك يتدخل أشخاص ذوي أدوار منفصلة و هما الأمر بالصرف و المحاسب العمومي :

اولا: الأمر بالصرف :

1- مفهومه: الأمر بالصرف هو شخص معين في هيئة عمومية معينة لأجل تسييرها وتنفيذ ميزانيتها، فهذا يمكن أن نقول أن له مهمتين واحدة إدارية وأخرى مالية حيث غالبا ما يسمى مدير استنادا لمهمته الإدارية.¹ بحكم المادة 23 من قانون -21 90 يعد أمرا بالصرف كل شخص (طبيعي) يؤهل لتنفيذ عمليات مالية مشار إليها في المواد 16،17،20،،21،19 من نفس القانون² وهذه العمليات هي الاثبات ،و التصفية و الامر بالتحصيل بالنسبة للإيرادات وعمليات الالتزامات و التصفية و الامر بالصرف بالنسبة للنفقات .³

2- أنواع الأمرين بالصرف : نصت كل من المادة 25 من القانون 90-21 أن هناك أمرين بالصرف ابتدائيين أو أساسيين وأمرين بالصرف ثانويين وهناك أيضا الأمر بالصرف الوحيد والأمر بالصرف المفوض أو المستخلف.⁴

◀ الأمر بالصرف الرئيسي: بناء على نص المادة رقم 25 من القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية تمنح صفة

الأمر الرئيسي والتي تحصر في الفئات التالية:

- المسؤولون بتسيير المجلس الدستوري والمجلس الوطني الشعبي ومجلس الأمة ومجلس المحاسبة.
- الوزراء في حدود الاعتمادات المفتوحة في ميزانية الدولة المخصصة لتسيير الوزارة، إضافة الى الحسابات الخاصة للخزينة المرخصة في قانون المالية.
- الوالي في حدود ميزانية الولاية.
- رؤساء المجالس البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات.
- المسؤولون المعينون قانونا على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.⁵

◀ الأمور بالصرف الثانويين: وهما الذين يصدرون حولات الدفع لفائدة الدائنين في حدود الاعتمادات المفوضة وأوامر الإيرادات ضد المدنيين .⁶

◀ الأمر بالصرف الوحيد: يصنف الوالي كأمر بالصرف الرئيسي والوحيد بالنسبة لتنفيذ ميزانية الولاية وهو المكلف عن

تنفيذ البرامج الإقليمية اللامركزية للتجهيز العمومي المقرر إنجازها على مستوى الولاية عن طريق تمويل نهائي من الميزانية العامة للدولة لأنه هو المسؤول المباشر عن ذلك.⁷

1 - بركان كميلي، شميني نورية، مرجع سبق ذكره، ص35-36.

2 - قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية، المادة 23.

3 - غريب عمار، علاقة الامر بالصرف بالمحاسب العمومي، تقرير نهاية التبرص في اطار تكوين مفتش مركزي للخزينة و المحاسبة و التامينات، دفعة ثالثة، سنة 2013، ص1.

4 - المادة 25، من قانون 21/90 .

5 - بركان كميلي، شميني نورية، مرجع سبق ذكره ص 37.

6 - محمد الصغير بعلي، مرجع سبق ذكره، ص 208

7 - بركان كميلي، شميني نورية، مرجع السابق ، ص38.

◀ الأمر بالصرف المفوض أو المستخلف: حسب نص المادة 28 من قانون 90-21 فالأميرين بالصرف المفوضين هم الموظفون الدائمون أي المرسمين الذين تفوض لهم مهام من طرف الأميرين بالصرف (الثانويين والرئيسيين) في حدود اختصاصهم وتحت مسؤوليتهم والذين يكونون تحت سلطته المباشرة.¹

3- مهام الأمر بالصرف: يعتبر الأمر بالصرف المسؤول المباشر عن ضمان السير الحسن لوحدات القطاع العام عن طريق تنفيذ ميزانية الهيئة العمومية المكلف بتسييرها، وتطبيقا لمبدأ الفصل بين مهام الأمر بالصرف والمحاسب العمومي الذي يعتبر بمثابة العمود الفقري لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر، يختص الأمر بالصرف بتنفيذ المراحل الإدارية للعمليات المالية، حيث يقوم بتنفيذ إجراءات الالتزام، التصفية وإصدار سند الأمر بالدفع من جانب النفقات أما . من جانب تنفيذ الإيرادات يقوم الأمر بالصرف بتنفيذ مرحلة الإثبات والتصفية وتحرير سند الأمر بالتحصيل.²

ثانيا : المحاسب العمومي

1- مفهومه: المحاسب العمومي هو كل شخص طبيعي يعين للقيام بالعمليات التالية :

- تحصيل الإيرادات و دفع النفقات .
- ضمان حراسة الأموال و السندات و القيم و الأشياء أو المواد المكلف بحفظها، و تداولها
- حركة حسابات الموجودات.³

2- تصنيف المحاسب العمومي : تصنيف المحاسبين العموميين له علاقة مباشرة بالتقسيم الإداري المالي للدولة، حيث يمكن التمييز بين الأصناف الموالية للمحاسبين العموميين⁴ :

أ- المحاسبون العموميون الرئيسيون: يكلف المحاسب العمومي الرئيسي بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة، حيث يقوم باعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة⁵ .

ب- المحاسبون الثانويون: ورد ذكرهم في المادة 32 من المرسوم التنفيذي رقم 91-313 حيث يتولى المحاسب الثانوي تنفيذ العمليات الخاصة بالإيرادات والنفقات لفائدة المحاسب الرئيسي الذي يقوم بدوره شهريا بتدقيق ودمج القيود المحاسبية التي قام بها المحاسب⁶ .

3- مهام المحاسب العمومي: يعتبر المحاسب العمومي عوناً من أعوان الرقابة على تنفيذ العمليات المالية للدولة، لأنه مكلف بتطبيق رقابة أثناء تنفيذ الميزانية، فهو مطالب بالتحقق من مشروعية سندات الأمر بالتحصيل وسندات الأمر بالصرف ومطابقتها للقوانين والأنظمة المعمول بها قبل تنفيذها يتدخل المحاسب العمومي في المرحلة الأخيرة من تنفيذ الميزانية، حيث يقوم بتنفيذ مرحلة تحصيل الإيرادات وتسديد النفقات المرخصة في الميزانية. ونتيجة لذلك، يعتبر المحاسب العمومي العون المكلف قانوناً بجائزة وحراسة وتداول الأموال والقيم العمومية.⁷

¹ - بركان كميل، شميني نورية، مرجع السابق، ص38

² - شلال زهير، آفاق اصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة دكتوراء، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعموم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، سنة 2014، ص106.

³ - وقاد احمد، عمليات الميزانية وعمليات الخزينة، مذكرّة نفاية الدراسة، الدفعة39، المدرسة الوطنية للإدارة سنة 2005/2006، ص12.

⁴ - بركان كميلية شميني نورية، مرجع سبق ذكره ص 41

⁵ - المرجع السابق، ص41.

⁶ - بركان كميلية، شميني نورية، مرجع السابق ص 41-42.

⁷ - شلال زهير، مرجع السابق، ص 110 .

إحدى عشر :الأطراف الخارجية المتدخلة في رقابة الخزينة العمومية

أ- المراقب المالي : المراقب المالي هو عون من أعوان المكلفين بالرقابة على تنفيذ النفقات العمومية، ويعين بقرار وزاري

من طرف الوزير المكلف بالمالية من بين موظفي المديرية.

المراقب المالي موظف ينتمي إلى وزارة المالية مهمته التأشير على مشروع الالتزام الذي يجره الأمر بالصرف، و له صلاحية رفض بعض العمليات المخالفة للقانون. و حيث المادة 58 تحدد كافة مهام المراقب المالي.¹ وحيث هناك عدة تقسيمات للرقابة المالية وهذا حسب الزاوية التي ينظر منها الباحث:

فمن حيث الموضوع نجد الرقابة على المعاملات ومن حيث الزمن فيمكن التمييز بين الرقابة السابقة أو الوقائية و الرقابة الملازمة للتنفيذ و الرقابة اللاحقة ،ومن حيث السلطة نجد الرقابة الادارية التي يمارسها الموظفون الاداريون كالرقابة القضائية ،ومن حيث العملية فنجد كل هذه الانواع متداخلة في بعضها البعض.²

1-الرقابة السابقة :هذه الرقابة تكون سابقة لعملية التنفيذ ،حيث تمنع وقوع أخطاء وتجاوزات ،وتؤكد مطابقة التصرف المالي ،مع القوانين والأنظمة المعمول بها ويتالي رقابة وقائية .³

و طبقا لأحكام القوانين المالية المادة 4 من قانون 92-414"يمارس الرقابة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها المراقبون الماليون بمساعدة مراقبين ماليين مساعدين طبقا لأحكام هذا المرسوم و للقوانين الأساسية الخاصة التي تحكمهم "ويعين الوزير المكلف بالميزانية المراقبين الماليين و المراقبين الماليين المساعدين"،⁴ و الذين تكمن صلاحيتهم في التأشير على مختلف معاملات عقود النفقة و الإلتزامات بنفقات التسيير و التجهيزات أو الإستثمار، و هذا طبقا لما جاء في المواد 05 - 06 - 07 من القانون 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، كذلك لهم صلاحية تقديم تقارير النتائج الرقابية و مسك المحاسبة الإدارية و إبداء الرأي.⁵

2-الرقابة المرافقة : تمثل هذه الرقابة في مختلف عمليات المتابعة التي تجريها الأجهزة الرقابية المختصة على ما تقوم به إدارات المنشأة من نشاط مالي يتعلق بالنفقات التي تقوم بها والإيرادات التي تحصل عليها، إن هذا النوع من الرقابة يمتاز بالاستمرار والشمول، حيث يبدأ مع تنفيذ الأعمال ويتابع خطوات التنفيذ.

إن أهم ما يميزه هو اكتشاف الأخطاء لحظة وقوعها، فيساعد على اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحه.⁶

3-الرقابة اللاحقة : هي رقابة تأتي بعد تنفيذ عمليات الميزانية وتتم من طرف هيئات قد تكون تابعة للسلطة التنفيذية أو مستقبلية عنها وهدف هذا من نوع الرقابة هو التحقق من تنفيذ وكشف الأخطاء والتجاوزات التي تحصل.⁷

حيث هناك عدة أهداف للرقابة حيث أن الهدف المالي منها هو ضمان تسيير الحسن و العقلاني للإعتمادات المفتوحة و الهدف الإداري هو محاربة البيروقراطية و التباطؤ الإداري ومختلف أشكال السلوك التي تؤدي إلى إهانة المواطن و المساس بمصالحه و الهدف

¹ - اسماعيل جوامع، فائزة بركات، حوكمة المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ..رؤية محاسبية مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري، جامعة محمد خيضر بسكرة بالفترة الممتدة 6 و 7ماي، 2012ص12-11.

² - ربيعي عبلة، خرز اسيا، الميزانية العامة للدولة و عملية الرقابة عليها، مذكرة ليسانس، ولاية الجزائر، جامعة الجزائر، سنة 2005-2006، ص46.

³ -امنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص28.

⁴ - المادة 4 من قانون 92-414 المؤرخ في 19 جمادي الأول 1413 الموافق ل 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.

⁵ - ربيعي عبلة، خرز اسيا، المرجع السابق، ص47.

⁶ - لطفى فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية، مذكرة ماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، سنة 2014-2015، ص38.

⁷ -امنة قادري، مرجع السابق، ص 28.

الإقتصادي هو مراقبة و ضمان مدى مطابقة التنبؤات المالية مع الأهداف المرجوة و المسطرة في البرامج الإنمائية، والهدف السياسي من الرقابة على الاموال العمومية تتمثل في جانبين رقابة داخلية أي ان الحكومة تحاول إعطاء صورة حسنة عن تنفيذها للميزانية، ورقابة خارجية وهي تلك التي تقوم بها الأجهزة الغير تابعة للحكومة كالبرلمان و مجلس المحاسبة و الهدف منها تقويم سياسة الحكومة لتحقيق النمو الإقتصادي و الاجتماعي¹

ب- المفتشية العامة للمالية

المفتشية العامة للمالية هي هيئة مستقلة للرقابة تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، وتصنف رقابة المفتشية العامة للمالية ضمن الرقابة اللاحقة على أعمال المحاسبة من خلال ماتم دفعه أو تحصيله و لذلك فهي تتم بعد تنفيذ الموازنة و هي لذلك ليست تأشيرية، وإنما تحقيقية حسابية من ناحية و دراسة علمية من ناحية أخرى. تعرف المفتشية العامة للمالية بأنها هيئة مكلفة قانونا بالرقابة المنصبة أساسا على التسيير المالي و المحاسبي لمصالح الدولة والجماعات المحلية و كل الأجهزة الخاضعة لقواعد الرقابة و أحكام المحاسبة العمومية . أنشئت المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب مرسوم 80-53 المؤرخ في الأول مارس 1980، والذي كان المحدد لتنظيمها و سيرها و صلاحياتها قبل صدور المرسوم التنفيذي رقم 92-32، المؤرخ في 20 جانفي 1992 و المتضمن تنظيم هيكلها المركزية، و المرسوم التنفيذي رقم 92-32 المؤرخ في 20 جانفي 1992 و المحدد لتنظيم مصالحها الخارجية و صلاحياتها.²

■ صلاحياتها:

- للمفتشية العامة للمالية صلاحيات جد واسعة فبالإضافة إلى مراقبة صحة و انتظام و سامة العمليات المحاسبية نذكر:
- حسن استعمال التجهيزات الموجودة تحت تصرف المؤسسة.
- فحص العمليات التي يقوم بها أعوان التنفيذ.
- التأكد من التطبيق القانوني للنصوص و الأحكام التشريعية السارية المفعول.
- مراقبة التسيير و الوضع المالي للمؤسسة.
- إعداد تقرير سنوي خاص بالمفتشية يقدم للوزير المكلف بالمالية.³

ج- مجلس المحاسبة :

قد أسس مجلس المحاسبة بموجب دستور 1976 وتتمثل مهمته في مراقبة كل العمليات المالية للدولة. القانون 80-05 المؤرخ في فاتح مارس 1980 الذي أعطى له الاختصاص الإداري و القضائي لممارسة رقابة شاملة على الجماعات و المرافق و المؤسسات و الهيئات التي تسيير الأموال العمومية أو تستفيد منها مهما يكن الوضع القانوني⁴ القانون 90-32 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 الذي حصر مجال تدخله بحيث استثنى من مراقبته المؤسسات العمومية و المرافق العمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري و جرده من صلاحياته القضائية.⁵

¹ - ربيعي عبلة، خرز آسيا، المرجع سبق ذكره، ص51-52-53.

² - اسماعيل جوامع، فايزة بركات، سبق ذكره، ص13

³ - رابيس محمد المهدي، مرجع سبق ذكره، ص49.

⁴ - القانون 80-05 المؤرخ في فاتح مارس 1980.

⁵ - القانون 90-32 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990.

المادة 170 من التعديل الدستوري لسنة 1996 (مدرجة في الفصل الخاص بالرقابة) : "يؤسس مجلس محاسبة يكلف بالرقابة البعدية أموال الدولة و الجماعات الإقليمية و المرافق العمومية، يعد مجلس المحاسبة تقريرا سنويا يرفعه إلى رئيس الجمهورية"، يحدد القانون صلاحيات مجلس المحاسبة و يضبط تنظيمه و عمله و جزاءات تحقيقات.¹

صلاحيات مجلس المحاسبة :

- تصفية حسابات المحاسبين العموميين.
- مراقبة التسيير و خاصة المؤسسات العمومية الإدارية التي تستفيد من تمويل عن طريق الخزينة العمومية
- رقابة آداب و ضوابط الميزانية و المالية لتكون نهايتها متباعدة جزائية بشرط أن تكون هناك خسارة مالية للخزينة العمومية.²

إثنى عشر: العوامل المؤثرة في الخزينة العمومية :

– **الإستثمارات** : تمثل تمويل الاستثمارات في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة وتوسع الطاقة الحالية للمشاريع لاقتناء الآلات وتجهيزات وما يليها من عمليات التي تزيد في التكوين الرأسمالي للمشروع. تتولى الخزينة العمومية عملية التمويل التنموية من عدة طرق وهذا من اجل الحفاظ على الاقتصاد الوطني، و من بين هذه العمليات التمويلية نجد:

الاستثمارات التي يتم تمويلها عن طريق موارد الميزانية في شكل قروض وتسبيقات تمنحها الخزينة العمومية على شكل قروض نهائية إلا أن الدولة مرت بفترة إصلاحات وتعتبر فترة (1962-1970) الخزينة في حالة تدهور أي لم تشهد هذه فترة تدخلات من الخزينة في تمويل للاستثمارات وغيرها حيث لجأت إلى تفعيل القطاع المصرفي وأما بعد هذه الفترة سألقة الذكر تدخلت الخزينة بمنح قروض طويلة الأجل للمؤسسات العمومية وقيامها بعملية الهيكلة وفي هذه الحالة لجأت الخزينة إلى البنك المركزي لعدم قدرتها على تغطية احتياجات القطاع العمومي وتمر الميزانية العامة بمحالات عجز أو فائض.

ففي حالة العجز تقوم الدولة بالتدخل السريع بتدعيم القطاع الفلاحي و تتخلى الخزينة عن تمويلها استثماراتها للمؤسسات العمومية وبالتالي تنخفض نفقاتها وتزيد إيراداتها المتنوعة، أما في حالة ارتفاع عجز الميزانية يكون دور الخزينة العمومية في انتقال اقتصاد الجزائر من اقتصاد القرض إلى اقتصاد يعتمد على الاستدانة عن تدخلها كأكثر مقرر و مستثمر. ويؤدي تناقص استثماراتها إلى عدة مشاكل في اقتصاد الجزائر وبالتالي تصبح تنمية و إنجاز المشاريع الاستثمارية في تدهور وحتى يتم تحقيق تنمية وخاصة في المجال الصناعي تقوم الدولة بتوفير وسائل إنتاجية و مواد أولية ضرورية.³

– **التنمية الاقتصادية** : التنمية عمل تقدمي ذلك أنها تهدف إلى الرفاهية و الارتقاء بالمجتمع وهي تطوير الانسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية و الثقافية أي أنها تطوير لكافة بنى المجتمع وهذا يعني أنها تتركز في الانسان فهو وسيلتها وغايتها.⁴

¹ - المادة 170 من التعديل الدستوري لسنة 1996.

² - امينة قادري، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ - المرجع السابق، ص 35-36.

⁴ - سهيلة فريد النباتي، التنمية الاقتصادية، دراسات و مفهوم شامل، دار الراجحة للنشر و التوزيع، عمان - الاردن، ط 1، سنة 2015، ص 97.

وتعرف على أنها تتمثل في تحقيق الزيادة المستمرة في الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه ،هذا فضلا عن إجراء العديد من التغييرات في كل من هياكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة ، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي أي إحداث تغييرات في هيكل الدخل لصالح الفقراء.¹

وتعتبر الزيادة في الإيرادات هذا دلالة على أن هناك تنمية اقتصادية فعالة وتظهر دور الخزينة العمومية في تنمية عدة مجالات كارتفاع دخل الأفراد أي التحسن في المعيشة و قيام الدول بتوسيع الهياكل القاعدية كما تعتمد على الجباية البترولية في تنمية مواردها وهذا للحصول على إيرادات كبيرة وتغطي نفقاتها حيث أن الجباية تعتبر المصدر المهم لتطوير التنمية ومنه تكون الدولة لم تعتمد على قطاع واحد مثلا نجد القطاع العائلي فيعود على الخزينة من خلال الاقتطاع من بعض الأفراد الذي لهم ضرائب بطرقها الخاصة أو عن طريق الاستثمار المباشر كافتناء الأراضي واستغلالها أحسن استغلال ،وحتى تنجح التنمية يجب مراعاة عدة أمور كتحديد برامج تحتاج تنمية ومقارنتها مع حاجات المجتمع و التخطيط لها لتنمية هذه المشاريع على أكمل وجه وتحقيق الأهداف المرسوم كالا اعتماد على الإنتاج المحلي.²

-التضخم : أن التضخم لن يقتصر على مجرد زيادة في عرض النقود أو ارتفاع في الأسعار، بل هو علاقة توازن بعقبها اختلال في التوازن بين المتغيرات الكلية في الاقتصاد الوطني، و على ذلك فإن النشاط النقدي قد يؤدي بتدخله في النشاط الاقتصادي الحقيقي إما إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي، و إما إلى اختلال التوازن بين السيولة النقدية، و الطلب على تلك السيولة هذا "الاختلال في التوازن يكون داخل نطاق أي جزئية من جزئيات النظام الاقتصادي فتنعكس على عناصر النظام الأخرى وتؤدي إلى ظهور التضخم وللقيام بمعالجة هذه الظاهرة توجد عدة وسائل وأدوات مختلفة و من بينها نجد السياسة المالية التي تعد أهم طريقة من الطرق التي تتبناها الحكومة في تخطيط نفقاتها وتدابير الوسائل تمويلها ،كما يظهر في الميزانية تعتمد هذه السياسة على عدة أدوات وهذا من أجل علاج التضخم مثلا كالجوئها إلى السياسة التخفيض الإنفاق الحكومي أو الزيادة من حجم الضرائب أو استخدام سياسة الدين العام ونجد أن الزيادة في حجم الضرائب تنقسم إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة بالنسبة للضرائب المباشرة عندما يكون هناك تضخم يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات من عرضها وهنا تستعمل الضرائب المباشرة من أجل تقييد الطلب ويكون من خلال فرضها على الدخل الموجهة للاستهلاك الكمالي أو نحو الاستثمارات في المباني الضخمة، أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة أن هذا النوع يمد للخزينة العامة إيرادات وباستمرار نحو سنة كاملة ويصعب التهرب منها وتم الاستفادة منها وتوظيف فعاليتها في معالجة التضخم من خلال ربطها بالعملية الاستهلاكية و أن هذه العملية تستوجب مرونة في الضرائب بحيث التخفيض والرفع في أسعارها على المواد الاستهلاكية يجب أن يتماشى حسب ارتفاع الطلب على هذه المواد.³

-الحوكمة: يمكن للشكل التالي، أن يقدم لنا بعض أهم أشكال الفساد التي يجب محاربتها عن طريق الأطراف الرئيسية في مجال الرقابة على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري ،هذه الأطراف تكون فعاليتها ممكنة كلما كانت درجة إستقلاليتها عن أطراف التنفيذ والمحاسبة ،و أيضا كلما توفرت لها المعلومات والآليات الحقيقية من أجل إكتشاف الخطأ و لم يتحول نشاطها إلى

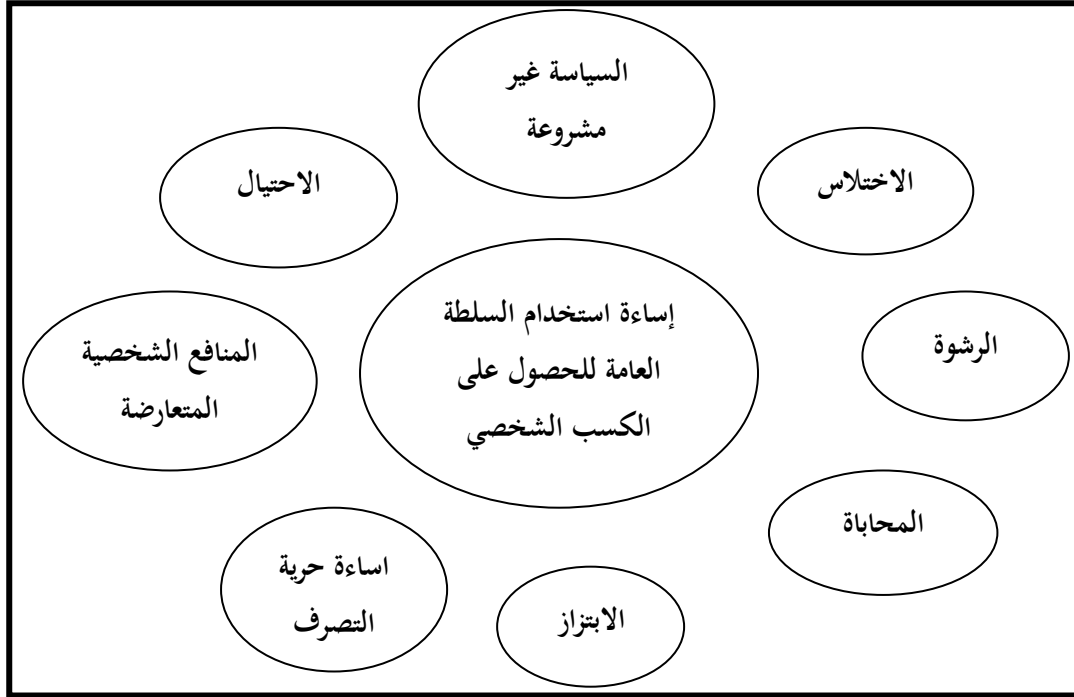
¹ - محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دارالتعليم الجامعي، الاسكندرية، سنة 2013، ص 10 .

² - أمنة قادري، مرجع سبق ذكره، ص 36.

³ - مرجع سابق، ص 37-38.

مجرد هيئات تصادق في مرحلة بعدية على قرارات الأمرين بالصرف و لا تصبح أيضا طرفا مع تلك الهيئات التنفيذية حينما يجد مصلحته معها.¹

الشكل رقم (1-2): شكل يوضح أشكال الفساد



المصدر : ريس محمد المهدي ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ثلاثة عشر : دور الخزينة العمومية كصندوق و بنك للدولة وبنك إقتصادي :

1- الخزينة العمومية كصندوق للدولة : تقوم الخزينة العمومية بتحصيل الإيرادات و دفع النفقات سواء تعلق الأمر بعمليات الميزانية (الإيرادات والنفقات المسجلة في الميزانية الدولة الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري) بالتنسيق مع الأمور بالصرف (المرحلة الإدارية) أو تعلق الأمر بعمليات الخزينة (تحصيل إيرادات أو دفع نفقات من طرف محاسب مفوض لصالح محاسب مختص)².

السهر على التحقيق الميداني للمخطط المالي، و في هذا الصدد يقوم القانون المالي بالتحويل من إجراءات قانونية إلى نفقة مالية هذه النفقات مصنفة في المالية العامة إلى نفقات التسيير، نفقات الاستثمار و التسيقات و السلفات.³

3- الخزينة بنك اقتصادي: إلى جانب دورها كصندوق و بنك الدولة فإن الخزينة تؤدي وظيفة بنك الاقتصاد هذه الوظيفة التي تقوم بها الخزينة تتضمن تدخلات على المدى الطويل في الاقتصاد من ناحية تأمين التمويل و التطور الذي يتطابق و توجيهات المخطط الاقتصادي، و لكي توفق الخزينة من أداء دورها هذا فإنها تقتض حيث يتسنى لها أن تقرض بدورها:

¹ - ريس محمد المهدي ، مرجع سبق ذكره، ص 44-45.

² - ونيسي وليد، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ - ربعي عبلة، خرز آسيا، مرجع سبق ذكره ، ص 13.

- **الخزينة كمقترض:** الاقتراض مسموح به سنويا بحكم قانون المالية و الذي يتضمن الشكل التالي: يرخص لوزارة المالية القيام بـ: " إصدارات دائمة موجهة للأشخاص كسندات التجهيز المخصصة لتمويل الاستثمار و التي شروطها محددة عن طريق مقرر واري " فإذا كانت هذه الإصدارات على الحساب الجاري، فهي مخصصة للهيئات العمومية، أما عن عملية الكشف البنكي بصفة سلفيات أو تسبيقات فهي مخصصة للدولة

- **الخزينة كمقرض:** تعتبر الخزينة الممول الرئيسي للحياة الاقتصادية، و لكي تكون عملية التمويل هذه ذات مدخول و فائدة و لا تثقل على ميزانية السنوات القادمة، يجب أن تكون تلك القروض موجهة للاستثمارات الإنتاجية، و هذا مقابل تسديد رأس المال و خدمة الفائدة قبل تصفية المكسب، ثم تسديد القرض. كذلك تدخل عملية القرض في إطار تخطيط كلي للاقتصاد الذي يضمن تمويل أكبر قدر ممكن منه (الاقتصاد) إن تدخل الخزينة في هذا المجال يسمح بإنجاز بصفة هيكلية عميقة و منظمة عن طريق الحسابات و التنبؤات الجديدة،¹

أربعة عشر : حسابات الخزينة العمومية

يتم فتح أو غلق الحسابات الخاصة بالخزينة عن طريق قانون المالية، حيث يتم تسجيل الإيرادات المحصلة عن طريق هذه الحسابات في الجانب الدائن والنفقات في الجانب المدين، أما الرصيد فيتم تحديده عن طريق المقاصة بين الطرفين على أن يتم ترحيله من سنة إلى سنة إلى غاية إصدار قرار غلق الحساب من طرف وزير المالية و تتمثل هذه الحسابات في²:

1- الحسابات التجارية: نصت المادة 54 من قانون رقم 17/84 الصادر في 7 يوليو 1984 على أن: تدرج في

الحسابات التجارية من حيث الإيرادات و النفقات المبالغ المخصصة لتنفيذ عمليات ذات طابع صناعي أو تجاري تقوم بها المصالح العمومية التابعة للدولة، بصفة إستثنائية، وتكتسي تقديرات النفقات للحسابات الجارية طابعا تقييميا³.

2- حسابات التخصيص الخاص: حسب المادة المقضي قانون رقم 17/84 تدرج في حسابات التخصيص العمليات

الممولة بواسطة الموارد الخاصة على أثر إصدار حكم في قانون المالية و يمكن أن تتم موارد حساب التخصيص الخاص بحصة مسجلة في الميزانية العامة للدولة ضمن الحدود المبنية في قانون المالية.⁴

3- حسابات التسبيقات : نصت المادة 58 من قانون رقم 17/84 يتعلق الأمر بالتسبيقات التي تمنحها الدولة لصالح

الجماعات المحلية مثل البلديات و المؤسسات ذات الطابع الإداري في حدود الاعتمادات المفتوحة لهذا الغرض و يتم تسديد هذه التسبيقات في أجل أقصاه سنتين دون فائدة.

4- حسابات القروض: تدرج في هذه الحسابات القروض الممنوحة من طرف الدولة في إطار الاعتمادات المفتوحة لهذا

الغرض ومع استفادتها من الفوائد المطبقة عليها و التي غالبا ما تكون أقل من تلك المقررة في المؤسسات المالية و المصرفية ويمكن التمييز لعدة أنواع من القروض كالتالي:

◀ قروض الخزينة العمومية لقطاع السكن.

◀ قروض الخزينة العمومية للقطاع الزراعي.

¹ - ربي عبلة، خرز آسيا، مرجع سبق ذكره ، ص 14-15.

² - المرجع السابق، ص 7.

³ - القانون رقم 17/84، المؤرخ في 7 يوليو 1984، متعلق بقوانين المالية، المادة. 54 .

⁴ - القانون رقم 17/84، نفس مرجع ، المادة 56 .

◀ قروض الخزينة العمومية للقطاع الاقتصادي.

◀ قروض أخرى (قروض للموظفين)

◀ قروض الخزينة العمومية للحكومات الأجنبية التي يتولى العون المحاسبي المركزي للخزينة مهمة متابعة تسديد هذه

القروض بحيث يتم فتح حسابات فرعية لحسابات القروض لكل اتفاقية قرض على حدا بعد المصادقة عليها¹

5- حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية : نصت المادة 61 من قانون رقم 17/84 على أن تدرج العمليات المنجزة تطبيقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها قانونا في حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية.²

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للخزينة العمومية

نستعرض في هذا المبحث مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع الخزينة العمومية و قد تم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، تناول المطلب الأول في طياته مجمل الدراسات العربية و الأجنبية في البيئة الجزائرية و الأجنبية، و جاء المطلب الثاني لبيان موقع هذه الدراسة عن تلك الدراسات السابقة سواء فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة و الأساليب المستخدمة و الأهداف المرجوة منها.

المطلب الاول :عرض الدراسات السابقة

نتناول في هذا المطلب كما سبق و تما الاشارة اليه مجمل الدراسات العربية و الاجنبية المتعلقة بموضوع الخزينة العمومية. -طويل رشيد مذكرة ماجستير بعنوان تسيير و تحليل الأموال العمومية، دراسة حالة خزينة ولاية تلمسان سنة(2014)³: تمحورت إشكالية هذه الدراسة في عدة تساؤلات أهمها ما هي الطرق و السبل لتحقيق نتائج مرضية بتسيير محكم، وما هي حوكمة الإيرادات و النفقات العمومية و كيفية تسييرها من خلال مراقبة و مراجعة الأموال العمومية، وتهدف الدراسة إلى شرح مفهوم التسيير و أسسه و معياره و كذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل و تبيان أهمية أساليبه، و التحقق من سلامة رقابة و مراجعة و حوكمة الأموال العمومية، و تهدف كذلك إلى إبراز الأساس النظري و التحليل لتسيير الأموال العمومية. حيث اعتمد الباحث في دراسته على اساليب و أدوات التحليل المالي وذلك للتسيير بالإضافة أدوات و أساليب إحصائية و رياضية، و اعتمد أيضا في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي و ذلك من خلال دراسة القوانين و التعليمات و المراجع و المصادر المحاسبية و التي لها علاقة بالموضوع وكذلك جمع الملاحظات و البيانات و تحليلها، حيث استعمل بعض التقارير التي تحلل أوضاع التسيير داخل المؤسسة العمومية إنطلاقا من الإيرادات و النفقات . و يكمن الاختلاف بين الدراستين في الأدوات المستخدمة في الدراسة اذ ان الدراسة السابقة استخدمت أدوات التحليل المالي والدراسة الحالية تم استخدام أدوات التحليل المالي و الدراسة الحالية تم استخدام أدوات لجمع المعلومات و تحليلها المبنية على المفاهيم المالية العامة، و يكمن الفرق ايضا في الاشكالية اذ ان الدراسة السابقة تمثلت في كيفية تسيير و مراقبة الأموال العمومية لآكن الدراسة الحالية تمثلت في مستويات أداء الخزينة العمومية أيضا الإختلاف في بيئة الدراسة .

¹ - امنة قادري، المرجع سبق ذكره، ص7-8.

² - القانون رقم 17/84، مرجع السابق، المادة 61.

³ -طويل رشيد، تسيير و تحليل الأموال العمومية، جمدرة ماجستير جامعة أبي بكر فايد، تلمسان، سنة 2014-2015.

-ونيسي وليد مذكرة ماستر بعنوان دور و فعالية الصفقات العمومية في حماية الأموال العامة ،دراسة حالة خزينة ولاية الوادي سنة (2014) ¹: حيث تمحورت إشكالية البحث في ما مدى تطبيق رقابة الصفقات العمومية على حماية المال العام، حيث أن الهدف من هذه الدراسة هو محاولة إبراز الدور الذي تلعبه الصفقات العمومية التي تبرمجها الأجهزة الإدارية لتحقيق الاهداف و مخططات الدولة الرامية الى بعث التنمية المحلية ،وذلك بالرقابة التي تفرضها الدولة من خلال فرض إجراءات رقابية على الصفقات العمومية التي تهدف إلى حماية الأموال العامة من التبيد و الإختلاس .استخدم في هذه الدراسة أسلوب التحليل وذلك لتحليل الوثائق التي تم استخدامها في الدراسة .

تمثل الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسة السابقة في ان هذه الاخير تطرقت الى موضوع الصفقات العمومية الذي يعتبر بدوره نفقة تقوم بتمويلها و المراقبة عليها الخزينة العمومية ،والدراسة الحالية تطرقت الي كل مايتعلق بالجوانب النظرية و التطبيقية للخزينة العمومية ،وكذلك الدراسة الحالية اعتمدت على التحليل الاقتصادي المبني على المفاهيم المالية العامة اما الدراسة السابقة اعتمدت على تحليل الوثائق . حيث اعتمد في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي استخدم منهج دراسة حالة حيث يكمن الإختلاف في بيئة الدراسة و ايضا في الإشكالية حيث تعالج الإشكالية فعالية الصفقات العمومية في حماية المال العام ،ودراسة الحالية في مستويات الأداء الخزينة العمومية.

- شويخي سامية مذكرة ماجستير بعنوان أهمية الإستفادة من آليات الحديثة و المنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام (2010) ²: حيث إشكالية البحث تمحورت في كيف تتم الرقابة على مالية الدولة أو إحدى الهيئات التابعة لها حسب التشريع الوضعي الجزائري و من منظور الشريعة الإسلامية ، و ما الذي يجسد تحقيق فعاليتها و ما هي أحدث الآليات المتبعة في ذلك وأهم اهداف هذه الدراسة هو التوصل الى إبراز عظمة التشريع الإسلامي في ارساء نظام اقتصادي يظهر مدى صلاحية الأنظمة الإسلامية في جانب الرقابة المالية على مالية الدولة في كل وقت و حين.

اعتمدت من خلال الدراسة على اسلوب موازنة البرامج و الأداء و ذلك بأسلوب الفرنسي LA LOLF حيث اتبع الباحث لمعالجة الإشكالية المطروحة و الإمام بمختلف الجوانب المحيطة بها المنهج الوصفي و التحليلي وذلك من أجل سرد مختلف المفاهيم المتعلقة بعناصر البحث و إتباع المنهج المقارن وهذا في حالة تعلق الأمر بمسائل المقابلة و المقارنة بين كلا النظامين وهما الشريعة الاسلامية و النظم الوضعية

كما يكمن الاختلاف بين الدراستين في في الإشكالية حيث ان الدراسة السابقة ركزت على الرقابة على المال العام وذلك باستخدام أسلوب موازنة البرامج و الأداء ،كما ان الدراسة الحالية ركزت أكثر على مستويات أداء الخزينة العمومية وذلك بإستخدام أسلوب التحليل الاقتصادي المبني على مفاهيم المالية العامة وكذلك الإختلاف في بيئة الدراسة .

-رايس محمد المهدي مذكرة ماستر بعنوان دور الحوكمة في تحسين إدارة الخزينة العمومية ، دراسة حالة خزينة ولاية بسكرة سنة (2014) ³: تمثلت إشكالية البحث في ما هو دور الحوكمة في تحسين أداء إدارة الخزينة العمومية ؟ ،وهدف هذه الدراسة هو التعريف بموضوع الحوكمة و مبادئها و توضيح و إبراز أهمية الحوكمة في الإدارة الجزائرية و أهم المصاعب التي تواجهها و معرفة المهام المسندة لإدارة الخزينة مقارنة بالامكانيات المتاحة لها و معرفة دور الاخلاق في تحقيق جودة الادارة .

¹ -ونيسي وليد، دور و فعالية الصفقات العمومية في حماية الأموال العامة، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، السنة 2014-2015 .

² -شويخي سامية ،أهمية الإستفادة من آليات الحديثة و المنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام، مذكرة ماجستير ،جامعة ابو بكر قايد تلمسان، السنة 2010-2011 .

³ -رايس محمد المهدي، دور الحوكمة في تحسين إدارة الخزينة العمومية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، ، سنة 2014.

حيث قدم الباحث عدة أساليب للدراسة وذلك لجمع البيانات و تحليلها ومن الأساليب التي استعملها هي الاستبيان و للتحليل استخدم البيانات الشخصية و بيانات عن الشفافية . الباحث في دراسته على 3 مناهج ،منهج وصفي تحليلي الذي ركز على وصف دقيق للظواهر الإقتصادية المختلفة ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليل .واستخدم منهج التاريخي الذي برز أهم التطورات الخاصة في القوانين و التشريعات التي تنظم الخزينة العمومية في الجزائر واستخدم المنهج التجريبي الذي تم من خلاله أثر عامل متغير بالتغير التجريبي و هذا بهدف معرفة دور الحكومة في تحسين أداء ادارة الخزينة العمومية. ويمكن الإختلاف بين الدراسة السابقة و الحالية في أن الدراسة السابقة اعتمدت على أساليب مختلفة لجمع البيانات و تحليلها وهي الاستبيان و البيانات الشخصية ،و الدراسة الحالية اعتمدت على أسلوب المقابلة و لتحليل المعلومة اعتمدت على التحليل الإقتصادي المبني على مفاهيم المالية العامة .وكذلك الإختلاف في اشكالية حيث اشكالية الدراسة السابقة ركزت على تحسين أداء ادارة الخزينة العمومية ودراسة الحالية على مستويات الأداء الخزينة العمومية وكما يكمن الإختلاف أيضا في بيئة الدراسة .

-Bloch-Lainé François ، (1951) Introduction à une étude du Trésor public en France. In Revue économique, volume 2, :¹

تطرق الباحث إلى دراسة الخزينة الفرنسية وهذا في سنة 1951 حيث هدف هذه الدراسة هو الحفاظ على سوء الفهم الذي يعيق فهم الموضوع (الخزينة العمومية) حيث وضح من خلال الدراسة ان الخزينة العمومية في فرنسا تدرس على التوالي دورها الإداري الداخلي أي وظائف الإدارة التي تقوم بها ،ودراسة دورها الإداري الخارجي، أي المهام الإشرافية التي تمارس على جميع الأنشطة المالية التي تمثل فيها السلطة العامة دورها الإقتصادي .

و وضح ان الخزينة الفرنسية على عكس الخزينة البريطانية هي خدمة مصرفية كاملة حيث تم البحث عن الإستقلال بتركيز واحد في كل مرة أفقي و عمودي من جميع الخدمات التي تتفق إدارة المال العام ، والسؤال الذي طرح في هذه الدراسة و الذي يمكن أن يكون هو ما إذا كان هذا التركيز الأفقي ،وهذا التركيز العمودي لهما نفس الأهمية ، حيث توصل إلى حل لهذه الإشكالية حيث أن أهمها و الذي لا يزال أساسيا هو التركيز الأفقي أي من الضروري إعطاء الخزانة السيطرة على جميع الإيرادات و المصروفات التي يبدو أنها تم السلطات الإدارية لتقدم حسابات مركزية .

-آمنة قادري مذكرة ماستر بعنوان الخزينة العمومية و دورها المالي و الإقتصادي ،دراسة حالة خزينة ولاية الوادي سنة

2014 ²: تمثلت إشكالية الدراسة في ما هو الدور الفعال الذي تلعبه الخزينة العمومية لتحقيق اقتصاد وطني حيث هدف هذه الدراسة هو دراسة كل ما يتعلق بالخزينة العمومية والتعرف على مهامها المسندة لها مقارنة بالإشكالية المتاحة لها ، ومعرفة كذلك موارد الخزينة وكل من الأدوار الفعالة التي تؤديها من ناحية تفعيل النشاط الاقتصادي

كما استخدمت في هذه الدراسة المنهج الوصفي و التاريخي وهذا من خلال تعرضها إلى التطور التاريخي للخزينة العمومية والمنهج التجريبي في دراسة الحالة ،وتختلف دراسة السابقة عن الدراسة الحالية في ان الاولى قامت خلال دراسة الحالة الى معرفة دور الخزينة العمومية من الجانب المالي لآكن دراسة الحالية قامت بتقييم مستويات أداء الخزينة العمومية .ويكمن الإختلاف أيضا في بيئة الدراسة و في الاشكالية حيث ركزت اشكالية الدراسة السابقة على دور الفعال للخزينة لتحقيق اقتصاد الوطني و بالنسبة لدراسة الحالية تكمن في مستويات الأداء للخزينة العمومية.

¹ - Bloch-Lainé François 'Introduction à une étude du Trésor public en France. : Revue économique, volume 2 Année 1951 p130-146.

² - آمنة قادري، الخزينة العمومية و دورها المالي و الإقتصادي، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، سنة 2014 -2015 .

-لطفى فاروق زلاسي مذكرة ماستر بعنوان دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية ،دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي سنة 2014¹

وتمثلت إشكالية الدراسة في كيف تساهم الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية ، حيث ان الهدف من البحث هو إبراز الدور الذي يلعبه المراقب المالي في ترشيد صرف النفقات العمومية والحرص على عدم مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها من طرف الأمر بالصرف في إطار صرف النفقات العمومية، بالإضافة إلى التأكد من توجيه صرف هذه النفقة نحو تحقيق الأهداف المسطرة ونشر المنفعة العامة.

حيث استخدم الباحث أسلوب التحليل وذلك بتحليل الوثائق المعمول بها ، ، وتم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي يصور واقع الموضوع ، و تختلف دراسة الحالية عن الدراسة السابقة في كون هذه الأخير تسلط الضوء على الرقابة و عن الصفقات العمومية بصفة خاصة ،و الدراسة الحالية تدرس جميع جوانب الخزينة العمومية سواء المتعلقة بالرقابة المالية أو بالنفقات ،وكذلك يختلف أسلوب التحليل أي أن الدراسة الحالية إعتمدت على أسلوب جمع و تحليل المعلومة إنطلاقاً من مفاهيم المالية العامة .وايضا يكمن الاختلاف في بيئة الدراسة وفي الاشكالية حيث ركزت اشكالية دراسة السابقة على الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات و بالنسبة للدراسة الحالية ركزت على مستويات اداء الخزينة العمومية.

المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة

تبين من خلال الدراسات لأداء الخزينة العمومية حيث ركزت جملة من الدراسات على الرقابة المالية ومراقبة الاموال العمومية بينما ركزت فئة أخرى على أداء إدارة الخزينة العمومية و ذلك لمعرفة المهام المسندة لإدارة الخزينة العمومية مقارنة بالإمكانات المتاحة لها ، كما لجئت الفئة الأخرى على رقابة الصفقات العمومية على حماية المال العام . وقد كانت هذه الدراسات عبارة على دراسات نظرية و تطبيقية إعتمدت على جملة من الأساليب التحليل المالي و أساليب رياضية و إحصائية بالإضافة إلى أسلوب موازنة البرامج و الأداء وذلك لمحاولة الوصول إلى نتائج وفيما يخص هذه الدراسة فتتشابه مع الدراسات السابقة من حيث دراسة النظرية أي تطرقت إلى عدة مفاهيم تخص الخزينة العمومية ، كما يكمن الإختلاف في أسلوب كل من دراسات السابقة حيث أن أسلوب الدراسة الحالية هو أسلوب التحليل الإقتصادي المبني على مفاهيم المالية العامة ، كما يكمن الاختلاف أيضا في بيئة كل دراسة و بالتالي الاختلاف في نتائج كل دراسة .

¹ - لطفى فاروق الزلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي ، سنة 2014-2015 .

خلاصة الفصل

يتضح من خلال دراستي لهذا الفصل أن الخزينة العمومية هي هيئة مالية وطنية ليست لها شخصية المعنوية ، فهي مؤسسة مالية تضمن الحفاظ على التوازن النقدي و المالي بموجب عمليات الصندوق و البنك كما تقوم بتمويل الإقتصاد ، وكما توضح لنا أيضا أن هناك اعوان مكلفين بتسيير و تنفيذ الميزانية العامة و الرقابة عليها وهي ومهمة كل من الامر بالصرف والمحاسب العمومي ، و توصلنا أيضا أن جل الدراسات السابقة لأداء الخزينة العمومية ركزت على رقابة الأموال العمومية وهي التي تعتبر جزء من نظام عمل الخزينة العمومية

الفصل الثاني



الدراسة الميدانية لخزينة ولاية ورقلة



تمهيد

لقد شهدت الآونة الاخيرة اتساع دور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و ذلك من خلال الانفاق على اهم القطاعات و ذلك من اجل التوسيع في الاستثمارات و المشاريع ،حيث تسعى الدولة من وراء ذلك لتحقيق أهداف مسطرة .

وعلى هذا الاساس سنقوم في هذا الفصل بالتعريف بخزينة ولاية ورقلة و تحديد اهم مصالحها و هيكلها التنظيمي كما سنقوم بدراسة إيرادات و نفقات مختلف القطاعات و ذلك من خلال مبحثين :

المبحث الأول : تقديم المؤسسة و أدوات الدراسة

◀ المطلب الأول :تقديم المؤسسة

◀ المطلب الثاني : أدوات الدراسة

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية

◀ المطلب الأول : تطور مختلف المؤشرات

◀ المطلب الثاني : تحليل و تفسير و مقارنة التطورات

المبحث الأول : تقديم المؤسسة و أدوات الدراسة

نستعرض في طيات هذا المبحث تقديم المؤسسة و الأدوات المستخدمة في إنجاز هذه الدراسة و ذلك من خلال تقسيم المبحث الى مطلبين ،المطلب الأول نتناول فيه تقديم المؤسسة محل الدراسة و المطلب الثاني نتناول فيه تقديم أدوات الدراسة .

المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة¹

سنتناول من خلال هذا المطلب مفهوم خزينة ولاية ورقلة و نشأتها و أهدافها وكذلك تقديم الهيكل التنظيمي مع شرح وتحليل مصالح خزينة الولاية

الفرع الأول : تعريف خزينة ولاية ورقلة

الخزينة هي صراف و ممول الدولة و هي أداة لتطبيق الميزانية لحفظ أكبر التوازنات المالية و النقدية و ذلك بإجراء عمليات الصندوق و البنك و المحاسبة اللازمة لتسيير المالية العامة بممارسة نشاطات الرقابة على تمويل و تحريك الإقتصاد و المالية ،وهي تقوم بتحصيل مختلف الموارد منها الضريبة .

الفرع الثاني : نشأة و مراحل خزينة الولاية

أنشأت خزينة الولاية في عهد الاستعمار الفرنسي و كانت تسمى القابضة الرئيسية للمالية للوائح و كان مقرها الرئيسي بالأغواط و في بداية السبعينات انتقل مقرها الى ولاية الواحات (ولاية ورقلة) إلى غاية التقسيم الإداري 1974 تحولت بأمر وزاري و سميت بخزينة ولاية ورقلة .

تعتبر خزينة ولاية ورقلة من بين المصالح الخارجية للخزينة و التي تقع تحت سلطة مدير المركزي للخزينة يشرف عليها أمين الخزينة الولائي المعين من طرف وزير المالية .

وخزينة ولاية ورقلة تابعة إداريا للمديرية الجهوية بغرداية وهي مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المالية العمومية (عمليات الإيرادات و النفقات) وميزانية الدولة و الحسابات الخاصة بالخزينة و ميزانية الولاية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري . إن عدد عمال الخزينة (135 عامل مابين متعاقد و دائم و 19 إدماج) و موقعها الحي الإداري الجديد " الخفجي " دار المالية سوق السبت القديم مقابل الخطوط الجوية الجزائرية (سابقا).

الفرع الثالث :أهداف الخزينة العمومية

للخزينة عدة أهداف نذكر منها :

- السهر على مراقبة أموال الدولة من خلال حفظ أكبر التوازنات النقدية و المالية من خلال القيام بمختلف العمليات المالية التي يسمح بها القانون .

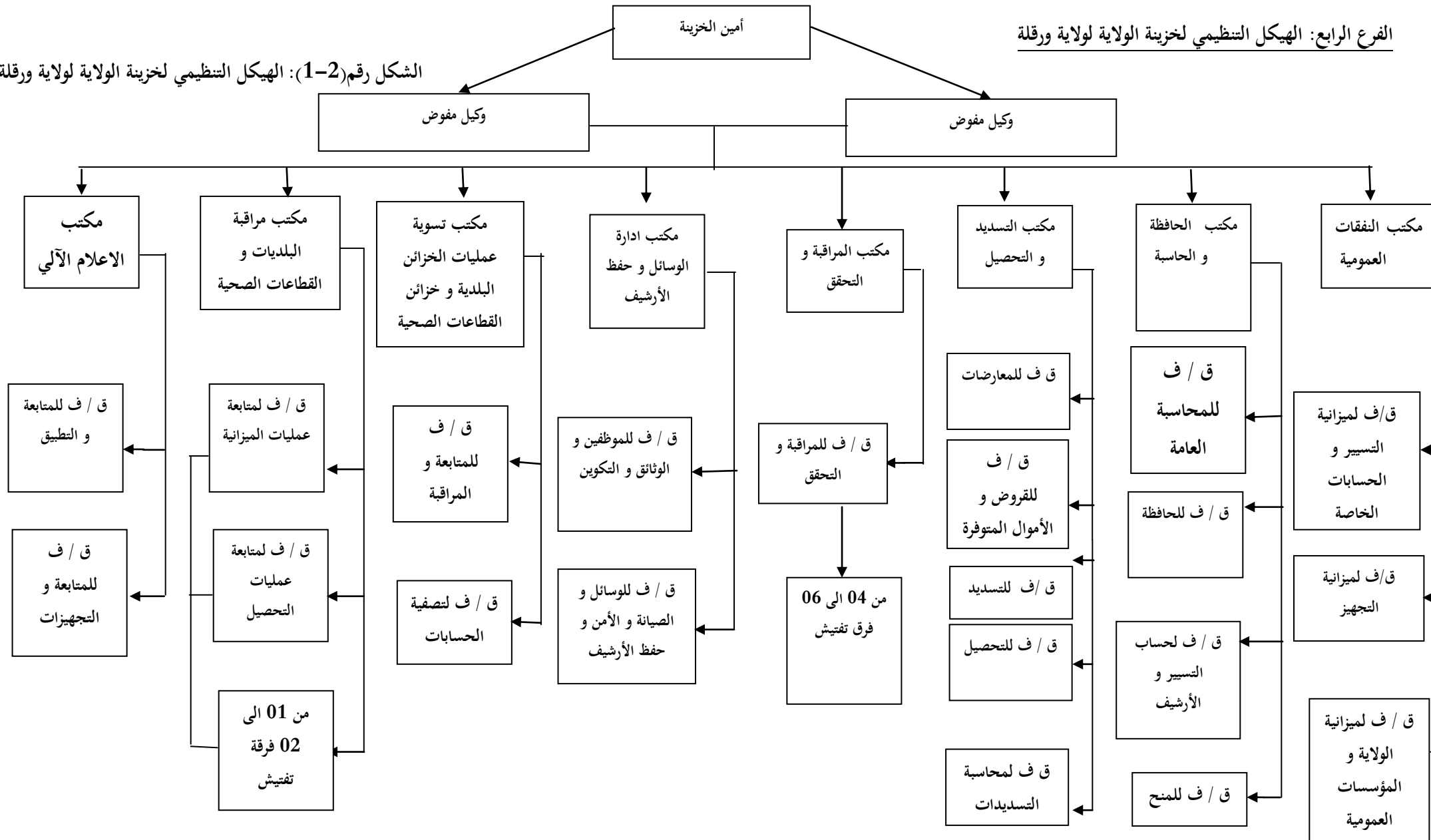
¹ - من مكتب إدارة الوسائل و حفظ الأرشيف لخزينة ورقلة .

- مراقبة العمليات ذات الطابع النهائي و المدرجة في الميزانية العامة و الميزانيات الملحقة و الحسابات الخاصة .
- مراقبة العمليات ذات الطابع المؤقت و المدرجة في الحسابات الخاصة .
- مراقبة العمليات المنفذة برأسمال و خاصة الدين العمومي على المدى المتوسط و الطويل .
- مراقبة العمليات الخزينة و تحتوي من جهة على الإصدار و إستهلاك القروض ذات المدى القصير و من جهة أخرى على ودائع المتعاملين مع الخزينة¹.

1- مكتب إدارة الوسائل، مرجع سبق ذكره.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لخزينة الولاية لولاية ورقلة

الشكل رقم (1-2): الهيكل التنظيمي لخزينة الولاية لولاية ورقلة



*ق/ف: قسم فرعي

الفرع الخامس: شرح وتحليل مصالح خزينة الولاية لولاية ورقلة¹

إن خزينة ولاية ورقلة يسيرها "أمين الخزينة الولائي" و يساعده في ذلك وكيلان مفوضان و يمكنهم أن يؤهلاهما للإمضاء فرديا أو جماعيا على كل و نائق تسيير المركز المحاسبي .

تنقسم الخزينة إلى ثمانية مكاتب و كل مكتب ينقسم إلى عدة أقسام فرعية :
حسب القرار المؤرخ في 3 شعبان عام 1426 الموافق ل7 سبتمبر سنة 2005 ، يحدد تنظيم خزينة الولاية و صلاحياتها من الجريدة الرسمية العدد 33 الصادرة ب 21 مايو سنة 2006 .

◀ **مكتب النفقات العمومية** : يكلف باستلام حوالات الدفع المصدرة من حساب الميزانيات الدولة و ميزانيات الولاية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون المكتب محاسبها المؤهل وعن الحسابات الخاصة للخزينة لأجل التكنفل بها و قبولها كنفقات .

✓ القيام بالتحققات المنصوص عليها في المادة 36 من القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 و المتعلق بالمحاسبة العمومية .

✓ القيام بتنفيذ عمليات الدفع المؤقت المأمور بدفعها في إطار التنظيم المعمول به و السهر على تسويتها .

✓ إعداد الإحصائيات الخاصة بإصدار و رفض حوالات الدفع .

✓ السهر على تطبيق التنظيم الذي يسير نفقات التجهيز المتعلقة بالعمود المبرمة في إطار الصفقات العمومية .

✓ السهر على مسك بطاقة الصفقات العمومية .

✓ السهر على مسك الملفات الخاصة بعمليات التجهيز العمومي .

ولهذا الغرض يتكون مكتب النفقات العمومية من ثلاث أقسام فرعية :

■ القسم الفرعي لميزانية التسيير و الحسابات الخاصة .

■ القسم الفرعي لميزانية التجهيز .

■ القسم الفرعي لميزانية الولاية و المؤسسات العمومية .

◀ **مكتب الحافظة و المحاسبة** : يكلف هذا المكتب بما يأتي :

✓ ضمان مسك حسابات الأموال الخاصة و حسابات أموال الهيئات العمومية و الوثائق و كتاب الضبط و تسييرها .

✓ ضمان مسك المحاسبة الخاصة بالصكوك و القيم و السندات .

✓ ضمان تسيير الاقتراضات (إكتتاب سندات التجهيز و تسوية الفوائد و السندات المستهلكة)

✓ تنفيذ عمليات الإيداع الإدارية و القضائية .

✓ تنفيذ مقررات العدالة و قرارات التحكيم على الصعيد المالي .

✓ ضمان تسديد ملفات المنح .

✓ ضمان عمليات الإيداع و الصرف و الحفاظ على الأموال و مسك محاسبة بذلك .

✓ ضمان مسك الدفاتر اللازمة المفتوحة لتقييد العمليات المذكورة أعلاه .

¹ - وثائق و سجلات المؤسسة إضافة إلى المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 26 شوال عام 1411 الموافق 11 مايو سنة 1991

✓ متابعة برنامج تطبيق الإعلام الآلي المضبوط بعنوان الخزينة و تنسيقه و تقييم تنفيذه.

ولهذا الغرض، يتكون مكتب الحافظة و المحاسبة من أربعة أقسام فرعية:

- القسم الفرعي للمحاسبة العامة .
- القسم الفرعي للحافظة .
- القسم الفرعي لحسابات التسيير و الأرشيف.
- القسم الفرعي للمنح

◀ مكتب التسديد و التحصيل : يكلف بما يأتي :

✓ ضمان مركزة جميع أوامر و حوالات الدفع المصدرة و المقبولة كنفقات من ميزانية الدولة و الولايات و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون أمين خزنتها عوناً محاسباً و كذا الحسابات الخاصة للخزينة من أجل تسويتها .

✓ ضمان مسك محاسبة الإعتمادات لميزانية الدولة و الحسابات الخاصة للخزينة .

✓ ضمان التكفل بالمعارضات الإدارية و القضائية و تنفيذها و تصفيتها .

✓ ضمان مسك محاسبة قروض ميزانية الولاية و المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري التي يكون المكتب محاسبها المؤهل و متابعة وضعية الخزائن .

✓ التحقق قبل تسديد أية حوالة، من توفر الاعتمادات و الأموال وكذا المبالغ القصوى للتخصيصات المرخص بها.

✓ تحرير صكوك التحويل و تأشير سندات الدفع المباشرة .

✓ ضمان تقييد المبالغ المعاد تخصيصها ضمن الحسابات و تسويتها و تصفيتها .

✓ ضمان تقييد سندات الدفع المؤشرعليها ضمن الحسابات و تسويتها و تصفيتها .

ولهذا الغرض يتكون مكتب تسديد و التحصيل من خمسة أقسام فرعية :

- القسم الفرعي للمعارضات .
- القسم الفرعي للقروض و الأموال المتوفرة .
- القسم الفرعي للتسديد.
- القسم الفرعي لمحاسبة التسديدات .
- القسم الفرعي للتحصيل .

◀ مكتب المراقبة و التحقق: يكلف هذا المكتب بما يأتي :

✓ إعداد و تنفيذ البرنامج السنوي للتحقق.

✓ ضمان مراقبة و فحص التسيير المالي و المحاسبي للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري و مؤسسات

التعليم الوطني المتواجدة على مستوى الولاية .

✓ ضمان مسك محاسبة خاصة بقسائم الإيرادات .

✓ ضمان مسك محاسبة الإيرادات و تصديق الأوراق النقدية التي كلف بها .

✓ متابعة تنفيذ عمليات تسوية تسيير المحاسبين و المراقبة .

✓ إعداد تقارير التحقق و مذكرات تلخيصية و كذا تقرير سنوي لتحليل شروط تنفيذ برنامج التحقق.

ولهذا الغرض يتكون مكتب المراقبة و التحقق من قسم الفرعي للمراقبة و التحقق ومن أربع إلى ست فرق تحقق ،توضح كل واحدة منها تحت سلطة رئيس فرقة .

◀ مكتب إدارة الوسائل و حفظ الأرشيف: يكلف مكتب إدارة الوسائل و حفظ الأرشيف بالإتصال مع الهياكل المختصة المعنية بما يأتي :

- ✓ دراسة و اقتراح كل تدبير يتعلق بأمن المركز المحاسبي .
 - ✓ ضمان سير و صيانة الأملاك المنقولة و العقارية للخزينة .
 - ✓ السهر على حفظ الأرشيف .
 - ✓ مسك المحاسبة و جرد المركز المحاسبي .
 - ✓ متابعة التسيير الإداري لموظفي المركز المحاسبي .
 - ✓ متابعة أنظمة الإعلام الآلي و استغلالها .
 - ✓ القيام بتنظيم سير العمل على مستوى الخزينة .
- ولهذا الغرض يتكون مكتب إدارة الوسائل و حفظ الأرشيف من قسمين فرعيين :
- القسم الفرعي للموظفين و الوثائق و التكوين.
 - القسم الفرعي للوسائل و الصيانة و الأمن و حفظ الأرشيف .

◀ مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات و خزائن القطاعات الصحية و خزائن المراكز الإستشفائية الجامعية : بما يأتي:

- ✓ مراقبة التكلفة بأوامر الإيرادات المتعلقة بالحقوق غير الضريبة و حقوق الأملاك الوطنية و التي يوكل تحصيلها قانونا إلى خزائن البلديات و خزائن القطاعات الصحية و خزائن المراكز الإستشفائية الجامعية .
 - ✓ مركز المعطيات الإحصائية التي تعدها خزائن البلديات و خزائن القطاعات الصحية و خزائن المراكز الإستشفائية الجامعية .
 - ✓ مراقبة المحاضر و الوضعيات المالية و المحاسبية التي يعدها أمناء خزائن البلديات و خزائن القطاعات الصحية و المراكز الإستشفائية الجامعية خلال قرارات إقفال الحسابات الظرفية أو النهائية لنهاية التسيير .
- ولهذا الغرض يتكون مكتب تصفية عمليات خزائن البلديات و خزائن القطاعات الصحية و خزائن المراكز الإستشفائية الجامعية من قسمين فرعيين :

- القسم الفرعي لمتابعة المراقبة
- القسم الفرعي لتصفية الحسابات

◀ مكتب مراقبة ميزانيات البلديات و القطاعات الصحية و المراكز الإستشفائية الجامعية : بما يأتي:

- ✓ مراقبة الميزانيات الإبتدائية و الإضافية و رخص فتح الإعتمادات للبلديات و المؤسسات العمومية المحلية التي تضمن تسييرها المالي الخزان الموزعة عبر الولايات .
- ✓ مراقبة تنفيذ الإيرادات المتوقعة ضمن ميزانيات هذه البلديات و القطاعات الصحية و المراكز الإستشفائية الجامعية و المؤسسات العمومية المحلية .

✓ التقييم الدوري لوضعية التحصيل لكل إيراد قابل لذلك على مستوى كل خزينة و تحليل النقائص في تصفية والتاخرات الملاحظة في تنفيذ الإجراءات الإلزامية و تحديد أسبابها و إقتراح الإجراءات التي تهدف إلى تقويم الوضعية

ولهذا الغرض يتكون مكتب مراقبة ميزانيات البلديات و القطاعات الصحية و المراكز الإستشفائية الجامعية من :

- القسم الفرعي لمتابعة عمليات الميزانية
- القسم الفرعي لمتابعة عمليات التحصيل
- فرقة (1) الى فرقتين (2) للتحقق توضح كل واحدة منها تحت سلطة رئيس فرقة .

◀ مكتب الإعلام الآلي : يكلف بما يأتي :

- ✓ تجسيد العمليات التي تبادر بها المصالح المركزية
- ✓ وضع التطبيقات و استغلالها .
- ✓ ضمان أمن المعطيات و التجهيزات .
- ✓ تبليغ المعطيات المحاسبية .
- ✓ السهر على حسن سير النظام .
- ✓ توفير المعلومات الخاصة بتشغيل النظام

ولهذا الغرض يتكون مكتب الإعلام الآلي من قسمين فرعيين :

- القسم الفرعي لمتابعة التطبيقات
- القسم الفرعي لمتابعة التجهيزات

المطلب الثاني : تقديم أدوات الدراسة

نستعرض في طيات هذا المطلب الطريقة والأدوات المستخدمة في إنجاز الدراسة وذلك من خلال تقسيم المطلب إلى فرعين، الفرع الأول نتناول فيه الطريقة المستخدمة والفرع الثاني الأدوات المستخدمة.

الفرع الأول: الطريقة المستخدمة

يتناول هذا الفرع المنهجية المتبعة في إعداد الدراسة والتعريف بمجتمع الدراسة وعينتها وكذا نوعها بالإضافة إلى أسلوب ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

أولاً: منهج الدراسة

بالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المتوخى تحقيقها من خلال الموضوع الذي نتناول فيه تقييم الأداء المالي للخزينة من خلال الدراسة الميدانية، فإن الباحث قد اعتمد على المنهج الوصفي في شقه النظري، إذ اطلع على الدراسات المختلفة في مجال الأداء المالي ، وطبق المنهج الاستقرائي و التحليلي في جانبه التطبيقي المتعلق بتحليل الجداول والنسب والمؤشرات، من أجل معرفة وتقييم الأداء المالي للخزينة العمومية، حيث تم دراسة وتحليل البيانات ومقارنة السنوات فيما بينها بهدف التعامل معها في إختبار الفرضيات وبيان نتائج الدراسة، والتعرف الاداء المالي للخزينة العمومية.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من مجموع من المديريات ذات الطابع العمومي والتي لها حسابات على مستوى الخزينة حيث تم اختيار هذه المديريات بطريقة عمدية والتي تمثل أكبر المديريات من حيث الميزانية المخصصة لها حيث تم الاعتماد على ميزانيات التسيير والتجهيز لهذه المديريات في الدراسة الميدانية.

ثالثا: حدود الدراسة

تمثلت حدود الدراسة في الحدود المكانية والزمانية وكذا الموضوعية وهي كما يلي:

◀ **الحدود المكانية:** تناولت هذه الدراسة الميدانية تقييم الأداء المالي للخزينة العمومية ورقلة حيث اقتصرت الدراسة على

ميزانيات التسيير والتجهيز لمختلف المديريات على مستوى ولاية ورقلة

◀ **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة على السنوات الثلاثة 2015-2016-2017

◀ **الحدود الموضوعية:** تضمنت هذه الدراسة جميع جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة من خلال الاهتمام بالحوار المرتبطة

بدراسة الأداء المالي للخزينة العمومية ورقلة والتوقف على جودة ونوعية الإجابات المحصل عليها.

رابعاً: أسلوب ومصادر جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات استند الباحث في دراسته لجمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة

من المصادر بحيث يغطي كل مصدر جزءا من البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالموضوع كما يلي:

مصادر الدراسة : لبلوغ أهداف الدراسة واستكمالها قام الباحث بجمع البيانات باستخدام الميزانيات التسيير والتجهيز للسنوات 2015-2016-2017 ، كما قام الباحث بإجراء بعض المقابلات الشخصية مع المهنيين واستنتاج بعض الملاحظات، وتحليلها باستخدام برنامج Excel نسخة 2007 بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة

نتطرق في هذا المطلب إلى جميع الأدوات المستخدمة في عملية تحليل و إختبار الفرضيات والتي ساهمت في الوصول إلى

نتائج الدراسة.

الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة هي أدوات جمع المعلومات متمثلة في الوثائق والسجلات على مستوى الخزينة وبعض المراجع والمذكرات الخاصة بالخزينة العمومية إضافة إلى المراسيم والقوانين الخاصة بعمل الخزينة، و أدوات تحليل المعلومات ومنها تم استخدام المقابلة وذلك مع أطراف الخزينة العمومية ، أي كل من:

▪ رئيس مكتب النفقات العمومية

▪ رئيس القسم الفرعي للحافظة و المحاسبة

▪ مصلحة الودائع و الأمانات و المحجوزات القضائية

و كذا الإطلاع على مختلف الوثائق المقدمة من طرف الخزينة العمومية والتي تمثلت في ميزانية التسيير و التجهيز لأكثر

قطاعات الولاية و أدوات تحليل المعلومات هي أدوات التحليل الاقتصادي انطلاقا من مفاهيم المالية العامة المعتمدة على تحليل

الوثائق المقدمة من طرف الخزينة العمومية

المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية لولاية ورقلة

تعتبر ميزانية التسيير والتجهيز إحدى أدوات السياسات المالية التي تقوم السلطة المالية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية و الإجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة وهي تنقسم الى قسمين تسيير و تجهيز وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات، إذ تعتبر نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة، أما نفقات التجهيز فهي تعتبر نفقات التي لها طابع الإستثمار الذي يتولد عنه إزدياد الناتج الوطني وبالتالي إزدياد ثروة البلاد.

المطلب الأول : تطور مختلف المؤشرات ميزانية التسيير و التجهيز

الفرع الأول: تطور مستويات الإعتمادات ونفقات لميزانية التسيير التي تمثل 22 مديرية لمختلف القطاعات على مستوى الولاية

1- تطور مستوى الإعتمادات لمختلف المديريات على مستوى الولاية :

يشير الجدول الموالي إلى حجم الإعتمادات لميزانية التسيير ل 22 قطاع رئيسي خلال السنوات 2015، 2016 ، 2017 ،

الجدول رقم(1-2): تطور مستوى الإعتمادات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية

السنوات	2017	2016	2015	القطاعات
	594,775,845.00	563,003,479.00	568,917,479.00	مديرية الشؤون الدينية
	914,582,100.00	745,011,000.00	754,420,680.00	مديرية الادارة المحلية
	16,428,016,000.00	16,246,088,000.00	15,287,321,000.00	مديرية التربية الوطنية
	561,026,000.00	547,892,300.00	68,375,000.00	مديرية الشباب و الرياضة
	475,872,760.00	470,820,000.00	500,430,600.00	مديرية الضرائب
	171,668,400.00	168,010,000.00	196,700,740.00	مديرية الري
	233,529,000.00	212,741,700.00	258,978,700.00	مديرية المصالح الفلاحية
	85,208,000.00	88,712,000.00	85,700,150.00	مديرية محافظة الغابات
	300,721,980.00	301,334,500.00	322,537,000.00	مديرية الأشغال العمومية
	136,190,000.00	121,913,000.00	170,305,853.00	مديرية البناء و التعمير و الهندسة المدنية
	47,562,250.00	49,416,250.00	67,711,250.00	مديرية الطاقة و المناجم
	44,871,000.00	44,050,000.00	4,729,000.00	مديرية الثقافة
	290,835,750.00	295,814,990.00	362,894,399.00	مديرية مفتشية العمل
	197,209,000.00	216,846,500.00	215,300,400.00	مديرية النشاط الإجتماعي
	22,346,090.00	24,323,700.00	26,833,650.00	مديرية البيئة
	38,193,000.00	39,761,000.00	33,707,100.00	مديرية السياحة و الصناعات التقليدية
	41,891,731.00	37,511,191.00	43,308,668.00	مديرية الصناعة و المناجم
	70,128,500.00	87,978,300.00	98,880,300.00	مديرية التشغيل
	273,369,600.00	270,484,100.00	270,159,800.00	مديرية التجارة
	162,556,000.00	146,194,000.00	175,542,000.00	مديرية التجهيزات العمومية
	25,020,050.00	25,881,300.00	28,343,000.00	مديرية المجاهدين
	45,855,000.00	46,230,000.00	43,350,000.00	مديرية الصحة و الإسكان

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التسيير لثلاث سنوات (الملحق رقم 01,02,03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إيرادات ميزانية التسيير لجل المديريات شهدت إرتفاعا في الإيرادات خلال سنة 2017 ، كما أن مديرية التربية هي الأعلى إيرادا خلال السنوات الثلاث حيث قدرت بحجم إيرادات (15,287,321,000.00) خلال سنة 2016 و (16,246,088,000.00) ، (16,428,016,000.00) وذلك خلال سنة 2016 و 2017 على التوالي .

نلاحظ أن إتمادات ميزانية التسيير لسنة 2017 الأعلى بالنسبة لكل المديريات مقارنة بالسنوات الماضية والمتعلقة بسنة 2015 و 2016 وما يمكن قوله أيضا أن ميزانية التسيير في ازدياد من سنة لأخرى، كما أننا نلاحظ أن الإتمادات المخصصة لمديرية التربية والتعليم تعتبر الأعلى في كل السنوات مقارنة بباقي المديريات على مستوى الولاية .

2- تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية :

يشير الجدول الموالي إلى نفقات ميزانية التسيير ل 22 قطاع رئيسي خلال السنوات 2015 ، 2016 ، 2017،

الجدول رقم (2-2): تطور مستوى النفقات لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية

السنوات	القطاعات	2017	2016	2015
مديرية الشؤون الدينية	580,655,899.95	555,966,204.38	555,334,634.28	
مديرية الادارة المحلية	788,647,545.76	731,377,849.55	620,941,659.23	
مديرية التربية الوطنية	16,151,998,499.60	15,990,241,072.85	14,800,730,318.53	
مديرية الشباب و الرياضة	511,545,611.53	532,423,285.69	628,829,934.92	
مديرية الضرائب	470,022,602.12	470,284,893.89	489,832,043.63	
مديرية الري	158,271,648.64	154,388,042.90	153,915,644.02	
مديرية المصالح الفلاحية	194,920,564.70	202,304,185.29	216,869,719.71	
مديرية محافظة الغابات	68,528,894.80	73,863,347.38	82,748,953.24	
مديرية الأشغال العمومية	291,051,051.88	296,571,412.55	296,609,844.36	
مديرية البناء و التعمير و الهندسة المدنية	123,254,875.23	114,274,512.68	120,214,205.35	
مديرية الطاقة و المناجم	28,941,975.93	29,504,153.70	32,789,613.88	
مديرية الثقافة	45,523,351.46	38,618,943.80	44,679,856.69	
مديرية مفتشية العمل	245,095,609.02	259,928,214.35	299,159,425.75	
مديرية النشاط الإجتماعي	185,295,968.01	206,056,286.37	199,595,949.14	
مديرية البيئة	20,486,885.17	20,716,352.03	20,131,768.57	
مديرية السياحة و الصناعات التقليدية	35,859,137.00	34,790,833.09	31,806,179.73	
مديرية الطاقة و المناجم	36,991,850.33	31,006,704.86	34,744,608.84	
مديرية التشغيل	68,890,142.14	81,810,843.35	79,087,919.39	
مديرية التجارة	253,776,457.83	243,565,561.67	263,206,477.66	
مديرية التجهيزات العمومية	210,260,353.77	142,734,367.37	151,452,893.93	
مديرية المجاهدين	24,059,137.57	24,703,095.33	24,513,399.14	
مديرية الصحة و الإسكان	41,723,412.87	41,516,453.87	38,167,534.06	

المصدر : إتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التسيير لثلاث سنوات (الملحق رقم 01,02,03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نفقات ميزانية التسيير شهدت إرتفاع في جل المديريات وهذا خلال السنوات 2015 ، 2016 ، 2017 حيث تعتبر مديرية التربية الأكثر نفقات بالنسبة لباقي المديريات الأخرى حيث قدرت حجم نفقاتها ب(14,800,730,318.53) وهذا خلال سنة 2015 أما في السنوات 2016 ، 2017 قدرت ب (15,990,241,072.85) و (16,151,998,499.60) على التوالي .

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والذي يعبر عن تطور نفقات التسيير لبعض المديريات على مستوى الولاية حيث نلاحظ أن جل المديريات تشهد زيادات في نفقات التسيير ونلاحظ أن هذه النفقات في ازدياد من سنة لأخرى حيث شهدت سنة 2017 أعلى نسبة في صرف نفقات التسيير مقارنة بسنتي 2016 و 2015 حيث كانت سنة 2015 الأقل إنفاقا كما أننا نلاحظ أيضا أن المديرية الأعلى إنفاقا بالنسبة لباقي المديريات على مستوى الولاية هي مديرية التربية والتعليم وذلك خلال السنوات الثلاث .

3-نسب الإستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية

يبين الجدول أدناه نسب الإستهلاك اي اجمالي نفقات 22 قطاع خلال سنوات،2015، 2016، 2017،

الجدول رقم (2-1): نسب الإستهلاك لميزانية التسيير لمختلف المديريات على مستوى الولاية

السنوات	القطاعات	2017	2016	2015
مديرية الطاقة و المناجم		%60.85	%59.71	%48.43
مديرية البناء و التعمير و الهندسة المدنية		%90.50	%93.73	%70.59
مديرية الري		%92.20	%91.89	%78.25
مديرية المصالح الفلاحية		%83.47	%95.09	%83.74
مديرية محافظة الغابات		%80.43	%83.26	%96.56
مديرية الأشغال العمومية		%96.78	%98.42	%91.96
مديرية الضرائب		%98.77	%99.89	%97.88
مديرية الصناعة و المناجم		%88.30	%82.66	%80.23
مديرية الثقافة		%101.45	%87.67	%94.48
مديرية الإدارة المحلية		%86.23	%98.17	%82.31
مديرية الشؤون الدينية		%97.63	%98.75	%97.61
مديرية التربية الوطنية		%98.32	%98.43	%96.82
مديرية السياحة و الصناعات التقليدية		%93.89	%87.50	%94.36
مديرية الصحة و الإسكان		%90.99	%89.80	%88.05
مديرية البيئة		%91.68	%85.17	%75.02
مديرية المجاهدين		%96.16	%95.45	%86.49
مديرية التشغيل		%98.23	%92.99	%79.98
مديرية التجارة		%92.83	%90.05	%97.43
مديرية التجهيزات العمومية		%129.35	%97.63	%86.28
مديرية النشاط الاجتماعي		%93.96	%95.02	%92.71
مديرية مفتشية العمل		%84.27	%87.87	%82.44
مديرية الشباب و الرياضة		%91.18	%97.18	%91.97

المصدر: إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التسيير لثلاث سنوات (الملحق رقم 01.02.03)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جل المديريات خلال السنوات الثلاث أنفقت حسب الإيرادات المخصصة لها خلال السنة وهذا يعني أنهم إستغلوا كامل إيراداتهم لتغطية تكاليفهم أو مصاريفهم ، وكما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن مديرية الثقافة و مديرية الأشغال العمومية خلال سنة 2017 أنهم أنفقوا أكثر من إيراداتهم أو مداخيلهم وذلك بنسبة 101.45%، و 129.35% على التوالي وهذا يعني أن إيراداتها لم تغطي تكاليفها أو مصاريفها ، أي يعني أن مديرية الأشغال العمومية و مديرية الثقافة نفقاتهم أكبر من إيراداتهم وهذا خلال سنة 2017 ولعل من أسباب هذا هو دفع أجور العمال مسبقا أي أن أجور الموظفين لسنة 2018 يتم تسديدها ضمن ميزانية 2017 وذلك لأن الميزانية السنوية لسنة 2017 تبقى مفتوحة في إنتظار وصول اعتمادات 2018 ليتم تسوية تكاليف الاجور و يتم تحويلها لسنة 2018 لضمان استقلالية الدورات

الفرع الثاني: تطور مستويات إعتمادات و نفقات لميزانية التجهيز ل5 مديريات تمثل مختلف القطاعات على مستوى الولاية

1-تطور مستوى لإعتمادات لمختلف المديريات على مستوى الولاية

يشير الجدول المالي إلى حجم الإعتمادات لميزانية التجهيز ل 5 قطاعات خلال سنوات 2015 ، 2016 ، 2017 ،

الجدول رقم(2-2): تطور مستوى الإعتمادات لميزانية التجهيز لمختلف المديريات على مستوى الولاية

القطاعات	السنوات	2015	2016	2017
مديرية الهندسة و البناء و التعمير		165,118,615.53	153,261,455.69	580,899,144.80
مديرية الأشغال العمومية		946,143,319.32	831,065,718.98	2,494,711,624.80
مديرية الشباب و الرياضة		27,854,915.92	3,352,494.73	5,374,971.00
مديرية محافظة الغابات		258,274,434.02	172,330,403.97	473,353,000.00
جامعة ورقلة		256,612,769.82	211,533,625.22	528,051,000.00

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04.05.06)

نلاحظ من خلال المنحنى أن مديرية الشباب و الرياضة متناقصة الإعتمادات من سنة الى اخرى اذ قدرت ايراداتها خلال السنوات الثلاث ب (27,854,915.92) و (3,352,494.73) و(5,374,971.00)على التوالي كما نلاحظ أن جامعة ورقلة خلال سنة 2015 قدرت بإعتمادات مرتفعة بحجم (256,612,769.82) وتناقصت في سنة 2016 حيث قدرت ب(211,533,625.22) حيث لم يدوم هذا التناقص اي في سنة 2017 ارتفعت الايرادات و قدرت ب(528,051,000.00)

ونلاحظ ان مديرية الأشغال العمومية خلال السنوات الثلاث متذبذبة زيادة و نقصانا أي خلال سنة 2015 ازدادت الاعتمادات و قدرت ب(946,143,319.32) وفي سنة 2016 تناقصت و قدرت ب (831,065,718.98) ،حيث في سنة 2017 شهدت ارتفاعا كبيرا في الايرادات و قدرت ب (2,494,711,624.80) كما نلاحظ أن مديرية محافظة الغابات في سنة 2015 مرتفعة الاعتمادات حيث قدرت ب (258,274,434.02) اذ تناقصت في سنة 2016 و قدرت ب (172,330,403.97) وفي سنة حيث ازدادت الايرادات في سنة 2017 و قدرت ب(473,353,000.00).

ونلاحظ مديرية الهندسة و البناء و التعمير خلال السنتين 2015 و 2016 متناقصة الاعتمادات حيث قدرت بـ (165,118,615.53) و (153,261,455.69) على التوالي ،وفي سنة 2017 شهدت ارتفاعا و ذلك بحجم (580,899,144.80).

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه يوضح مدى إجمالي الإعتمادات المخصصة للمديرات الخمس والممثل الخمس قطاعات على مستوى الولاية حيث نجد أن الاعتمادات المخصصة لانجاز المشاريع في تزايد من سنة لأخرى خلال السنوات الثلاثة الأخيرة 2015، 2016، 2017 حيث نجد مديرية الاشغال العمومية المديرية الأكثر حصولا على اعتمادات كبيرة مقارنة بباقي المديريات ثم تليها جامعة ورقلة.

2-تطور مستوى النفقات لمختلف المديريات على مستوى الولاية

يشير الجدول أدناه إلى حجم نفقات ميزانية التجهيز ل 5 مديريات خلال السنوات 2015، 2016، 2017 على مستوى الولاية

الجدول رقم(2- 3): تطور مستوى النفقات لميزاني التجهيز لمختلف المديريات على مستوى الولاية

السنوات	2015	2016	2017	القطاعات
	115,077,600.34	211,755,815.80	2,488,748,054.09	مديرية الاشغال العمومية
	45,079,144.60	4,612,584.60	352,547,420.32	جامعة ورقلة
	85,944,030.05	20,032,272.00	285,610,372.40	مديرية محافظة الغابات
	11,857,159.84	12,659,754.71	757,252,980.70	مديرية الهندسة و البناء و التعمير
	27,814,674.19	3,312,252.45	5,374,327.14	مديرية الشباب و الرياضة

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04,05,06)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مديرية الأشغال العمومية خلال سنة 2015 متناقصة النفقات إذ قدرت بـ(115,077,600.34) وان هذا التناقص لم يدوم خلال سنة 2016 حيث ارتفعت حجم النفقات و قدرت بـ(211,755,815.80) إذ ان هذا الارتفاع استمر الى سنة 2017 ونلاحظ انها ارتفعت بشكل كبير و قدرت بـ(2,488,748,054.09)، كما نلاحظ جامعة ورقلة خلال سنة 2015 قدرت بنفقات مرتفعة بالنسبة لسنة 2016 وهذه الاخيرة شهدت تناقص حيث قدرت حجم النفقات للسنتين 2015 ، 2016 بـ (45,079,144.60)، (4,612,584.60) على التوالي حيث لم يدوم هذا التناقص في سنة 2017 حيث هذه الاخيرة ارتفع حجم نفقاتها و قدر بـ (352,547,420.32) ونلاحظ أن مديرية محافظة الغابات في سنة 2015 مرتفعة نوعا ما بالنسبة لسنة 2016 إذا قدرت حجم نفقاتها بـ(85,944,030.05) حيث شهدت سنة 2016 تناقص كبير بالنسبة لنفقاتها و قدرت بـ(20,032,272.00) ولم يدوم هذا التناقص حيث ارتفعت هذه النفقات في سنة 2017 و قدرت بـ(285,610,372.40) ومديرية الهندسة و البناء و التعمير خلال سنتين 2015 و 2016 متناقصة النفقات و حيث قدرت بـ (11,857,159.84) و (12,659,754.71) على التوالي ،وفي سنة 2017 شهدت ارتفاعا بالنسبة لحجم النفقات و قدرت بـ (757,252,980.70) وكذلك نلاحظ من خلال المنحنى أن مديرية الشباب و الرياضة متناقصة من

سنة الى اخرى اذ قدرت نفقاتها خلال السنوات الثلاث ب(27,814,674.19) و(3,312,252.45) و(5,374,327.14) على التوالي.

كما نلاحظ من الجدول أعلاه تطور نفقات التجهيز للمديريات الخمس محل الدراسة والتي تمثل خمس قطاعات على مستوى الولاية الأكثر نشاطاً حيث نجد أن تطور صرف النفقات يزداد من سنة 2015 الى غاية 2017 وفي تزايد مستمر اين بلغ ذروته في سنة 2017 حيث زادت نسبة الإنفاق بالنسبة للمديريات مقارنة بالسنتين الماضيتين، وحسب المنحى أيضا نجد ان كل من مديرية الأشغال العمومية ومديرية الهندسة والبناء والتعمير في المرتبة الأولى والثانية على التوالي مقارنة بباقي المديريات في حين نجد أن مديرية الشباب والرياضة الأقل إنفاقا.

3- نسب إستهلاك لميزانية التجهيز ل5 مديريات على مستوى الولاية

الجدول رقم (2-6): نسبة إستهلاك مديرية الاشغال العمومية لميزانية التجهيز

السنوات	2015	2016	2017
نسبة الاستهلاك	%12.16	%25.48	%99.76

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04,05,06)

نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة الاستهلاك للميزانية في سنة 2015 قدرت ب %12.16 وهي أقل نسبة بالنسبة للسنوات الاخرى، وحيث ازدادت النسبة في سنة 2016 حيث قدرت ب %25.48 و في سنة 2017 ازادت النسبة بشكل كبير جدا حيث بلغت % 99.76 ، وهذا يعني أن مديرية الأشغال العمومية أنفقت نسبة 12.16 % من إيرادات المخصصة لها في سنة 2015 ، و سنة 2016 أنفقت %25.48 من إيراداتها ، وفي سنة 2017 أنفقت نسبة 99.66 %.

الجدول رقم (2-4): نسبة إستهلاك جامعة ورقلة لميزانية التجهيز

السنوات	2015	2016	2017
نسبة الإستهلاك	%17.57	%2.18	%66.76

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04,05,06)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة إستهلاك للميزانية في سنة 2015 قدرت ب % 17.57 وفي سنة 2016 قدرت بنسبة ضئيلة جدا حيث بلغت ب% 2.18 وسنة 2017 شهدت ارتفاعا كبيرا حيث قدرت ب %66.76 ، وهذا يدل على أن جامعة ورقلة أنفقت نسبة %17.57 من الايرادات المخصصة لها وبالنسبة لباقي السنوات 2016,2017 أنفقت نسبة %2.18، %66.76

الجدول رقم(2-5): نسبة إستهلاك مديرية محافظة الغابات لميزانية التجهيز

السنوات	2015	2016	2017
نسبة الاستهلاك	%33.28	%11.62	%60.34

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04,05,06)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستهلاك قدرت ب% 33.28 وهي نسبة مرتفعة بالنسبة لسنة 2016 التي قدرت نسبة استهلاكها ب%11.62، وسنة 2017 ازدادت النسبة بشكل كبير اذ قدرت ب%60.34، وهذا يعني أن مديرية محافظة

الغابات أنفقت نسبة 33.28 % من إيراداتها في سنة 2015 ، وفي سنة 2016، 2017 أنفقت على التوالي نسبة 11.62% ، 60.34 .

الجدول رقم(2-6): نسبة إستهلاك مديرية الهندسة و البناء و التعمير لميزانية التجهيز

السنوات	2015	2016	2017
نسب الاستهلاك	7.18%	8.26%	99.03%
نسبة الإستهلاك	7.18%	8.26%	99.03%

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04،05،06)

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستهلاك سنة 2015 و 2016 قدرت بنسب ضئيلة جدا وهي 7.18% ، 8.26% على التوالي و في سنة 2017 شهدت ارتفاعا كبير حيث بلغت فيه نسبة الاستهلاك 99.03% أي أن مديرية الهندسة و البناء و التعمير أنفقت نسبة 7.18% في سنة 2015 وفي سنة 2016، 2017 أنفقت نسبة 8.26% ، 99.03% على التوالي .

الجدول رقم (2-7): نسبة إستهلاك مديرية الشباب و الرياضة لميزانية التجهيز

السنوات	2015	2016	2017
نسبة الاستهلاك	99.86%	98.80%	99.99%

المصدر : إعتمادا على معطيات المؤسسة لميزانية التجهيز لثلاث سنوات (الملحق رقم 04،05،06)

نلاحظ من خلال الجدول أن استهلاك الميزانية في مديرية الشباب و الرياضة متقاربة النسب و نسب خلال السنوات الثلاث مرتفعة جدا حيث في سنة 2015 قدرت ب 99.86% و سنة 2016 ب 98.80% و 2017 ب 99.99% ، يعني أن مديرية الشباب و الرياضة أنفقت نسبة 99.86% من إيراداتها لسنة 2015 ، وفي سنة 2016 أنفقت نسبة 98.80% ، و في سنة 2017 أنفقت نسبة 99.99%

المطلب الثاني : تحليل و تفسير ومقارنة التطورات

نستعرض في هذا المطلب تحليل و تفسير تطورات ميزانية التسيير و التجهيز بالإضافة الى مقارنة التطورات

الفرع الأول : تحليل و تفسير إعتمادات ميزانية التسيير

من خلال النتائج المتوصل إليها حول الجدول المتعلق بإجمالي الإعتمادات لكل المديرية على مستوى الولاية و ما تمت ملاحظته بالنسبة لتطور المنحى واتجاهه نحو الأعلى في صعود يمكن القول وتفسير ذلك بأن جل المديرية شهدت زيادة في الإيرادات المخصص لها وهذا راجع إلى زيادة في الاحتياجات الموجهة من طرف المديرية نحو الوزارات الوصية والذي ينجم عن جملة من الأسباب لعلى أهمها الاحتياج إلى عنصر المورد البشري وكذا التحول الذي شهدته أغلب المديرية نحو الإدارات الجديدة و بناء فروع جديدة مما ينجم عنه ضرورة تجهيز المكاتب من الوسائل اللازمة و الخاصة بالتجهيزات المكتبية والإعلام الآلي و الأمور المتعلقة بالنظافة وشبكات الهاتف والانترنت... الخ. من الأمور الخاصة والمتعلقة بتهيئة المكاتب.

كما لاحظنا من خلال النتائج السابقة أن مديرية التربية هي الأعلى من حيث ميزانية الإيرادات المخصص لها خلال السنوات الثلاث ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى الحاجة لزيادة عنصر المورد البشري من خلال توظيف عبر مختلف المستويات من أساتذة ومعلمين وكذا المقتصدين و المراقبين إضافة إلى ذلك تكوينهم مما يجعل إيرادات ميزانية التربية والتعليم الأعلى على مستوى الولاية.

الفرع الثاني: تحليل و تفسير نفقات ميزانية التسيير

و من خلال النتائج المتوصل إليها حول الجدول المتعلق بإجمالي النفقات التي تم صرفها واستهلاكها بالنسبة لكل المديرية على مستوى الولاية نلاحظ أن منحى نفقات التسيير في تطور وعود لأغلب المديرية وهذا راجع إلى أن أغلب المديرية قامت بصرف الإيرادات المخصص لها وذلك لتلبية احتياجاته وتغطيتها كما يمكن القول أن الزيادة في النفقات يرجع بدرجة أولى إلى زيادة الإيرادات المخصص لكل مديرية وثانيا الالتزام بتغطية الاحتياجات اللازمة لكل مديرية على حد أهمها الاحتياج إلى عنصر المورد البشري وكذا تجهيز المكاتب من الوسائل اللازمة و الخاصة بالتجهيزات المكتبية والإعلام الآلي و الأمور المتعلقة النظافة وشبكات الهاتف والانترنت.... الخ. من الأمور الخاصة والمتعلقة بتهيئة المكاتب.

كما لاحظنا من خلال النتائج السابقة أن مديرية التربية هي الأعلى من حيث حجم صرف النفقات خلال السنوات الثلاث ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى زيادة عنصر المورد البشري من خلال توظيف عبر مختلف المستويات من أستاذ ومعلم وكذا المقتصدين و المراقبين إضافة إلى ذلك تكوينهم مما يجعل حجم النفقات التي تم صرفها في مديرية التربية والتعليم الأعلى على مستوى الولاية.

ويرجع أسباب الزيادة في النفقات الى عدة أسباب منها الإدارية و الإجتماعية و الإقتصادية ،ومن الأسباب الإدارية هي زيادة عدد العاملين و زيادة حجم الأجور و الرواتب ،و قد تكون الأسباب الإقتصادية هي التوسع في المشروعات العامة يؤدي بذلك الى زيادة النفقة ،و قد تكون أسباب إجتماعية كنفقات الضمان الإجتماعي و الصحة، و السكان ، الثقافة ، التعليم... الخ

الفرع الثالث : تحليل وتفسير إعمادات ميزانية التجهيز

من خلال النتائج المتحصل عليها والمتعلق بالاعتمادات الخاصة بميزانية التجهيز للمديرية الخمس والتي تمثل خمس قطاعات على مستوى الولاية ما تم ملاحظته أن ميزانية التجهيز في حالة ازدياد من سنة لأخرى خلال السنوات الثلاثة الأخيرة وهذا راجع للمشاريع التي تمت برمجتها وبداية الأشغال على مستوى الولاية في إطار برنامج تنمية مناطق الجنوب والجنوب الكبير حيث نجد أن مديرية الأشغال تعتبر من بين أهم وأكبر المديرية التي تشرف على تهيئة و متابعة مشاريع التنمية من خلال إنجاز المرافق العامة لدى نجد انها أخذت حصة الأسد من الاعتمادات المخصص للولاية بحكم موقعها وأهميتها مقارنة بباقي المديرية في نجد جامعة ورقلة تحتل المرتبة الثاني بين باقي المديرية من حيث تخصيص الاعتمادات ويرجع السبب في ذلك التوسع الذي تشهده الجامعة خلال السنوات الأخير من خلال إدخال تخصصات جديدة لدى الجامعة على غرار كلية الطب مما يدفع بإدارة الجامعة إلى إضافة مقاعد بيداغوجية وخدمات جديدة للطلبة المقبلين على الجامعة مما يسمح لها بممارسة مهامها في أحسن الظروف وتمكين الطالب من الدراسة في ظروف حسنة .

الفرع الرابع: تحليل و تفسير نفقات ميزانية التجهيز

من خلال النتائج المتحصل عليها يمكن ملاحظة أن مديرية الأشغال العمومية تعتبر المديرية الأكثر إنفاقا لميزانية التجهيز خلال السنوات الثلاثة وهذا يرجع لكبر حجم الإعتمادات المخصصة لها وكذا الأهمية التي تلعبها هذه المديرية في إنجاز ومتابعة المشاريع من خلال البرنامج الحماسي والمتعلق بتنمية مناطق الجنوب والجنوب الكبير كما لاحظنا أنها في ازدياد مستمر حيث لاحظنا ان ميزانية نفقات التجهيز شهدت طفرة من حيث حجم صرف النفقات ما بين سنة 2016 و 2017 ويمكن تفسير ذلك في أن عدد المشاريع والتي تم البدء فيها خلال السنوات السابقة قد تم صرف نفقات اتجاه أصحابها من خلال الوضعيات التي تم تسليمها لدى المديرية المعنية وهذا ما يدل على أن المشاريع قاربت على الانتهاء من أشغال في حين نرى أن مديرية الهندسة والبناء والتعمير تمت صرف جل الاعتمادات المخصصة مقارنة بما خصص لها وهي في المرتبة الثانية من حيث اجمالي صرف النفقات الا أن جامعة ورقلة جاءت نفقاتها اقل مقارنة بالإعتمادات المخصص لها وهذا مايعنى عدم البدء في بعض المشاريع وعدم اتمام المشاريع الأخرى ويدل هذا ايضا على بطء في إنجاز بعض المشاريع مما قد ينعكس بشكل سلبي على أداء الجامعة

الفرع الخامس: مقارنة إعتمادات ونفقات ميزانية التسيير

فبعدها قمنا بتحليل الإعتمادات و النفقات لمختلف القطاعات الولائية نحاول الآن مقارنة هذه الإعتمادات مع النفقات لمعرفة كمية الانفاق كل قطاع من الإيرادات المخصصة لها من خلال إعتمادات ميزانية التسيير نلاحظ ان جل المديريات شهدت زيادة في الإيرادات و هذا راجع الى زيادة الاحتياجات الموجهة من طرف المديريات نحو الوزارات الوصية اي انه ينجم عن احتياج للمورد البشري كما نلاحظ ايضا ان جل المديريات تشهد زيادة في النفقات وهنا يكمن القول ان الزيادة في النفقات يرجع بالدرجة الاولى الى الزيادة في الإيرادات فبالنسبة لمديرية التربية الوطنية كانت لها الحصة الأكبر من الإيرادات كما كانت ايضا الأكثر انفاقا وهذا بالنسبة للمديريات الأخرى، حيث تم استهلاك إيراداتها لتغطية نفقاتها حيث كانت نسبة الاستهلاك خلال السنوات الثلاث ب 96.82/98.43% على التوالي.

الفرع السادس: مقارنة إعتمادات و نفقات ميزانية التجهيز

من خلال إعتمادات ميزانية التجهيز نلاحظ انها في تزايد من سنة الى اخرى خلال السنوات 2015، 2016، 2017، وهذه الإيرادات مخصصة لإنجاز المشاريع كما ان نفقات ميزانية التجهيز تزداد خلال سنة 2015، 2016، 2017، كما ذكر سابقا ان الزيادة في الإيرادات يتبعها الزيادة في النفقات، ولاحظنا ان مديرية الأشغال العمومية الأكثر اعتماد و الأكثر نفقة وهذا راجع الى المشاريع التي تمت برمجتها و بداية الأشغال على مستوى الولاية في اطار برنامج تنمية مناطق الجنوب و الجنوب الكبير .

وقدرت نسبة استهلاك مديرية الأشغال العمومية خلال السنوات 2015، 2016، 2017 ب 99.76/25.48/12.16% على التوالي اي ان إيراداتها قامت بتغطية نفقاتها، وكما نلاحظ الأكثر ايراد و التي تعتبر في المرتبة الثانية بالنسبة لباقي القطاعات هي جامعة ورقلة ولاكنها لا تعتبر الأكثر انفاقا ولعل على هذا راجع الى عدم البدء في المشاريع المخصصة لها، حيث كانت نسبة

الاستهلاك خلال السنوات الثلاث ب 66.76/2.18/17.57 % على التوالي، وبالنسبة لمديرية الهندسة و البناء و التعمير كانت الاكثر انفاقا وكانت نسبة الاستهلاك للايرادات خلال سنوات الثلاث ب 99.03/8.26/7.18 %

الفرع السابع: مقارنة تطورات ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز

نلاحظ من خلال منحنى ميزانية التسيير و التجهيز أن مديرية الأشغال العمومية الأكثر اعتماد و الأكثر نفقة لميزانية التجهيز، بينما في ميزانية التسيير تعتبر الأقل اعتماد و الأقل نفقة، كما نلاحظ أيضا أن مديرية محافظة الغابات قليلة الإيراد و النفقة لميزانية التجهيز و تعتبر قليلة الاعتماد لميزانية التسيير، و نلاحظ بالنسبة لمديرية الهندسة و البناء و التعمير أنها متناقصة الإعتمادات و النفقات وهذا بالنسبة لميزانية التسيير و التجهيز، و نلاحظ أيضا أن مديرية الشباب و الرياضة فهي متناقصة الإعتمادات و النفقات لميزانية التسيير و التجهيز خلال السنوات الثلاث

خلاصة الفصل

بعد الدراسة التطبيقية لخزينة ولاية ورقلة و التي من خلالها تعرفنا على مفهومها و نشأتها و المراحل تطورها بالإضافة الى معرفة أهم مصالحها و هيكلها التنظيمي و تم التعرف أيضا على الدور الذي تلعبه الخزينة العمومية في تنفيذ الميزانية و كذلك معرفة حجم الإيرادات و النفقات ، كما لاحظنا من خلال ميزانية التسيير أن مديرية التربية الوطنية كانت لها حصة الأسد من الإيرادات و النفقات كما في ميزانية التجهيز لاحظنا أن مديرية الأشغال العمومية هي التي حظيت بالخط الأوفر من الإيرادات و النفقات .



الخاتمة



الخاتمة

من خلال دراستنا لموضوع الخزينة العمومية بصفة عامة من تعريف و خصائص و مهام كتنفيذها لميزانية العامة، و كذلك توصلنا الى انها مرت بعدة مراحل خلال تطورها وهذا يتغير بتغير الظروف التي عاشتها قبل و بعد الاستعمار . و الخزينة العمومية مكلفة بتنفيذ جميع العمليات المالية و ميزانية الدولة ،اذ يعبر اداءها على حجم الايرادات و النفقات وهذا ما صادف موضوع الدراسة في إلى أي مدى تساهم خزينة الولاية في تنفيذ الميزانية خلال الفترة الزمنية (2015-2017) ؟ الخزينة العمومية لها المسؤولية الكاملة في بناء السياسة النقدية و الميزانية العامة التي تعتبر الاستراتيجية الاقتصادية التي تتبناها الدولة ،حيث يتمثل دورها في تنفيذ ميزانية الدولة و مخططاتها في مجال الايرادات و النفقات العمومية ،وكذلك من خلال الدراسة و من خلال تحليل ميزانيات التسيير و التجهيز لثلاث سنوات و لمختلف قطاعات الولاية تبين ان جل قطاعات الولاية ايراداتها قد تكون مناسبة لتغطية نفقاتها .

1-إختبار صحة الفرضيات :

من خلال ماتم عرضه سابقا وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم إختبار صحة الفرضيات وتوصلنا إلى النتائج التالية:

✓ **الفرضية الأولى :** تعتبر إيرادات الخزينة العمومية الولائية مناسبة لتحقيق الأداء الجيد

من خلال تحليل نتائج الدراسة و مناقشتها توصلنا إلى أن إيرادات الخزينة العمومية مناسبة إلى حد بعيد لتحقيق الأداء الجيد لمختلف القطاعات و هذا مايعني قبول صحة الفرضية

✓ **الفرضية الثانية :** حجم النفقات التي تشهدها الخزينة العمومية تحول دون تحقيق توازن

من خلال تحليل نتائج الدراسة و مناقشتها توصلنا إلى أن نفقات الخزينة العمومية مناسبة الى الحد المتوسط لتحقيق الأداء الجيد حيث نجد بعض القطاعات غير متناسبة و لآكن على العموم تعتبر الإيرادات و النفقات مناسبة وهذا مايعني عدم قبول صحة الفرضية .

✓ **الفرضية الثالثة :** لا يمكن تحقيق التوازن في ظل هذه الفترة

من خلال تحليل نتائج الدراسة و مناقشتها توصلنا إلى أن إيرادات و نفقات الخزينة العمومية مناسبة إلى الحد المتوسط لتحقيق الاداء الجيد ، وهذا يعني عدم قبول صحة الفرضية .

2-النتائج :

✓ يعتبر قطاع الأشغال العمومية القطاع الأكثر إيرادا و الأكثر نفقة لميزانية التجهيز خلال السنوات الثلاث وهذا راجع الى كبر حجم الإعتمادات المخصصة لها ،أي تعتبر من أهم القطاعات التي تشرف على تهيئة و متابعة مشاريع التنمية .

✓ يعتبر قطاع التربية الوطنية الأكثر إيرادا و الأكثر نفقة خلال سنوات الثلاث و يرجع هذا إلى الحاجة لزيادة عنصر المورد البشري من خلال التوظيف عبر مختلف المستويات من أساتذة و ومقتصدين .. الخ

✓ نستنتج أن قطاع التربية و التعليم و قطاع الأشغال العمومية هم الأكثر أهمية بالنسبة لميزانية الولاية .

✓ تحتل إيرادات جامعة ورقلة المرتبة الثانية بالنسبة لباقي القطاعات لميزانية التجهيز و يرجع السبب في التوسع الذي تشهده الجامعة من خلال السنوات الثلاث من خلال إدخال تخصصات جديدة لدى الجامعة .

✓ هناك تناسب بين كل من إيرادات و نفقات التجهيز الى حد الجيد .

✓ نستنتج أن كلا من مديرية الثقافة و مديرية الأشغال العمومية نفقاتهم أكبر من إيراداتهم خلال سنة 2017 و ذلك بالنسبة لميزانية التسيير .

الاقتراحات و التوصيات :

من خلال ما سبق نستنتج أن الخزينة العمومية تبحث عن التوازن بين الإيرادات و النفقات لذلك لا يمنعنا الاقتراح بعض التوصيات التالية :

- ✓ محاولة ترشيد الإيرادات ومحاولة كل قطاع ترشيد النفقات و هذا للتناسب بين الإيرادات و النفقات.
- ✓ تسيير أموال الخزينة العمومية بدقة محكمة وذلك وفقا لنصوص و قوانين .
- ✓ ضرورة تبني أساليب جديدة لإدارة الخزينة العمومية للولاية و هذا لتحسين من أدائها المالي .
- ✓ محاولة كل من مديرية الثقافة و مديرية الأشغال العمومية ترشيد النفقات وذلك للتناسب مع الإيرادات المخصصة لهم .
- ✓ محاولة إعطاء أهمية لباقي المديرية الأخرى ولا يتم التركيز على البعض منهم فقط .

آفاق الدراسة

و في الأخير نتأمل أننا قد وفقنا في إبراز أهمية دراستنا وهذا رغم المشاكل التي واجهتنا كضيق الوقت ونقص المراجع الخاصة بالخزينة العمومية، وصعوبة الموضوع من حيث التطبيق الميداني الذي يحتاج إلى خبرة مهنية عالية، كما نتطلع أيضا أن يكون بحثنا هذا نقطة بداية لا نقطة نهاية و المجال مفتوح أمام زملائنا الطلبة في البحث في هذا الموضوع.



المصادر و المراجع



قائمة المصادر والمرجع

الكتب :

1. حسين مصطفى حسين ،المالية العامة ،سلسلة في دروس الإقتصاد،معهد العلوم القانونية ،جامعة عنابة ،الطبعة 1999 ، رقم النشر 04-767،01.
 2. سهيلة فريد التباقي ،التنمية الاقتصادية ،دراسات و مفهوم شامل ،دار الياقوت للنشر و التوزيع ،عمان -الاردن ، ط 1 ،سنة 2015.
 3. محمد الصغير بعلي ،يسري ابو العلى ،المالية العامة (النفقات العامة ،الايرادات العامة ،الميزانية العامة)،دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة ،2008
 4. محمد عبد العزيز عجيمة ،التنمية الاقتصادية ومشكلاتها ،دار التعليم الجامعي ،كلية التجارة ، الاسكندرية ، سنة 2013 .
- المذكرات و الأطروحات :
5. امنة قادري،الخزينة العمومية ودورها المالي و الإقتصادي في الإقتصاد الوطني (دراسة حالة خزينة ولاية الوادي ،خلال الفترة (2014-2015)،مذكرة ماستر ،جامعة الوادي
 6. بركان كميلية ،شميني نورية ،المركز القانوني للخزينة العامة في الجزائر ،مذكرة ماستر ،في الحقوق ،ولاية بجاية ،خلال الفترة (2016-2017)،جامعة بجاية.
 7. دحمان عبد الحليم ،دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العمومية في الجزائر ،مذكرة ماستر ،جامعة زيان عاشور ،الجلفة ،2016-2017 .
 8. رايس محمد المهدي ،دور الحوكمة في تحسين إدارة الخزينة العمومية ، مذكرة ماستر ، جامعته بسكرة ، سنة 2014 .
 9. ربيعي عبلة ،حزب اسيا، الميزانية العامة للدولة و عملية الرقابة عليها ، مذكرة ليسانس ،دراسة حالة خزينة ولاية الجزائر ،2005-2006، جامعة الجزائر
 10. شلال زهير ،آفاق اصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمميات المالية للدولة، أطروحة مقدمة لنيل شياذة دكتوراه في العموم الاقتصادية، تخصص تسيير المنظمات، كمية العموم الاقتصادية، التجارية وعموم التسيير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس،سنة 2014.
 11. شويخي سامية ، أهمية الإستفادة من آليات الحديثة و المنظور الإسلامي في الرقابة على المال العام ،جامعة ابو بكر بالقعيد ،تلمسان ، مذكرة ماجستير ،سنة 2010-2011.
 12. طويل رشيد ،تسيير و تحليل الأموال العمومية ،جامعة أبي بكر قايد ، تلمسان ،مذكرة ماجستير ،سنة 2014-2015.
 13. عبد الحميد مرغيت ،أساسيات المحاسبة العمومية ،جامعة محمد الصديق بن يحي ،جيجل ،الجزائر ،ديسمبر 2015 .
 14. غريب عمار ،علاقة الامر بالصراف بالمحاسب العمومي ،تقرير نهاية التريص في اطار تكوين مفتش مركزي للخزينة و المحاسبة و التامينات ،دفعه ثالثة ،سنة 2013 .
 15. لطفي فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير و ترشيد النفقات العمومية ، مذكرة ماستر ،دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي ،سنة 2014-2015
 16. وقاد احمد،عمليات الميزانية وعمليات الخزينة ،مذكرة نهاية الدراسة ،الدفعه 39، المدرسة الوطنية للإدارة سنة 2005/2006،

17. ونيسي وليد ، دور و فعالية الصفقات العمومية في حماية الاموال العامة ، مذكرة ماستر ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، سنة 2014-2015

المحاضرات :

18. منصورى الزين ، محاضرة بعنوان المحاسبة العمومية ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة.

المداخلات :

19. اسماعيل جوامع ، فائزة بركات ، حوكمة المؤسسات العمومية ذات الطابع الادارى ... رؤية محاسبية مداخلة مقدمة ضمن أعمال ملتقى وطنى حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد الادارى ، جامعة محمد خيضر بسكرة بالفترة الممتدة 6 و 7ماى ، 2012

المقابلات :

20. عبد القادر الهادف ، رئيس مكتب النفقات العمومية ، الخزينة العمومية لولاية ورقلة ، 2018/03/07.

21. علي بوزيت ، رئيس قسم الحافظة و المحاسبة ، الخزينة العمومية لولاية ورقلة ، 2018/03/01 .

22. هشام شلغام ، مصلحة الودائع و الأمانات و المحجوزات القضائية ، خزينة العمومية لولاية ورقلة ، 2018/03/15.

المراسيم ، القوانين و القرارات :

23. أمر رقم 10-04 مؤرخ في 26 غشت سنة ، 2010 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

24. المادة 170 من التعديل الدستوري لسنة 1996.

25. القانون 80-05 المؤرخ في فاتح مارس 1980.

26. القانون رقم 17/84 ، المؤرخ في 7 يوليو 1984 ، متعلق بقوانين المالية

27. القانون رقم 17/84 ، المؤرخ في 7 يوليو 1984 ، متعلق بقوانين المالية

28. القانون 90-32 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990

29. قانون 92-414 المؤرخ في 19 جمادى الأول 1413 الموافق ل 14 نوفمبر 1992 المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها.

30. قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت 1990 متعلق بالمحاسبة العمومية .

31. المرسوم التنفيذي رقم 91-129 المؤرخ في 26 شوال عام 1411 الموافق 11 مايو سنة 1991 ، يحدد تنظيم الخزينة العمومية

أنترنت :

32. <http://www.droit-dz.com/forum/threads/2320>

المراجع باللغة الفرنسية :

33. Jean Marchal ‘ avec la contribution de Maguette Durand /3ème édition / Monnaie et crédit CUAS 1967 Paris.

34. Bloch-Lainé François ‘Introduction à une étude du Trésor public en France. : Revue économique, volume 2 Année 1951.

35 Mohamed kobtan – le trésor public-éditon – OPU-benaknoun – Alger-1993 .



الملاحق



ميزانيات التسيير للسنوات الثلاث (2015، 2016، 2017)
 الملحق رقم 1: ميزانيات التسيير لسنة 2015

MINISTRE DES FINANCES
 TRÉSORERIE DE LA WILAYA DE QUENIA
 page 1
 Modèle

N° C 15 du mois de : décembre GESTION 2015

COMPTE N° : 20001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
 ORDONNATEUR : 100000 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE ORX

Classe	+ credit	+ Manège	+ dep. autorisées	+ dépenses du mois	+ restimptes	+ annul. dépenses	+ tot. des dépenses	+ solde	+ *
Total	1 15 207 321 000,000	1 12 411 396 378,200	2 288 833 440,200	1 14 900 730 318,520	1 486 590 681,470	96,82			

N° dont accord :

Certifié exact :

1° Ordonnateur :

2° Trésorier :

A QUENIA le
 La Trésorier

du 1^{er} au 31^{er} decembre

GESTION 2013

FONCTION : 00001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
ORONATEUR : 108030 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONAL OCN

Chap	* credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* rattrapées	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde	* %
3111	98 000 000.00		84 529 031.44	9 109 726.28			93 638 757.72	4 361 242.28	95.55
3112	146 324 000.00		122 785 065.46	19 635 157.19			142 420 222.65	3 821 929.58	97.39
3113	524 000.00		6 701 536.27	750 282.40			7 451 818.67	82 081.23	98.91
3121	5 132 895 000.00		2 493 372 004.08	439 013 276.00			2 932 385 280.08	210 207 719.12	93.53
3122	5 212 719 000.00		4 265 680 356.06	1 026 840 132.94			5 292 520 489.00	20 188 461.00	99.62
3123	241 100 000.00		208 582 839.77	26 324 039.53			234 906 879.30	8 183 070.68	96.61
3131	1 062 138 000.00		828 450 784.55	104 893 019.58			933 343 804.13	128 784 195.87	87.88
3132	1 720 806 000.00		1 426 116 399.81	226 670 653.14			1 652 787 052.95	56 018 917.05	96.74
3133	181 600 000.00		153 506 879.87	22 055 597.39			175 562 477.26	3 047 522.74	97.83
202001031	11 922 716 000.00		7 591 796 786.21	1 895 344 073.46			11 487 140 859.67	435 575 140.33	96.35
3211	64 000.00		26 288.20	26 288.20			52 576.40	11 423.60	82.15
202001032	64 000.00		26 288.20	26 288.20			52 576.40	11 423.60	82.15
3211	4 896 000.00		4 028 469.50	563 113.00			4 591 582.50	304 417.50	93.78
3212	61 028 000.00		51 973 724.34	7 186 220.13			59 161 944.47	1 894 055.53	96.90
3214	7 278 000.00		7 575 000.00				7 575 000.00		100.00
3221	7 100 000.00		58 929 592.50	14 730 486.75			73 660 079.25	5 519 920.75	94.32
3222	2 108 913 000.00		1 721 825 172.75	271 463 864.81			2 093 289 037.56	15 013 965.44	99.29
3224	240 752 000.00		246 753 000.00				246 753 000.00		100.00
3231	30 400 000.00		28 468 685.75	5 301 922.00			31 770 607.75	7 629 392.25	80.64
3233	690 256 000.00		588 575 200.17	82 900 925.70			671 476 125.87	24 750 774.13	96.44
3234	82 803 000.00		82 803 000.00				82 803 000.00		100.00
202001033	2 244 011 000.00		2 808 742 945.01	482 146 535.29			3 290 889 480.30	55 121 519.60	98.35
3211	9 300 000.00		4 654 155.00	5 176 501.00			9 830 656.00	69 344.00	99.25
3212	1 500 000.00		258 219.00	737 497.80			995 716.80	504 283.20	66.38
3213	2 200 000.00		20 700.00	2 269 206.20			2 289 906.20	3,80	100.00
3214	5 000 000.00		2 125 757.52	1 472 435.26			3 598 192.88	1 401 807.12	71.96
3215	70 000.00		69 999.70	69 999.70			69 999.70		100.00
3291	350 000.00		69 400.00	234 418.76			303 818.76	46 181.24	86.81
3293	300 000.00						300 000.00		100.00
3298	210 000.00		6 714 003.26				6 714 003.26	-6 504 003.26	0.00
202001034	19 030 000.00		13 350 233.78	9 960 148.82			23 310 382.60	-4 182 383.60	121.95
3211	1 500 000.00		78 624.00	1 356 394.46			1 435 018.46	64 981.54	95.67
202001035	1 500 000.00		78 624.00	1 356 394.46			1 435 018.46	64 981.54	95.67

MINISTÈRE DES FINANCES
TRÉSORERIE DE LA WIJAYA DE ORANGIA

Page 1
Du 1^{er} au 31^{er} mois de Décembre

GESTION 2015

Modèle

Compte No : 202001 REVENUS DE PROGRAMMES
ORANGIAWAPUS - 100000 DÉPENSES DE LA REVÊTE & SPORTS - 000

Chap	* Credit	* blocage	* dep. anterieures	* dépenses du mois	* rimpotes	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde	%
3111	219 560 000,00		137 828 761,79	55 655 280,63			193 514 042,42	26 045 957,58	88,14
3112	282 048 000,00		173 659 229,71	92 419 156,27			267 108 385,98	14 939 614,02	94,70
3113	13 920 000,00		10 525 524,23	2 470 578,17			12 996 102,50	753 864,50	94,52
2020010211	515 528 000,00		322 013 515,73	151 575 015,07			473 618 563,90	41 739 436,10	91,90
3211	9 500 000,00		7 504 595,25	1 008 976,50			8 513 481,75	986 518,25	89,62
3212	125 402 000,00		77 857 497,89	37 191 596,29			115 049 094,18	10 352 905,72	91,74
3214	10 365 000,00			10 000 000,00			10 000 000,00	265 000,00	96,48
2020010231	145 267 000,00		85 362 003,14	48 200 572,89			133 562 576,03	11 704 423,97	91,94
3411	4 639 000,00			4 391 921,05			4 391 921,05	247 078,95	94,67
3412	1 800 000,00			1 280 451,00			1 280 451,00	519 549,00	98,50
3413	2 100 000,00			2 071 171,00			2 071 171,00	28 829,00	98,63
3415	3 300 000,00			4 647 668,28			4 647 668,28	852 331,72	84,50
3416	4 500 000,00			685 185,00			685 185,00	14 815,00	97,88
3493	790 000,00			4 483 040,00			4 483 040,00	16 960,00	99,62
3498	150 000,00			781 981,66			781 981,66	8 018,34	98,99
2020010341	19 705 000,00			18 341 417,99			18 341 417,99	1 363 582,01	93,08
3511	1 600 000,00			1 495 377,00			1 495 377,00	104 623,00	93,46
2020010351	1 600 000,00			1 495 377,00			1 495 377,00	104 623,00	93,46
4311	800 000,00			800 000,00			800 000,00		100,00
4312	1 020 000,00			1 012 000,00			1 012 000,00	8 000,00	99,22
2020010431	1 820 000,00			1 812 000,00			1 812 000,00	8 000,00	99,56
Total	683 750 000,00		407 405 551,97	221 424 782,95			628 829 034,92	54 920 965,08	91,97

Vu pour record

Certifié exact

J. Dondouzeff

A. ORANGIA, le

COMPTES No 202001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
OPERATION No 114020 DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS GUAROLA

Chap	credit	bloquage	dep. antérieures	depenses du mois	reimpose	annul. dépenses	tot. des dépenses	solde	%
2111	62 420 000,000		52 681 423,501	5 710 622,392			58 392 045,893	4 537 954,111	92,87
2112	22 100 000,000		56 127 245,051	3 411 517,351			64 538 762,402	7 560 737,601	89,51
2113	112 210 000,000		62 702 257,061	10 202 463,492			104 904 720,551	7 210 277,451	93,87
2020010011	248 260 000,000		204 514 423,611	24 286 605,221			228 931 030,841	19 228 969,161	92,21
2211	188 000,000		88 809,221	94 705,281			183 514,501	14 485,491	92,78
202010221	198 000,000		88 809,221	94 705,281			183 514,501	14 485,491	92,78
2211	2 000 000,000		2 478 246,000	368 308,000			3 244 626,000	645 274,000	83,83
2212	20 000 000,000		27 452 288,561	3 530 535,871			30 982 824,431	3 042 178,631	91,06
2213	3 928 000,000		3 025 000,000	300 000,000			3 325 000,000	1 000,000	100,00
202010201	43 988 000,000		38 053 614,561	4 218 835,871			40 272 450,431	3 687 549,561	91,61
2411	9 500 000,000		9 846 008,000	2 872 258,771			6 718 266,771	2 781 733,231	70,72
2412	850 000,000		826 081,792	480 000,000			849 924,801	65,071	99,99
2413	2 800 000,000		560 190,251	2 299 760,251			2 799 956,251	48,751	100,00
2414	5 185 000,000		3 648 656,241	2 670 450,541			5 475 603,681	108 297,321	98,04
2415	1 288 000,000		315 458,000	972 410,000			1 287 868,000	134,000	99,99
2491	2 500 000,000		1 878 861,592	1 428 908,000			2 499 769,592	230,411	99,99
2498	1 000,000						1 000,000	0,000	0,00
202010241	22 524 000,000		20 967 533,531	10 663 863,561			19 631 396,092	2 892 603,911	87,16
2511	4 100 000,000		115 000,000	3 990 273,461			4 099 273,461	626,541	99,98
202010251	4 100 000,000		115 000,000	3 990 273,461			4 099 273,461	626,541	99,98
2712	3 420 000,000			3 420 000,000			3 420 000,000	2 951,000	99,92
202010271	3 420 000,000			3 420 000,000			3 420 000,000	2 951,000	99,92
Total	222 437 000,000		242 291 282,861	46 828 461,401			290 669 844,261	28 927 155,641	91,96

Vu pour accord

Certifié exact

L'ordonnateur

A GUAROLA le
Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
 TRÉSORIER DE LA VILAYE DE QUÉBEC

30-11-2015 du mois de décembre

POSTION 2015

Montée

Formule No : 202001 PRÉPARÉS PAR FINANCIALMANAGEMENT
 DIMENSIONNEL : 125130 BUREAU DE L'ÉVALUATION FINANCIÈRE ET FISCAL

Chap	+	Crédit	+	Mont. Réglé	+	Dep. Anticipées	+	Depenses du mois	+	Reçus	+	Annul. dépenses	+	Tot. des dépenses	+	Solde	+	%
2111	+	50 000 000 000	+	00 000 000 000	+	00 000 000 000	+	2 920 109 621	+	0	+	0	+	35 548 646 111	+	17 690 353 891	+	66,77
2112	+	50 000 000 000	+	30 000 000 000	+	00 000 000 000	+	5 150 842 172	+	0	+	0	+	44 432 958 371	+	18 657 013 631	+	70,42
2113	+	5 200 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	504 072 021	+	0	+	0	+	5 075 386 501	+	155 613 501	+	97,03
202001021	+	121 550 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	8 624 723 811	+	0	+	0	+	85 047 018 981	+	36 502 981 021	+	69,97
2111	+	100 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	32 157 871	+	0	+	0	+	129 934 951	+	65 051 99 95	+	99,95
202001021	+	100 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	32 157 871	+	0	+	0	+	129 934 951	+	65 051 99 95	+	99,95
2111	+	2 295 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	207 018 001	+	0	+	0	+	1 501 955 251	+	793 044 751	+	65,44
2113	+	29 079 500 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	2 015 662 971	+	0	+	0	+	19 968 908 181	+	9 110 591 821	+	68,67
2114	+	1 896 352 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	96 352 001	+	0	+	0	+	1 896 352 001	+	1 100,00	+	100,00
202001021	+	33 270 852 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	2 319 022 971	+	0	+	0	+	23 287 218 431	+	9 903 656 571	+	70,23
2111	+	3 320 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	1 150 271 791	+	0	+	0	+	1 640 324 991	+	1 709 665 011	+	48,97
2112	+	1 750 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	647 447 001	+	0	+	0	+	1 717 145 241	+	32 854 761	+	98,12
2113	+	1 635 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	1 293 652 261	+	0	+	0	+	1 293 652 261	+	261 346 801	+	84,21
2114	+	7 400 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	279 698 841	+	0	+	0	+	1 957 720 241	+	442 279 761	+	81,57
2115	+	198 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	78 000 001	+	0	+	0	+	78 000 001	+	120 000 001	+	99,39
2191	+	2 700 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	499 261 521	+	0	+	0	+	2 319 652 621	+	380 347 181	+	85,91
2198	+	2 900 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	0	+	0	+	0	+	2 900 000	+	2 900 000	+	0,00
202001021	+	12 055 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	2 112 036 131	+	0	+	0	+	9 106 506 401	+	2 948 493 511	+	75,54
2111	+	2 200 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	2 200 528 801	+	0	+	0	+	2 563 528 501	+	736 471 501	+	77,68
202001021	+	2 200 000 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	2 200 528 801	+	0	+	0	+	2 563 528 501	+	736 471 501	+	77,68
Total	+	170 305 852 000	+	00 000 000	+	00 000 000	+	20 281 472 521	+	0	+	0	+	120 214 205 351	+	50 091 647 651	+	70,39

En pour accord :

Le Contrôleur :

Caractère exact :

A CHAROLAIE Le
 Le Trésorier

ALGERIE - LES COMPTES
 RECAPITULATIFS DE LA MISSION DE CONTRÔLE

N° 11 du mois de Septembre

SEPTEMBRE 2019

Page 10

Compte No 120000 - DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
 PROGRAMME PRIN 120000 - DIRECTION DES INVESTISSEMENTS PUBLICS

Chap	Crédits	Utilisés	Engagements	Depenses du mois	Engagements	Annul. dépenses	Total des dépenses	Solde	%
2111	59 800 000,00	37 607 812,00	6 726 208,20	44 630 121,20	12 869 878,77	77,62			
2112	55 000 000,00	38 488 548,50	12 209 126,52	51 577 624,21	13 325 214,78	79,50			
2113	8 140 000,00	6 008 194,01	1 399 255,25	8 186 450,26	53 540,64	99,59			
200000000	122 940 000,00	82 104 554,51	20 335 589,97	104 414 365,80	28 225 734,20	79,93			
2211	2 500 000,00	2 071 042,90	380 504,75	2 452 547,65	924 650,80	72,40			
2212	10 825 000,00	10 075 000,44	4 081 061,18	14 056 951,62	6 508 045,81	78,35			
2213	2 200 000,00	2 225 000,00		2 225 000,00	1 100,00	100,00			
200000000	15 525 000,00	14 371 043,34	8 462 565,93	18 734 499,27	7 532 696,61	79,30			
2311	2 500 000,00	487 114,80	1 592 200,20	2 109 419,20	582,68	99,97			
2312	1 000 000,00	580 000,00	448 007,50	999 677,50	322,50	99,97			
2313	1 056 000,00	70 562,70	985 400,35	1 055 969,05	30,95	100,00			
2314	1 000 000,00	671 400,50	427 224,50	1 098 633,08	1 366,92	99,86			
2315	20 000,00	96 876,00	96 876,00	124,00	124,00	99,87			
2391	1 500 000,00	1 064 711,20	941 131,65	1 505 842,92	157,08	99,99			
2392	400 000,00			400 000,00	400 000,00	100,00			
2393	1 000 000,00	10 025 205,13		10 040 205,13	-10 040 205,13				
200000000	6 525 000,00	12 018 791,88	4 292 920,22	17 302 921,09	-0 622 721,00	226,65			
2413	1 000 000,00	970 000,00	970 000,00	996 800,01	3 997,99	99,66			
200000000	1 000 000,00	970 000,00	970 000,00	996 800,01	3 997,99	99,66			
TOTAL	172 940 000,00	119 628 151,60	21 704 242,26	151 452 893,93	34 099 186,07	86,28			

Voilier accordé :

1/0000000000

Comptable affecté :

4 0000000000
 Le Trésorier

الملحق رقم 2: ميزانية التسيير لسنة 2016

REPUBLIQUE ALGERIENNE
 MINISTERE DE L'ENERGIE
 DIRECTION DES ENERGIES RENOUVELABLES
 B. D. 13 du mois de : decembre
 GESTION 2016

Chap	* credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* rctimpuces	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* %
2011	46 800 000,000		41 598 848,201	4 139 291,161			45 738 139,361	1 061 860,641	97,73
2012	58 500 000,000		47 823 658,561	6 642 600,291			54 466 258,851	974 241,131	98,24
2013	8 600 000,000		7 520 874,201	920 790,991			8 449 865,191	150 134,811	98,25
2009(031)	110 900 000,000		97 010 920,981	11 702 662,441			108 713 660,421	2 186 336,581	98,03
2011	2 500 000,000		2 688 839,801	340 175,251			3 029 015,051	89 925,751	96,46
2013	25 575 000,000		22 358 470,571	2 632 472,871			25 043 949,541	531 650,461	97,92
2014	2 840 000,000		2 642 000,000				2 642 000,000	1 000,000	
2009(030)	30 710 000,000		27 652 376,671	3 032 648,121			30 097 023,791	620 976,211	97,98
2411	1 785 000,000		279 166,001	1 503 070,651			1 782 236,651	2 763,351	99,85
2412	200 000,000			99 318,001			99 318,001	100 682,001	49,66
2413	800 000,000		974 407,021				974 407,021	525 592,981	41,60
2414	500 000,000		124 131,501	304 426,311			438 557,811	1 442,111	99,71
2491	1 100 000,000		230 236,001	918 910,601			1 169 160,601	20 839,401	98,25
2492	1 000,000						1 000,001	0,000	
2009(034)	4 276 000,000		1 097 954,001	2 825 725,561			3 923 680,161	652 319,841	85,74
Total	146 194 000,000		128 172 311,051	17 552 056,121			142 724 367,171	3 469 632,831	97,63

Le pour accordé :
 Certifié exact :
 L'ordonnateur : A OUDJALA Le
 Le Trésorier

Chap	* credit	* blocage	* dep.anticipées	* dépenses du mois	* rattrapées	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde	* %
3111	111 850 000,00		98 942 145,99	10 155 807,86		109 097 953,85	2 753 046,14	97,54	
3112	176 501 000,00		152 207 786,84	23 619 848,56		175 827 635,40	973 364,60	99,45	
3113	7 656 000,00		6 157 750,42	730 600,37		6 887 750,79	766 249,21	89,97	
3121	9 400 283 000,00		2 518 023 338,44	528 442 120,50		3 047 065 458,94	53 217 541,06	98,43	
3122	5 206 776 000,00		4 592 408 964,71	1 127 799 742,86		5 720 208 708,57	76 575 291,43	98,68	
3123	256 539 000,00		206 487 696,00	34 378 430,25		240 866 126,25	15 672 873,75	93,89	
3131	1 022 475 000,00		960 871 650,97	115 443 611,78		1 016 315 262,75	6 159 737,25	99,40	
3132	1 690 737 000,00		1 406 901 515,48	254 206 641,40		1 661 108 156,88	29 628 843,12	98,25	
3133	203 637 000,00		173 008 452,73	28 480 013,54		201 548 466,27	2 088 532,73	98,97	
2020010211	12 676 754 000,00		10 355 661 301,59	2 133 256 218,14		12 488 917 519,73	187 836 480,28	98,52	
2211	21 000,00		13 144,10			13 144,10	7 855,90	62,59	
2020010221	21 000,00		13 144,10			13 144,10	7 855,90	62,59	
3211	5 200 000,00		4 344 646,00	574 082,25		4 918 728,25	281 271,75	94,59	
3212	72 395 000,00		63 001 154,08	8 443 914,13		71 445 068,21	940 931,19	98,69	
3214	6 743 000,00		6 743 000,00			6 743 000,00		100,00	
3231	86 054 000,00		70 253 512,00	12 050 100,50		82 303 612,50	3 750 387,50	95,64	
3232	2 349 350 000,00		1 804 668 164,02	416 554 966,26		2 201 223 130,28	48 126 869,72	97,95	
3234	221 042 000,00		231 342 000,00			221 342 000,00		100,00	
3231	21 159 000,00		24 959 187,25	4 056 820,75		29 016 008,00	2 142 992,00	93,12	
3233	697 970 000,00		590 485 415,43	92 409 563,22		682 894 978,75	15 075 021,25	97,84	
3234	81 024 000,00		81 024 000,00			81 024 000,00		100,00	
202001031	3 551 237 000,00		2 946 521 079,38	524 089 447,21		3 480 910 526,59	70 326 473,41	98,02	
3411	8 900 000,00		5 564 576,00	2 749 688,00		8 314 444,00	585 556,00	93,42	
3412	1 000 000,00		338 951,00	614 975,75		953 926,75	46 073,25	95,39	
3413	1 840 000,00			1 517 577,00		1 517 577,00	322 423,00	82,48	
3414	4 780 000,00		2 426 169,00	2 119 884,43		4 546 053,43	153 946,57	96,72	
3415	70 000,00			69 971,85		69 971,85	28,15	99,96	
3491	406 000,00		194 612,50	160 291,50		354 844,00	51 156,00	87,40	
3498	160 000,00		3 828 576,44			3 828 576,44	-3 666 576,44		
202001034	17 076 000,00		12 352 884,94	7 232 508,59		19 585 393,47	-2 509 393,47	114,70	
3511	1 000 000,00		65 988,00	748 500,97		814 488,97	185 511,03	81,45	
202001035	1 000 000,00		65 988,00	748 500,97		814 488,97	185 511,03	81,45	

COMpte No : 401001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
 ORDONNATEUR : 100030 DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE OGY

Chap	credit	allocat	dep.anticipat	depenses du mois	reimpr	annul. depenses	sol. des depenses	solde	%
Total	16 246 088 000,001		13 314 914 398,001	2 675 326 674,851			15 990 241 072,851	255 846 927,151	98,43

Tu pour accord, Certifie exact :

l'Ordonnateur, A QUANOA le
 Le Tresorier

COMpte No : 202001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
ORDONNATEUR : 123130 DIRECTION DE L'URBANISME, ARCHIT ET CONST

Chap	* credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* rimputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* %
3111	37 600,000,000		31 403 413,821	3 981 572,621			35 384 986,441	2 215 013,561	94,11
3112	46 500 000,000		38 040 849,041	6 274 750,871			44 315 599,911	2 184 400,091	95,50
3113	6 186 000,000		4 721 299,021	784 134,841			5 505 433,861	594 566,141	90,25
202001031	90 286 000,000		74 165 561,881	11 040 458,331			85 206 020,211	4 993 979,791	94,46
3211	1 600 000,000		1 311 971,000	199 260,500			1 511 231,500	88 768,500	94,45
3313	21 000 000,000		17 339 065,731	2 562 080,881			19 901 146,611	1 098 853,391	94,77
3314	2 543 000,000		2 543 000,000				2 543 000,000		100,00
202001033	25 143 000,000		21 194 036,731	2 761 341,381			23 955 378,111	1 187 621,891	95,28
3411	1 785 000,000		482 021,800	478 026,331			960 047,331	824 652,671	53,80
3412	280 000,000			181 727,600			181 727,600	18 272,400	90,86
3413	1 200 000,000			843 114,361			843 114,361	356 885,641	70,26
3414	2 033 000,000		582 313,541	1 258 300,981			1 840 614,521	192 385,481	90,54
3491	1 350 000,000		687 365,341	599 945,211			1 287 310,551	62 689,451	95,36
3498	2 000,000							2 000,000	0,00
202001034	6 576 000,000		1 731 699,881	3 561 414,481			5 113 114,361	1 456 885,641	77,83
Total	121 943 000,000		90 111 298,491	17 163 214,191			114 274 512,681	7 638 487,321	93,73

Vu pour accord,

l'ordonnateur,

Certific exact :

A GARCIA le

Le Tresorier

MINISTRE DES FINANCES
TRESORERIE DE LA WILAYA DE GUAROGIA

N C 13 du mois de :decembre

ORIGINATION 2016

COMPTE No : 202001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
ORDONNATEUR : 114330 DIRECTION DES TRAVAUX PUBLICS GUAROGIA

Chap	* credit	* blocage	* dep.anterieures	* depense du mois	* rciimptes	* annul.depenses	* tot.des depenses	* solde	%
2111	61 291 000,00		54 705 575,87	6 443 294,69			61 148 870,56	144 129,44	99,76
2112	66 978 000,00		57 258 637,87	9 399 222,05			66 657 859,92	315 140,08	99,53
2113	102 976 000,00		93 278 111,49	9 219 367,60			102 497 479,09	578 520,91	99,63
2020010311	231 240 000,00		205 240 325,23	25 161 884,34			230 402 209,57	837 790,43	99,64
3211					186 510,04		186 510,04	- 186 510,04	
2020010321					186 510,04		186 510,04	- 186 510,04	
3311	3 900 000,00		2 693 686,25	500 122,75			3 193 819,00	706 181,00	81,89
3312	20 000,00			20 000,00			20 000,00		100,00
3313	31 976 000,00		27 978 555,71	3 958 628,69			31 937 184,40	38 815,60	99,88
3314	6 268 000,00		6 268 000,00				6 268 000,00		100,00
2020010331	42 164 000,00		36 940 241,96	4 476 781,44			41 419 023,40	744 976,60	98,23
3411	6 000 000,00		1 995 517,50	3 952 013,68			5 947 531,18	54 468,82	99,09
3412	900 000,00		349 972,70	93 541,50			443 514,20	456 485,80	49,28
3413	4 042 500,00		595 818,29	1 389 784,59			1 985 602,79	2 058 897,21	49,07
3414	7 400 000,00		3 918 601,81	2 720 184,04			6 638 785,85	761 814,15	89,71
3415	1 288 000,00		844 564,50	441 000,00			1 285 564,50	2 435,50	99,81
3421	2 000 000,00		761 605,02	1 211 695,02			1 999 600,05	399,95	99,98
2020010341	31 630 000,00		8 488 379,63	9 807 618,74			18 295 998,37	3 034 501,63	84,58
3511	3 000 000,00		1 236 217,32	1 763 429,85			2 999 647,17	350,83	99,99
2020010351	3 000 000,00		1 236 217,32	1 763 429,85			2 999 647,17	350,83	99,99
3712	3 268 044,00		3 268 044,00				3 268 044,00		99,03
2020010371	3 268 044,00		3 268 044,00				3 268 044,00		99,03
Total	361 034 500,00		235 179 208,14	41 398 204,41			296 571 412,55	4 763 087,45	98,42

Vu pour accord,

l'ordonnateur:

Certifie exact :

A GUAROGIA le
Le Trésorier

COMPTE No : 202001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
 ORGANISATEUR : 109030 DIRECTION DU LA JEUNESSE & SPORTS 00X

Chap	credit	biroage	dcp. anterieures	depenses du mois	reimpayees	annul. depenses	tot. des depenses	solde	+	%
3111	165 837 300,00		137 866 000,93	20 462 726,90		158 428 727,83	7 428 572,11	95,52		
3112	241 000 000,00		199 385 189,57	40 408 709,32		239 793 872,89	1 206 127,11	99,50		
3113	13 630 000,00		10 977 423,38	2 581 225,18		13 559 148,53	70 851,47	99,48		
202001031	420 467 300,00		348 228 593,88	63 453 155,46		411 781 749,31	8 705 550,69	97,93		
3311	11 620 000,00		7 402 407,50	1 188 857,50		8 591 265,00	3 028 735,00	73,94		
3313	101 500 000,00		84 315 792,60	15 201 857,59		99 517 650,19	1 982 349,81	98,05		
3314	9 875 000,00		9 875 000,00			9 875 000,00		100,00		
202001033	122 195 000,00		100 793 200,10	16 390 715,00		117 183 915,10	5 011 084,81	95,90		
3411	1 000 000,00		313 473,01	564 057,00		877 530,01	122 469,99	87,75		
3412	200 000,00		93 026,00	93 026,00		93 026,00	106 973,00	46,53		
3413	200 000,00		59 573,89	40 348,00		99 820,89	100 179,11	49,91		
3414	1 000 000,00		354 055,79	207 560,70		521 616,49	378 383,51	62,16		
3415	100 000,00		93 237,30			93 237,30	6 762,70	93,24		
3416	2 000 000,00		974 546,00			974 546,00	1 025 454,00	46,73		
3491	200 000,00		133 610,00	63 520,00		199 130,00	870,00	99,57		
3498	10 000,00						10 000,00	0,00		
202001034	4 710 000,00		1 928 494,99	1 030 413,70		2 958 908,69	1 751 091,31	62,82		
3511	500 000,00			498 712,50		498 712,50	1 287,50	99,74		
202001035	500 000,00			498 712,50		498 712,50	1 287,50	99,74		
Total	547 892 300,00		451 050 288,94	81 072 996,75		532 423 285,69	15 469 014,31	97,18		

Vu pour accord,

L'ordonnateur,

Certifie exact :

A OUARGLA le

Le Tresorier

الملحق رقم 3: ميزانية التسيير لسنة 2017

MINISTRE DES FINANCES
 TRÉSORIER DE LA STRAÏE DE MARAÏHA
 PAGE 1
 Modèle

ANNÉE 2017
 N° 013 du mois de décembre
 GESTION 2017

COMPTÉ No : 203001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
 BUDGÉTAIRE : 125306 BUDGET DES DÉPENSES COURTES

Chap	Crédit	Annulés	Antérieures	Mois	Reprises	Annulés	Solde	%
3111	60 000 000,00		54 088 639,14	3 492 841,50		57 581 484,66	2 418 515,34	93,97
3112	55 500 000,00		47 235 425,37	6 245 899,63		53 484 224,00	2 015 776,00	96,37
3113	8 500 000,00		1 862 576,92	1 369 592,91		3 232 169,83	5 267 830,17	38,58
303001031	124 000 000,00		103 186 641,43	11 108 334,04		110 813 654,49	4 472 142,49	96,41
3311	2 500 000,00		2 652 942,00	209 832,00		2 862 774,00	156 225,00	93,75
3312	72 000,00		92 000,00	92 000,00		92 000,00		100,00
3313	26 500 000,00		25 700 052,87	2 433 410,52		28 133 463,39	732 536,61	97,46
3314	2 500 000,00		2 500 000,00			2 500 000,00		100,00
303001032	34 500 000,00		36 657 995,87	2 816 343,53		39 474 341,40	3 974 341,40	91,41
3411	700 000,00		463 419,00	436 349,00		899 768,00	201 681,00	99,97
3412	447 000,00		366 718,00	77 742,70		444 460,70	529,30	99,88
3413	970 000,00		1 70 931,00	437 146,30		668 079,10	1 921,90	99,71
3414	600 000,00		371 180,50	338 532,00		599 712,50	38,28	99,95
3415	95 000,00		64 450,00	64 450,00		64 450,00		100,00
3491	1 045 000,00		308 686,00	738 612,00		1 047 298,00	502,00	99,95
3495	1 000,00		53 070 389,76			53 070 389,76	-53 069 389,76	
303001034	3 731 000,00		54 653 225,00	3 143 032,52		56 796 257,52	-53 065 257,52	
Total	162 550 000,00		124 402 842,60	15 770 311,17		140 173 153,77	-47 704 353,77	129,35

Vu pour accord,

L'ordonnateur,

Certifié exact,

à MARAÏHA le

Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
TRÉSORIER DE LA VILAYA DE ORAN

N 13 du mois de :decembre GESTION 2017

COMPTI NO 1 BORDI DEPRESER DE L'EMENTIONNEMENT
DIRECTION DE L'ENSEIGNEMENT NATIONAL ONA

libre	* credit	* blocage	* dep. antérieures	* dépenses du mois	* raimptées	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde
3111	114 337 000,00		96 787 794,59	10 254 325,07			107 042 119,66	7 294 880,33
3112	178 523 000,00		152 869 897,00	23 459 191,57			176 329 088,57	3 193 911,43
3113	6 500 000,00		5 497 944,64	723 286,38			6 220 831,02	279 168,98
3121	3 221 297 000,00		2 777 323 582,11	388 410 387,00			3 165 735 969,11	155 661 030,89
3122	6 001 147 000,00		4 598 790 410,44	1 232 286 863,45			5 831 080 273,89	70 063 726,00
3123	276 003 000,00		231 308 214,13	30 429 845,44			261 047 557,57	14 235 242,43
3131	1 931 817 000,00		1 938 868 174,87	115 646 707,28			1 924 212 883,15	6 704 117,83
3132	1 708 417 000,00		1 432 225 745,99	274 894 756,63			1 707 120 502,63	1 296 497,47
3133	240 826 000,00		209 068 174,31	27 669 563,14			236 737 737,45	4 098 262,55
302001031	12 878 257 000,00		10 412 595 938,01	2 200 824 223,96			12 616 420 161,97	261 826 838,03
3211	20 000,00			13 144,10			13 144,10	6 855,90
302001032	20 000,00			13 144,10			13 144,10	6 855,90
3311	4 856 000,00		3 920 236,00	549 441,00			4 469 677,00	386 323,00
3313	70 216 000,00		62 170 959,50	8 426 379,18			70 997 339,04	2 216 660,96
3314	6 988 000,00		6 988 000,00				6 988 000,00	100,00
3321	60 000 000,00		63 989 874,32	11 470 816,00			75 479 890,32	5 250 109,75
3322	2 204 498 000,00		1 670 367 450,59	430 174 212,66			2 308 541 763,25	3 956 236,75
3324	354 000 000,00		354 000 000,00				354 000 000,00	100,00
3331	29 535 000,00		32 538 225,00	3 969 047,75			36 507 272,75	3 047 717,25
3333	698 984 000,00		909 750 225,00	97 635 366,01			1 017 485 591,01	390 408,99
3334	93 276 000,00		83 275 000,00				83 275 000,00	100,00
302001035	3 536 024 000,00		2 918 259 180,70	522 225 362,60			3 438 584 543,30	13 449 436,70
3411	7 500 000,00		3 943 943,50	4 448 193,00			7 492 136,50	7 862,50
3412	750 000,00		268 846,00	472 809,11			739 715,11	10 284,89
3413	900 000,00		340 979,00	550 031,00			900 000,00	100,00
3414	2 660 000,00		1 631 636,94	1 104 044,71			2 735 681,65	14 119,35
3415	85 000,00			64 974,00			64 974,00	20,00
3421	330 000,00		279 290,94	87 242,60			347 047,94	2 052,06
3438	240 000,00		1 641 044,73				1 641 044,73	-1 401 044,73
30200104	12 605 000,00		7 260 642,11	6 708 030,83			13 971 695,93	1 366 698,93
3511	1 000 000,00		140 018,00	850 933,30			990 951,30	101 048,70
302001036	1 000 000,00		140 018,00	850 933,30			990 951,30	101 048,70

EXERCICE 2017
POSITION 2017

EXERCICE 2017
POSITION 2017

COMPTES DE
CREDIT
AGENCE
D'AMENAGEMENT
URBAIN
D'ALGER
DIRECTION DE L'EDUCATION NATIONALE
D'ALGER

Chap	Credit	bloccage	dep.anterieures	depenses du mois	reprises	annul.depenses	tot.des depenses	solde
Total	16 420 019 000,00		12 300 306 194,04	2 763 021 714,70		19 153 939 499,60	276 017 500,40	98,32

En pour accord,

Certifié exact :

Le Directeur,

à valider le
Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
TRASORERIA DE LA UNIDA DE GUATEMALA

Compte de 12 du mois de decembre 2017

COMPTA DE 12 DEL MES DE DICIEMBRE
Cuenta de 12 del mes de diciembre

Chap	credit	abaje	dep.anterieur	depenses du mois	reimputes	annul.depenses	tot.des depenses	solde	%
3111	45 000 000,00		34 181 708,28	3 422 003,62		37 603 703,91	3 396 296,09	87,45	
3112	52 700 000,00		42 047 820,83	5 369 248,75		47 917 069,58	4 782 930,42	90,92	
3113	7 000 000,00		5 702 169,44	675 425,84		6 377 594,48	622 405,52	91,11	
302001031	102 700 000,00		82 231 698,56	9 466 677,41		91 808 267,97	10 501 632,03	89,48	
3211	135 000,00		92 777,14	32 592,36		126 269,52	4 630,48	96,57	
302001032	135 000,00		92 777,14	32 592,36		126 269,52	4 630,48	96,57	
3311	1 600 000,00		1 039 013,00	183 848,50		1 543 061,50	56 938,50	96,44	
3312	59 000,00		59 000,00			59 000,00		100,00	
3313	23 920 000,00		19 087 530,85	2 243 813,09		21 331 343,44	2 593 606,56	89,16	
3314	2 494 000,00		2 494 000,00			2 494 000,00		100,00	
302001033	28 076 000,00		22 940 793,85	2 486 661,50		25 427 454,94	2 650 545,06	90,56	
3411	1 085 000,00		476 050,00	315 068,84		791 827,84	293 172,16	75,98	
3412	375 000,00		375 000,00			374 986,80	19,18	99,99	
3413	527 000,00		76 260,00	550 739,83		626 999,83	65	100,00	
3414	2 000 000,00		563 468,03	1 084 914,89		1 576 382,73	429 617,28	78,52	
3415	110 000,00		109 936,56			109 936,56		99,96	
3491	2 050 000,00		553 229,23	481 581,23		1 037 510,56	12 489,44	98,81	
3493	28 000,00		27 784,54			27 784,54		100,00	
3498	2 680,00		820 702,82	485 518,06		1 359 240,83	-1 267 240,83		
302001034	5 277 000,00		2 688 093,65	3 190 587,15		5 798 682,80	- 521 682,80	109,59	
Total	136 120 000,00		107 078 358,76	15 376 518,53		125 254 878,23	12 935 124,77	99,50	

Vu pour accord,

Certifie exact :

L'ordonnateur,

A GUARDIA DE
Le Treasorier

Chap	* Credit	* Annule	* Reprises	* Agencés du mois	* Reprises	* Annul. dépenses	* Solde
3111	62 791 000,00		34 182 316,78	6 441 102,88		60 623 449,66	2 167 550,34
3112	66 973 000,00		30 338 206,58	9 431 109,24		66 640 889,82	2 132 910,18
3113	103 470 000,00		92 433 657,13	9 712 687,19		102 146 344,32	3 323 755,68
202001031	207 234 000,00		204 204 884,51	25 404 779,31		229 609 760,82	7 624 239,18
3211				186 510,04		186 510,04	
502001032				186 510,04		186 510,04	
3211	3 908 000,00		3 572 425,75	309 552,25		3 262 873,50	645 126,50
3212	18 750,00		18 750,00			18 750,00	
3213	29 941 000,00		27 922 823,53	3 921 853,10		29 844 676,63	1 096 323,37
3214	6 251 250,00		6 251 250,00			6 251 250,00	
202001033	43 118 000,00		36 747 469,28	4 240 355,35		40 994 824,63	2 123 175,37
3411	3 000 000,00		3 002 701,48	1 590 325,00		4 593 026,48	1 407 073,52
3412	500 000,00		432 113,70	64 617,60		496 727,30	3 272,70
3413	3 500 000,00		3 457 040,50	82 758,53		3 539 799,03	60 200,97
3414	4 000 000,00		3 742 814,84	237 222,76		3 980 037,60	19 962,40
3415	800 000,00		799 869,49			799 869,49	130,51
3491	2 000 000,00		1 999 764,87			1 999 764,87	235,13
3498	1 000 000,00						1 000 000,00
302001034	14 573 000,00		13 709 624,91	1 269 851,31		14 979 476,22	593 523,78
3511	3 900 000,00		3 344 180,75	755 790,42		3 999 971,17	900,83
302001035	3 000 000,00		3 244 180,75	755 790,42		3 999 971,17	100,83
3711	2 500 000,00		2 498 266,60			2 498 266,60	1 733,40
202001037	2 500 000,00		2 498 266,60			2 498 266,60	1 733,40
Total	300 791 000,00		258 494 265,45	32 556 488,43		291 051 051,88	9 670 238,12

Vu pour accord,
 L'ordonnateur,

Certificat exact :
 A BIARRGA le
 Le Trésorier

مواصلة

MINISTERE DES FINANCES
TREASORIER DE LA VILLE DE OUAGGUA

N° 13 du mois de : décembre GESTION 2017

COMPTES No : 202001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
ORDONNATEUR : JONGOS DIRIGEANT DE LA JEUNESSE & SPORTS OGN

Chap	* credit	* blocage	* dep. anterieures	* dépenses de mois	* rattrapées	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde	* %
3111	160 000 000,00		129 301 441,53	17 973 318,30			147 174 759,83	12 825 240,17	91,98
3112	245 000 000,00		187 480 907,10	35 103 943,19			222 584 850,29	22 415 089,71	90,83
3113	15 500 000,00		12 535 085,64	1 876 587,65			14 395 642,29	1 104 356,71	92,88
302001031	420 500 000,00		329 307 494,27	54 947 819,14			384 135 312,41	36 344 686,59	91,36
3311	11 000 000,00		6 990 143,00	1 122 387,50			8 112 530,50	2 887 469,50	73,73
3313	132 500 000,00		79 113 924,27	13 201 635,32			92 365 559,59	10 114 440,41	90,13
3314	18 000 000,00		16 000 000,00				16 000 000,00		100,00
302001032	133 500 000,00		96 104 067,27	14 394 022,82			110 498 090,09	13 001 909,91	89,47
3411	1 760 000,00		624 384,00	1 239 972,90	- 204 500,00		1 639 856,90	69 943,10	93,89
3412	350 000,00		104 400,00	94 600,00			199 000,00	992,00	99,60
3413	300 000,00		200 350,91	1 000 721,50			1 201 072,41	12 927,59	99,01
3414	3 000 000,00		50 197,94	1 447 713,01			1 497 910,95	116,05	99,99
3415	100 000,00		1 916 462,08	94 831,10			2 011 293,18	5 168,82	94,83
3416	6 000 000,00		1 930 000,00	3 980 000,00			5 910 000,00	10 140,00	99,80
3491	100 000,00		155 000,14				155 000,14	10 922,86	93,41
3493	10 000,00							10 000,00	0,00
302001034	11 920 000,00		3 295 943,96	7 866 222,97	- 204 500,00		10 956 666,93	129 233,97	96,83
3511	1 900 000,00		270 400,00	1 616 972,00			1 887 372,00	4 568,00	99,76
302001035	1 900 000,00		270 400,00	1 616 972,00			1 887 372,00	4 568,00	99,76
4311	4 100 000,00			4 100 000,00			4 100 000,00		100,00
302001043	4 100 000,00			4 100 000,00			4 100 000,00		100,00
Total	361 925 000,00		420 365 065,50	82 865 046,03	- 204 500,00		511 545 611,53	49 480 388,47	91,18

Vu pour accordé,

L'Ordonnateur,

Certifié exact :

A OUAGGUA le
Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
TREASORIER DE LA WILAYA DE GUARULA

Compte No : 242001 DEPENSES DE FONCTIONNEMENT
ORDONNATEUR : 132630 DIRECTEUR DE LA POLICE GUARULA

8 0 13 du mois de :decembre
MONTION 2017

Chap	* credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* raimputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	* soldes
3111	12 500 000,00		9 773 982,62	851 336,62			10 625 319,24	2 874 680,76
3112	13 500 000,00		11 295 292,03	1 381 096,30			12 676 388,33	2 823 611,67
3113	3 600 000,00		1 827 286,25	347 875,58			2 175 161,83	425 838,17
32201031	22 400 000,00		22 896 561,12	2 579 296,50			25 475 857,62	6 124 042,38
3311	400 000,00		420 227,50	26 702,50			446 930,00	124 970,00
3313	7 250 000,00		3 243 318,74	556 060,74			3 800 379,48	1 448 620,52
3314	430 000,00		420 000,00				420 000,00	100,00
33201032	8 080 000,00		6 113 546,24	592 703,24			6 706 249,48	1 373 750,52
3411	700 000,00		132 030,00	63 750,00			195 780,00	504 220,00
3412	170 000,00		44 558,00	125 128,50			169 686,50	313,50
3413	220 000,00		199 542,96	29 928,50			229 471,46	527,54
3414	400 000,00		396 116,62				396 116,62	3 883,38
3415	16 000,00			16 000,00			16 000,00	100,00
3421	450 000,00		8 800,00	426 384,96			435 184,96	3 415,04
3422			8 870 728,00				8 870 728,00	-8 870 728,00
36201034	1 760 000,00		3 620 987,58	472 394,96			4 113 382,54	-8 238 382,54
3631	725 000,00		200 110,00	420 304,00			620 414,00	3 386,00
36301035	725 000,00		200 110,00	420 304,00			620 414,00	3 386,00
3712	1 500 000,00		741 423,00	758 577,00			1 500 000,00	30,00
38201030	1 500 000,00		741 423,00	758 577,00			1 500 000,00	30,00
Total	44 571 000,00		40 000 007,04	4 624 433,50			44 624 440,54	- 652 351,46

le pour accord,
l'ordonnateur,
Certifié exact :
A GUARULA le
le Trésorier

ميزانيات التجهيز للسنوات الثلاث 2015، 2017، 2016

الملحق رقم 4: ميزانيات التجهيز لسنة 2015

MINISTÈRE DES FINANCES
PRÉSENTATION DE LA MAJAVIA DE CONSCIA

II C 13 du mois de DECEMBRE

GESTION 2015

COMPTES No : 302120001 PROGRAMME CENTRALISE (P.C.S.C)

Chapitre * credit	* blocage	* dep. antérieures	* dépenses du mois	* rattrapées	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde	* %
244	298 274 434,021	85 073 611,551	870 418,501			93 944 030,051	172 330 403,971	33,28
322	1 613,371						1 613,371	0,00
264435	298 274 434,021	85 073 611,551	870 418,501			93 944 030,051	172 330 403,971	33,28
Total	298 274 434,021	85 073 611,551	870 418,501			93 944 030,051	172 330 403,971	33,28

Vu pour accord :

Certifié exact :

1. Ordonnateur :

A. OUBRAÏA le
Le Trésorier

MINISTÈRE DES FINANCES
TRÉSORERIE DE LA VIAYÀ DE OUNGA

page 1

Modèle

N° C 13 du mois de : DÉCEMBRE

GESTION 2015

COMPTE N° : 30120001 PROGRAMME CENTRALISÉ (P.C.S.C)

Chapitre + crédit	+ blocage	+ dép. antérieures	+ dépenses du mois	+ rattrapées	+ annul. dépenses	+ tot. des dépenses	+ solde	+ %
621	27 854 915,921	1	27 530 312,091	284 362,101	1	27 814 674,191	40 241,731	99,86
265774	27 854 915,921	1	27 530 312,091	284 362,101	1	27 814 674,191	40 241,731	99,86
Total	27 854 915,921	1	27 530 312,091	284 362,101	1	27 814 674,191	40 241,731	99,86

Nu pour accord,

Certifié exact :

L'Ordonnateur,

A OUNGA le
Le Trésorier

MINISTERE DES FINANCES
 TRASORERIA DE LA UNIÓN DE QUANGUA

Il O 13 du mois de DECEMBRE

GESTION 2015

Compte No : 001120001 PROGRAMME CENTRALISE (P.C.S.C)

Chapitre * credit	* blocage	+ dep antérieures	+ dépenses du mois	* retournes	+ annul dépenses	* tot des dépenses	* solde	* %
611	55 454 126,981	1	39 415 174,601	1	1	39 415 174,601	16 038 952,381	71,08
621	200 997 568,381	1	1	1	1	5 663 970,001	195 033 598,381	2,82
702	459 293,461	1	1	1	1	1	459 293,461	0,00
861	1 781,001	1	1	1	1	1	1 781,001	0,00
<hr/>								
265151	256 612 769,821	1	39 415 174,601	1	1	45 079 144,601	211 533 625,221	17,57
<hr/>								
Total	256 612 769,821	1	39 415 174,601	1	1	45 079 144,601	211 533 625,221	17,57

Tu pour accord,

Certifie exact :

L'ordonnateur,

A QUANGUA le
 Le Trésorier

MINISTÈRE DES FINANCES
TRÉSORERIE DE LA VILAYA DE DJANGALA

page 1

Modèle

H C 13 du mois de : DECEMBRE GESTION 2015

COMPTE No : 201120001 PROGRAMME GÉNÉRALISÉ (P.C.S.C)

Chapitre * credit	* stockage	* dep antérieures	* dépenses du mois	* rattrapés	* annul dépenses	* tot. des dépenses	* solde	* %
711	165 118 615,531	9 963 509,841	1 893 650,001			11 857 159,841	153 261 455,691	7,18
209130	165 118 615,531	9 963 509,841	1 893 650,001			11 857 159,841	153 261 455,691	7,18
Total	165 118 615,531	9 963 509,841	1 893 650,001			11 857 159,841	153 261 455,691	7,18

Mu pour accord,

Certifié exact :

L'Ordonnateur,

A DJANGALA le
Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
 TRASORERIA DE LA UNION DE QUANGUA

page 1

Modelo

N° C 13 du mois de : DECEMBRE

GESTION 2015

COMpte N° : 00210001 PROGRAMME CENTRALISE (P.C.S.C)

Chapitre * Credit	* blocage	* dép. antérieures	* dépenses du mois	* remises	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde	%
521	600 000 000,00	55 336 765,63	34 369 175,36			99 707 942,19	700 292 057,81	12,46
527	881 134,22						881 134,22	0,00
531	437 610 348,46	14 878 381,00	421 277,15			15 306 658,15	122 240 890,31	11,17
533	7 099 632,30						7 099 632,30	0,00
821	495 114,16						495 114,16	0,00
861	56 892,18						56 892,18	0,00
214230	946 140 319,32	80 217 146,63	34 860 453,51			115 077 600,34	831 065 718,98	12,16
Total	946 140 319,32	80 217 146,63	34 860 453,51			115 077 600,34	831 065 718,98	12,16

Vu pour accord,

Carrifié exact :

L'ordonnateur,

A QUANGUA le
 Le Trésorier

الملحق رقم 5: ميزانيات التجهيز لسنة 2016

Page 1
Modèle

MINISTRE DES FINANCES
TRESORERIE DE LA VILAYA DE OUARGLA

N° C 13 du mois de : DECEMBRE GESTION 2016

COMpte No : 201110001 PROGRAMME CENTRALISE (P.C.S.C)

Capitale + credit	* blocage	* dep. anterieures	+ depenses du mois	* reimputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	+ solde	+ *
247	172 328 790,60	15 644 772,00	4 387 500,00		20 032 272,00	152 296 518,60	11,62	
322	1 613,37					1 613,37	0,00	
301435	172 330 403,97	15 644 772,00	4 387 500,00		20 032 272,00	152 298 131,97	11,62	
Total	172 330 403,97	15 644 772,00	4 387 500,00		20 032 272,00	152 298 131,97	11,62	

Vu pour accord,

Certifié exact :

L'Ordonnateur,

A. OUMELAL Le

MINISTRE DES FINANCES
 TRAHOUËM DE LA HAÏNA DE CONANGA

Modelo

REC 13 du mois de DECEMBRE GESTION 2016

COMPTES N° 30110001 PROGRAMME CENTRALISE (P.C.S.C)

Chapitre A credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* reliquates	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* \$
624	3 352 494,73	3 312 252,45				3 312 252,45	40 242,28	98,80
263774	3 352 494,73	3 312 252,45				3 312 252,45	40 242,28	98,80
Total	3 352 494,73	3 312 252,45				3 312 252,45	40 242,28	98,80

Vu pour accord,

Certifie exact :

L'Ordonnateur,

A CONANGA le
 Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
 TRESORERIE DE LA NIGAYA DE OUBANGA
 Modèle

Page 1
 N° C.13 du mois de DECEMBRE
 GESTION 2016
 COMPTÉ N° : 302420001 PROGRAMME CENTRALISE (P. C. S. C)

Chapitre	crédit	* blocage	+ dep. antérieures	* dépenses du mois	* réalisées	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	solde	+ \$
611	16 030 952,36							16 030 952,36	0,00
621	159 293,46		4 612 584,60				4 612 584,60	190 721 013,78	2,36
722	159 293,46							159 293,46	0,00
861	4 791,00							1 761,00	0,00
265251	211 513 625,22		4 612 584,60				4 612 584,60	206 921 040,62	2,15
Totaux	311 530 625,00		4 612 584,60				4 612 584,60	206 921 040,62	2,15

Nu pour accord,
 Certifié exact
 L'Ordonnateur
 A OUBANGA le
 Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
 TRSORENT DE LA NIGAYA DE OURAGUA

Algerie

N C 10 du mois de DECEMBRE
 GESTION 2016

COMPTE No : 2016/001 PROGRAMME CENTRALISE (P.C.S.C)

Chapitre + credit	+ blocage	+ dep. anterieures	+ depense du mois	+ rattrapes	+ annul. depenses	+ tot. des depenses	+ solde	x \$
744	453 261 455,69	12 238 552,92	421 201,89			12 659 754,71	140 601 700,98	8,26
225130	453 261 455,69	12 238 552,92	421 201,89			12 659 754,71	140 601 700,98	8,26
Total	453 261 455,69	12 238 552,92	421 201,89			12 659 754,71	140 601 700,98	8,26

Vu pour accord,

Certifie exact :

L'Ordonnateur,

A OURAGUA le
 Le Tresorier

MINISTÈRE DES FINANCES
 TRÉSORERIE DE LA NIENRA DE OUMANGA
 Modèle
 PAGE 1
 N° C 13 du mois de DECEMBRE
 GESTION 2016

COMPTE No : 300230004 PROGRAMME CENTRALISE (F.C.S.C)

Chapitre * credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* raiaputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde
521	700 292 057,84						
527	881 134,22	200 864 717,88	8 505 822,85			509 470 540,53	491 121 517,28
531	102 240 890,31						881 134,22
533	7 099 632,30	2 585 275,27				2 585 275,27	119 555 615,04
824	495 111,16						7 099 632,30
861	56 893,18						495 111,16
214330	831 065 718,96	200 249 992,95	8 505 822,85			211 755 815,80	619 309 903,16
Total	831 065 718,96	200 249 992,95	8 505 822,85			211 755 815,80	619 309 903,16

Vu pour accord,

L'ordonnateur,

Certifie exact :

A OUMANGA le
 Le Trésorier

الملحق رقم 6: ميزانية التجهيز لسنة 2017

Page 3

MINISTRE DES FINANCES

TRESORERIE DE LA NIGERIA DE QUANGUA

Modela

N° C 13 du mois de DECEMBRE

GESTION 2017

COMPTES No : 302145001 PROGRAMME CENTRALISE(C.O.I.F)

Chapitre * credit	* blocage	* dep. anterieures	* depenses du mois	* rattrapages	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde
624	5 374 974,00	5 374 327,44			5 374 327,44	643,86	99,99
655774	5 374 974,00	5 374 327,44			5 374 327,44	643,86	99,99
Total	5 374 974,00	5 374 327,44			5 374 327,44	643,86	99,99

Vu pour accord,

Certifié exact :

L'Ordonnateur,

A QUANGUA le
Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
 TRESORERIE DE LA NIGAYA DE BURUNDI

Page 1

Modelé

N° C 13 du mois de DECEMBRE GESTION 2017

COMpte No : 300145001 PROGRAMME CENTRALISE(C.S.O.I.P)

Chapitre * credit	* blocage	* dep. anterieures	depenses du mois	* reimputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde
244	473 353 000,00	77 589 832,58	208 020 539,82			285 610 372,40	187 742 627,60 60,34
26435	473 353 000,00	77 589 832,58	208 020 539,82			285 610 372,40	187 742 627,60 60,34
Total	473 353 000,00	77 589 832,58	208 020 539,82			285 610 372,40	187 742 627,60 60,34

Vu pour accord,

Cartifié exact :

L'ordonnateur,

A. UWANGA le
 Le Trésorier

MINISTRE DES FINANCES
TRESORERIE DE LA WILAYA DE OUARGLA

Modelé

N C 13 du mois de : DECEMBRE
GESTION 2017

COMPTE No : 302145001 PROGRAMME CENTRALISE(C.G.O.I.F.)

Chapitre + credit	* blocage	* dep. antérieures	* dépenses du mois	* rattrapés	* annul. dépenses	* tot. des dépenses	* solde
611	282 947 000,00		169 700 479,14			169 700 479,14	114 246 520,86
621	228 846 000,00	16 130 599,88	166 716 341,30			182 846 941,18	45 999 058,82
861	15 258 000,00						15 258 000,00
26534	528 051 000,00	16 130 599,88	336 416 820,44			352 547 420,32	175 503 579,68
Total	508 051 000,00	16 130 599,88	336 416 820,44			352 547 420,32	175 503 579,68

Tu pour accord,

Cartifié exact :

L'ordonnateur,

A CHARGEA Le
Le Trésorier

: DECEMBRE GESTION 2017

anterieures	* depenses du mois	* reimputes	* annul. depenses	* tot. des depenses	* solde	* %
2 144 000,00;	26 287 743,30;			28 431 743,30;	4 616 100,70;	86,03
159 222 675,80;	387 596 561,60;			546 821 237,40;	1 030 063,40;	99,81
161 366 675,80;	413 886 304,90;			575 252 980,70;	5 646 164,10;	99,03
161 366 675,80;	413 886 304,90;			575 252 980,70;	5 646 164,10;	99,03

Certifie exact :

A CUARGLA le
Le Tresorier

MINISTRE DES FINANCES
 TRESORERIE DE LA WILAYA DE OUARGLA

Modelé

N C 13 du mois de : DECEMBRE GESTION 2017

Compte No : 302145001 PROGRAMME CENTRALISE(C.G.O.I.P.)

Chapitre	credit	blockage	dep. anterieures	depenses du mois	reimputes	annul. depenses	tot. des depenses	solde	%
511	1 382 576 398,52		859 246 833,25	523 576 398,52		1 382 799 231,77	783 156,75	99,94	
517	16 505 587,40		10 284 471,88	2 056 923,88		12 343 395,76	4 562 191,64	73,01	
531	1 073 238 285,67		249 771 990,00	822 830 257,55		1 072 622 247,55	646 038,02	99,94	
533	20 991 353,21		20 387 373,70	631 769,21		20 989 178,91	2 174,30	99,99	
212230	2 494 711 624,80		1 439 630 674,83	1 349 117 379,26		2 468 748 054,09	5 863 570,71	99,76	
Total	2 494 711 624,80		1 439 630 674,83	1 349 117 379,26		2 468 748 054,09	5 863 570,71	99,76	

Vu pour accord, Certifie exact :

l'Ordonnateur, A OUARGLA le
 Le Tresorier



الفهرس



III	إهداء
IV	شكر و تقدير
V	ملخص الدراسة
XII	قائمة المحتويات
XIII	قائمة الجداول
XIV	قائمة الأشكال البيانية
XV	قائمة الملاحق
XVI	قائمة الرموز والاختصارات
أ	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري و الدراسات السابقة للخبزينة العمومية

- 2 -	تمهيد
- 3 -	المبحث الأول : الإطار النظري للخبزينة العمومية
- 3 -	المطلب الأول: الخبزينة العمومية
- 8 -	المطلب الثاني : الخبزينة العمومية في الجزائر
- 23 -	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للخبزينة العمومية
- 23 -	المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة
- 26 -	المطلب الثاني: تحليل الدراسات السابقة
- 27 -	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لخبزينة ولاية ورقلة

- 29 -	تمهيد
- 30 -	المبحث الأول : تقديم المؤسسة و أدوات الدراسة
- 30 -	المطلب الأول: تقديم المؤسسة محل الدراسة
- 30 -	الفرع الأول : تعريف خبزينة ولاية ورقلة
- 30 -	الفرع الثاني : نشأة و مراحل خبزينة الولاية
- 30 -	الفرع الثالث : أهداف الخبزينة العمومية
- 32 -	الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي لخبزينة الولاية لولاية ورقلة
- 33 -	الفرع الخامس: شرح وتحليل مصالح خبزينة الولاية لولاية ورقلة
- 36 -	المطلب الثاني : تقديم أدوات الدراسة

- الفرع الأول: الطريقة المستخدمة - 36 -
- الفرع الثاني: الأدوات المستخدمة - 37 -
- المبحث الثاني : دراسة تحليلية لأداء الخزينة العمومية لولاية ورقلة - 38 -
- المطلب الأول : تطور مختلف المؤشرات ميزانية التسيير و التجهيز - 38 -
- الفرع الأول: تطور مستويات إيرادات و نفقات لميزانية التسيير التي تمثل 22 مديرية لمختلف القطاعات على مستوى الولاية- 38 -
- الفرع الثاني: تطور مستويات إيرادات و نفقات لميزانية التجهيز ل 5 مديريات تمثل مختلف القطاعات على مستوى الولاية- 41 -
- المطلب الثاني : تحليل و تفسير ومقارنة التطورات - 44 -
- الفرع الأول :تفسير و تحليل منحى إيرادات ميزانية التسيير - 44 -
- الفرع الثاني :تحليل و تفسير منحى نفقات ميزانية التسيير - 45 -
- الفرع الثالث :تفسير و تحليل إيرادات ميزانية التجهيز - 45 -
- الفرع الرابع :تحليل و تفسير منحى نفقات ميزانية التجهيز - 46 -
- الفرع الخامس :مقارنة إيرادات و نفقات ميزانية التسيير - 46 -
- الفرع السادس :مقارنة إيرادات و نفقات ميزانية التجهيز - 46 -
- الفرع السابع :مقارنة تطورات ميزانية التسيير و ميزانية التجهيز - 47 -
- خلاصة الفصل - 48 -
- الخاتمة - 50 -
- قائمة المصادر والمرجع - 53 -
- الملاحق - 57 -
- الفهرس - 93 -